الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم: علم الاجتماع

مطبوعة في مقياس التغير الاجتماعي

موجهة للسنة الثانية علم اجتماع

إعداد الدكتورة: نورة فتاش

السنة الجامعية: 2017-2018.

مقدمة

يعتبر التغير الاجتماعي Social Change ظاهرة اجتماعية مستمرة وملازمة للمجتمعات منذ نشأتها.

فإذا كان التغير الاجتماعي في المجتمعات القديمة يسير بوتيرة بطيئة فانه من السمات المميزة لهذا العصر التغيير المتسارع والمتعاقب في كل مناحي الحياة فالتطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال أتاح الفرصة لانفجار المعلومات وللتداول المكثف لها وزيادة سرعة الاختراعات والتطور العلمي احدث تغييرات كبيرة على المستوى العالمي. كما أن بروز العولمة بكل أشكالها أدى إلى تلاشي الحدود بين الدول والى الاحتكاك الثقافي بين المجتمعات كل هذه المتغيرات أثرت على المجتمعات في كل بقاع المعمورة وفتحت الباب على بيئة عالمية غير متجانسة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

وقد أثار موضوع التغير الاجتماعي الجدل بين العلماء والمفكرين في تفسير عوامله وإشكاله واتجهت بعض النظريات إلى تحديد العوامل الحاسمة في حدوث التغير فيما ركزت أخرى على المراحل التي تقطعها المجتمعات للانتقال من النمط التقليدي إلى النمط الحديث واتخذت المجتمعات الغربية كنموذج للتحديث في حين اعتبرت نظريات أخرى أن الحضارات تنشا وتزدهر ثم تتلاشى نتيجة عوامل معينة.

ولم يكن العلماء والمفكرين المسلمين بعيدا عن هذا الجدل، فاتخذوا من الحضارة الإسلامية في مطلعها نموذجا للتغيير فدرسوا أسس نجاحها وانتشارها في بقاع الأرض ومن ثمة كانت محاولاتهم تنبع من هذه القيم والأفكار التي كانت وراء نجاح الدعوة الإسلامية في مراحلها الأولى فاتجهت كتاباتهم إلى الدعوة إلى الرجوع للمنبع وللفكرة الدينية حتى تنهض الأمة الإسلامية من جديد.

فالتغير الاجتماعي إذا كان يحدث وفقا لأصحاب النظرية العاملية تبعا لتغير الظروف والعوامل التي تؤثر على المجتمع فانه في الوقت الحاضر ونتيجة لتعقد الحياة الاجتماعية أصبح مطلبا وفعلا مخططا وهادفا حتى لا تحدث تغيرات عشوائية غير مضبوطة وغير موجهة فتعبئ الموارد والطاقات وتوجه إلى تغيير المجتمع حسب المجالات التي يراد إحداث التغيير فيها.

والتغير الاجتماعي المخطط والهادف لا يمكنه النجاح إلا في بيئة محفزة للتغيير ولهذا يكون من الضروري معرفة معوقات التغيير في المجتمع والتي تتغلغل في الأبنية الثقافية والاقتصادية وحتى في البيئة الطبيعية.

ويتطلب النظر إلى التغير الاجتماعي كفعل مخطط وهادف معرفة الفاعلون الاجتماعيون الذين يمكنهم أن يخططوا مشاريع التغيير أو الفاعلون الذين تقف أفكارهم وأرائهم وكتاباتهم وراء محاولات التغيير أو جماعات المصالح التي توجه مشاريع التغيير لخدمة أهدافها ومصالحها.

وكان للعولمة وانعكاساتها بالإضافة للأوضاع الداخلية للعالم العربي اثر واضح في نمو الوعي السياسي لدى الجماهير العربية والتي تحركت للمطالبة بإلغاء الأنظمة الديكتاتورية الفاسدة التي استولت على المناصب السياسية واستنزفت اقتصاديات بلدانها.

وقد حاولنا التفصيل في هذه المحاور ومناقشتها باستفاضة كما جاء في المقرر الرسمي لمادة التغير الاجتماعي والتي تنقسم إلى سداسيين

يتناول السداسي الأول المحاور التالية:

- التغير الاجتماعي والمفاهيم المشابهة كمفهوم النمو والتنمية والتطور والتقدم
- عوامل التغير الاجتماعي وعالجنا العوامل الطبيعية والعوامل الديمغرافية والاقتصادية والعوامل التكنلوجية والسياسية والايديولوجية
- نظريات التغير الاجتماعي وركزنا على النظرية الحتمية والوظيفية ونظرية الصراع والنظرية التطورية ثم النظرية التفاعلية
- معوقات التغير الاجتماعي وأحطنا بمختلف المعوقات الاجتماعية والاقتصادية السياسية الطبيعية والسيكولوجية والثقافية
- أنماط التغير الاجتماعي كالتحديث والتحضر، الانتشار والتمثل الثقافي
- مجالات التغير الاجتماعي ركزنا على الأسرة،الاقتصاد التعليم والسكان

أما السداسي الثاني فسنعالج فيه القضايا الموالية:

- الفاعلون الاجتماعيون في التغير الاجتماعي كالنخب والحركات الاجتماعية والجماعات الضاغطة.
- التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر وتناولنا نموذجين هما مالك بن نبي وسيد قطب.
- التغير الاجتماعي في الوطن العربي.
- دور وسائل الإعلام وتأثيرها في التغير الاجتماعي.
- العولمة والتغير الاجتماعي.
- مقاومة التغير الاجتماعي.

محاضرات السداسي الأول

- التغير الاجتماعي والمفاهيم المشابهة (النمو والتنمية والتطور والتقدم).
- عوامل التغير الاجتماعي (العوامل الطبيعية والعوامل الديمغرافية والاقتصادية والعوامل التكنلوجية والسياسية والايديولوجية).
- نظريات التغير الاجتماعي (النظرية الحتمية والوظيفية ونظرية الصراع والنظرية التطورية ثم النظرية التفاعلية).
- معوقات التغير الاجتماعي (المعوقات الاجتماعية والاقتصادية السياسية الطبيعية والسيكولوجية والثقافية).
- أنماط التغير الاجتماعي (التحديث والتحضر، الانتشار والتمثل الثقافي).
- مجالات التغير الاجتماعي (الأسرة،الاقتصاد التعليم والسكان).

المحاضرة الأولى:

مفهوم التغير الاجتماعي والمفاهيم القريبة

مفهوم التغير الاجتماعي:

تعريف جي روشيه GUY ROCHER: "التغير الاجتماعي هو ذلك التحول الذي يمكن ملاحظته والذي يمس البناء الاجتماعي لجماعة ما سواء كان استثنائيا أو دائما ويعمل على تغيير مسار تاريخ هذه الجماعةGuy Rocher – 1970 p17

يفترض التغير الاجتماعي الانطلاق من شكل معين من المجتمع بالمقارنة مع حالة اجتماعية سابقة عليه وتحديد مسارات هذا التغير وتشكل هذه الثنائية المجتمع التقليدي والمجتمع التنموي فيكون مرجعا لقياس هذا التغييرGrigori Lozarev, 1968 , p 20

ويعرف بانه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، والتغير الاجتماعي على هذا النحو ينصب على كل تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي، أو نظمه الاجتماعي أو في أنماط العلا الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الفرد والجماعة مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون اليها"(زكي بدوي، 1982 ص 382)

يعتبر أنتوني جيدنكز أنه من الصعب تعريف التغير الاجتماعي لأن كل شيء في حياتنا عرضة للتغير المسمر على الدوام... وتحديد التغيير يستلزم التعرف على التبدل الذي يطرأ على البنية الكامنة وراء ظاهرة أو حدث أو وضع ما على مدى فترة زمنية... وإذا ما أردنا أن نعرف المدى والنواحي والعناصر التي تحدثها عملية التغيير في نسق ما أن نستقصي درجة التعديل التي تحدث في المؤسسات الأساسية عبرة فترة زمنية محددة، كما تفسيرات التغيير جميعها تتطلب من الباحث أن يحدد العناصر التي تضل ثابتة ومستقرة باعتبارها المعيار الأساسي الذي تقاس على أساسه درجة التغيير اللاحق، وحتى في عالمنا الراهن الحافل بالتغيرات السريعة فان ثمة استمرارية ودواما بين ما نحن فيه اليوم من جهة والماضي البعيد من جهة اخرى(أنتوني غدنز 2005 ص 105)

يرى عالم الاجتماع غابرييل تارد أن التغير الاجتماعي يحدث من خلال المرور ب ثلاث عمليات

متتالية وهي:

أ- الاختراع يعني ابتكار أشياء جديدة لم يكن لها وجود من قبل.

ب- الاكتشاف بمعني إزاحة النقاب عن أشياء موجودة أصلا ولكنها لم تكن معروفة لمكتشفي

ج- القبول أي أن يلقى المخترعات والمكتشفات قبول واستحسان وهوى في نفس المجتمع.

وبعد هذه العمليات تحدث عملية الانتشار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبوسائل متعددة منها المسموع والمقروء والمرئي ويحدث الانتشار الثقافي بشكل فردي أو جماعي وهذا الانتشار هو الذي يمكن لعملية التغيير أن تتم(غريب عبد السميع غريب، 2009 ص 55).

المفاهيم القريبة:

يرجع الفضل لوليام أوجبرن OGBURN في انتشار مصطلح التغير الاجتماعي عندما نشر كتابه التغيير الاجتماعي لقد استخدم المفكرون مصطلحات عديدة للتعبير عن التغير الاجتماعي وفي هذا المبحث سنحاول التطرق الى مختلف هذه المفاهيم وتبيان اختلافها مع مصطلح التغير الاجتماعي.

1- التقدم:

"هو تحول تدريجي نحو الأحسن أي أنه تغير يتجه الى الأمام دوما وهو حكم تقييمي شخصي وهو مسألة نسبية ترتبط بالزمان والمكان" (أحمد رأفت عبد الجواد، 1983 ص 127).

هو عملية مستمرة ينتقل المجتمع بمقتضاها من حالة إلى حالة أفضل أو يسيير في اتجاه مرغوب فيه وينطوي على مراحل ارتقائية.

هو حركة تسيير نحو الأهداف المنشودة والمقبولة أو الأهداف الموضوعية التي تنشد خير أو تنتهي إلى نفع وأنه العملية التي تأخذ شكلا محددا أو اتجاها واحد ويتضمن توجيه واعيا مقصود العملية التغير (محمد عبد المولى الدقس، 1987 ص 24).

يشير هذا المفهوم إلى حالة التغيير التقدمي الذي يرتبط بتحسن دائم في ظروف المجتمع المادية واللامادية ويسير التقدم نحو هدف محدد أو نقطة نهائية. ويرتبط بنوع من الغائية. بمعنى يرتبط برؤيا تنظر إلى عملية التحول الاجتماعي بوصفها عملية تقدمية ترمي إلى غاية يتحقق فيها المثل الأعلى أو المجتمع المثالي وغالبا ما يكون أفضل من كل الصور السابقة له فالتقدم يعني أن كل صورة من صور المجتمعات

أفضل بالضرورة من سابقاتها (دلال ملحس أستيتية 2008 ص 29) يختلف المفهومين التقدم الاجتماعي والتغير الاجتماعي في أن الأول يحمل معنى التحسن المستمر نحو الأمام أي أنه يسيير في خط صاعد في حيين أن التغيير الاجتماعي قد يكون تقدما أو تخلفا (دلال ملحس أستيتية، 2008 ص 25).

2- <u>التطور</u>:

التطور يختلف عن التغير من حيث أن الأول يتم تدريجيا وفق مراحل معينة دون تدخل أو تخطيط مقصود، بينما التغير قد يكون مثل التطور تلقائيا وقد يتم عن طريق التخطيط فيصبح مقصودا (أحمد رأفت عبد الجواد، 1983 ص 127).

التطور يقوم على أساس العلاقة بين عامل الزمن وونشاه الأشياء وتنوعها واختلافها وهذا يعني أن الأكثر تطورا لا بد أن يظهر متأخرا عن الأقل تطور نتيجة للتغيرات التي تطرأ عليه (خيري محمد إسماعيل،1971 ص 298).

يشير مفهوم التطور إلى التحول المنظم من الأشكال البسيطة الى الأشكال الأكثر تعقيدا وهو يستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء (دلال ملحس أستيتية،2008 ص 35).

ويعني مفهوم التطور الاجتماعي النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي الى تحولات منتظمة ومتلاحمة تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة (دلال ملحس أستيتية 2008 ص 35)

لقد أهمل مفهوم التطور الاجتماعي جانبا مهما في تغيير المجتمع حيث استبعد فكرة التخلف الاجتماعي التي تنطبق على واقع المجتمعات فيكون مصطلح التغيير الاجتماعي هو الأكثر عالمية وواقعية لحالة المجتمعات الإنسانية (دلال ملحس استيتية 2008 ص 38).

3- <u>النمو</u>:

هو تغيير ارتقائي تقدمي عن طريق التطور التدريجي التلقائي أما إذا حدث تدخل للإسراع بعمليات النمو أصبح النمو تنمية (أحمد رأفت عبد الجواد 1983 ص 127).

ويعرف بانه عملية النضج التدريجي المستمر للكائن وزيادة حجمه كله أو أجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية وهو التغيير الحكمي ومن الأمثل على ذلك حجم السكان وكثافتهم والتغيرات في عدد المواليد والوفيات (عادل شكارة 1981 ص 66).

ويختلف مصطلح النمو الاجتماعي عن مصطلح التغيير الاجتماعي في عدة نقاط:

أ- يشير النمو إلى زيادة ثابتة نسبيا ومستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة أما التغير فيشير إلى التحول في البناء الاجتماعي والنظام والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي وقد يكون هذا التحول ايجابيا أو سلبيا ولا يتصف ذلك بالثبات إطلاقا.

ب- يكون النمو بطيء وتدريجيا أما التغيير الاجتماعي فيكون سريعا ويتضمن قفزا إلى الأمام وإلى الخلف.

ج- يسير النمو في خط مستقيم حيث يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه أما التغيير فلا يكون سيره مستمرا باستمرار قد يكون إلى الأمام فيؤدي إلى التقدم كما قد يكون إلى الوراء فيؤدي إلى التخلف (دلال ملحس استيتية 2008 ص 41).

4- <u>التنمية:</u>

يشير مفهوم التنمية بمعناه العام إلى محاولة الإنسان تغيير الواقع وظروفه لتحقيق وضع مستقبلي تم تصوره سلفا فعملية التغيير قصدية أساسها الإرادة الإنسانية وما يرتبط بها من وعي ودراية وقدرات وتخطيط وأساليب مختارة وتنظيمات. فالتنمية عملية مدروسة منظمة يوجهها الإنسان ولو نسبيا لما يحقق غايته (عبد الباسط حسن 1974 ص 53)

فالنمو يشير إلى زيادة ثابتة أو مستمرة التي تحدث من جانب معيين من جوانب الحياة بينما التنمية عبارة عن زيادة سريعة وتراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن. فالنمو يحدث عادة عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي بينما التنمية تمثل الدفعة القوية لكي تخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف وهذه الدفعة هي عكس عملية التطور والتدرج.

إن التغير الذي يحدث عن عملية النمو يكون ضئيلا وهو أقرب إلى التغير الكمي بينما عملية التغير الذي يسبق عملية التنمية ويتحصل عنها هو تغير يتناول الجوانب البنائية ووالوظيفية أي أنه أقرب إلى التغير الكمي. فضلا أن النمو يعني جانب واحد من الحياة كالنمو الاقتصادي أو النمو السياسي في حيين أن التنمية تمثل جوانب الحياة على اختلاف صورها ثروة (أحمد شلبي ص 21).

هي عملية تغيير حضاري تستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا وتكنولوجيا واجتماعيا وثقافيا، وتوظيف كل موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية من أجل صالح الكل (كمال التابعي 1993ا ص 13).

كما تعتبر مجموعة عمليات دينامية متكاملة تحدث في المجتمع من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع وتعتمد هذه العملية موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والمسيرة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر وقت وذلك بقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لكل أفراد المجتمع (كمال التابعي 1993 ص 21).

المحاضرة الثانية

عوامل التغير الاجتماعي:

عملية التغير الاجتماعي هي عملية معقدة حيث تتضافر عوامل مختلفة لتؤثر على المجتمع محدثة التغير ومن هذه العوامل ماهو كامن في المجتمع ومنها ماهو خارج عنه تتمثل العوامل الداخلية في العوامل الديمغرافية والعوامل السياسية والإيديولوجية أما العوامل الخارجية فتتمثل في العوامل الطبيعية والايكولوجية وسيأتي التفصيل في مختلف هذه العوامل.

1- <u>العامل الإيكولوجي:</u>

ويشير إلى مختلف المؤثرات البيئية والجغرافية التي يتعرض لها الإنسان والمجتمع وتتمثل في الواقع في الموقع، التضاريس، المناخ، التربة... فهذه العوامل تحدث أثر كبير في حياة المجتمعات في أنماط معيشتها وأنظمتها وهيكلتها.

ويعتبر المجتمع جزء من العلم المادي مما سيتلزم قيام علاقات وتأثيرات متبادلة بين مختلف مكونات هذا العالم فنجد (بولدينج) يرى أن النظام الاجتماعي يتمون من جميع الكائنات البشرية ويلتسق هذا النظام الاجتماعي بسطح الأرض بحيث تصبح تسميته المحيط الاجتماعي، وهكذا فان المحيط الاجتماعي يحتل مكانة جنب الى جنب مع محيط اليابسة والمحيطات المائية والجوية والحياتية التي تغلف الكرة الأرضية وهو ذو علاقة متينة تتشابك بقوة مع المحيطات الأخرى التي يمتزج بها والتي لا يمكن أن تكتب له الحياة بدونها ولكنه مع ذلك يتمتع بديناميكية خاصة به وباستقلال ذاتي (محمد أحمد الزعبي، 1980 ص 67).

و قد تم الإحاطة بهذه العوامل وإجمالها ا(أحمد زايد اعتماد وعلام،2006 ص 29)

- المناخ: الحرارة، الرطوبة الرياح والأمطار.
- التبدلات الجيولوجية والجغرافية: كالتصحر مثلا.
- و جود الموارد الطبيعية: البترول، الغابات، المعادن أو نفاذ هذه الموارد.
- الطاقة الكامنة في المادة: الطاقة الذرية، والطاقة الشمسية.
- الكوارث البيولوجية: الأوبئة والأمراض.

- الكوارث الطبيعية: الفيضانات، الزلازل، البراكين والأعاصير.
- الموقع الجغرافي: كالبعد أو القرب من مصادر الطاقة أو الطرق العامة أو البحر.
- تلوث البيئة بفعل عوامل طبيعية أو صناعية.

2- <u>العامل الديمغرافي:</u>

وينحصر في حجم السكان ومعدلات نموها وهجرتهم وخصوبتهم وهجراتهم الداخلية والخارجية فقد تزايد حجم السكان في المدة من 1850 إلى 1950 من 1200 مليون إلى 2500 مليون نسمة أي أن حجم السكان قد تضاعف تقريبا خلال 100 عام كما تزايد من عام 1950 إلى 1980 من 2500 مليون نسمة إلى 5000 م ن أي تضاعف تقريب في 30 عام (محمد أحمد الزعبي 1980 ص 80).

وقد بين من قبل عالم الاقتصاد الانجليزي مالتوس دور العامل الديمغرافي في التغير الاجتماعي وذلك من خلال دراسة نمو السكان ومقارنتها بموارد الغذاء، فنمو السكان يكون حسب متتالية هندسية في حيين أن تزايد موارد الغذاء يتم وفق متتالية حسابية وبالتالي فنمو المتغيرين يكون غير متكافئ مما يحدث خللا ويؤدي الى حدوث الصراع من أجل البقاء وما يترتب عنه من حروب ومجاعات...

وقد أثبت التاريخ واقعا آخر قد تزايد حجم السكان بعد الثورة الصناعية والتي صاحبتها ثورة حضرية وهذا يرجع أيضا إلى تقدم الخدمات الصحية التي قللت من معدلات الوفيات وتؤثر الهجرة بدورها على المجتمعات وتؤدي إلى التغيير الاجتماعي فالهجرات الداخلية أو الخارجية الكثيفة تؤدي على المدى البعيد إلى تغير الاثنيات من جهة وتغيير أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات والمراكز التي يتوافدون عليها.

3- <u>العوامل السياسية</u>

تعتبر من أهم العوامل الداخلية في إحداث التغير الاجتماعي وتندرج تحت هذا العامل، أنماط أنظمت الحكم، التنظيمات السياسية من أحزاب وحكومات...

وحكومات أي دولة هي التي ترسم سياستها في الداخل والخارج وتحدد نوع نظام الحكم وترسم أسس النظام الاقتصادي وترسم سياسات التنمية والتقدم الاجتماعي لتمكين المجتمع من تحقيق أهدافه (فكلما حقق النظام السياسي درجة من القوة والتي غالبا ما تقاس بمدى شرعية النظام ودرجة إدماجه لأكبر عدد من سكانه في إطار المشاركة السياسية ودرجة فاعلية السياسات التي تضعها ومخرجات هذه السياسة بالنسبة للسكان تقول أنه كلما حقق النظام السياسي درجة من القوة كلما استطاع أن يكون فاعل بإحداث

التغيرات الداخلية وضبطها(أحمد زايد واعتماد علام –2006– ص 22)

فشكل نظام الحكم يؤدي دور بالغ الأهمية في تطلعات الجماهير وفي إمكانية الوصول إلى تحقيق هذه التطلعات فالحكم القائم على حرية الفكر وحرية التعبير يختلف صداه عن الحكم القائم على الاستبداد والتسلط وكبت الحريات الخاصة ففي حين يكون الأول منفتحا على كل تغيير يكون الثاني مغلقا ومحافظا وينظر للتغيير كعامل مهدد.

4- <u>العوامل الاقتصادية:</u>

يؤثر نوع النظام الاقتصادي على البناء الاجتماعي للمجتمع كما أن مختلف الأنشطة الاقتصادية لها انعكاسات على المجتمع مورفولوجيته فقد كان للنشاط الزراعي تأثير عل تشكيل الأسرة والعلاقات الاجتماعية بالمجتمع التقليدي حيث أنتظم شكلها في الأسرة الممتدة وهذا للتمكن من الاستغلال الزراعي للأراضي الفلاحية بما يحقق الاكتفاء الذاتي لأفراد العائلة فمن غير الممكن تلبية احتياجات الأسرة إذا كانت الأرض مقسمة على عائلات صغيرة.

كما أن التحول إلى النشاط الصناعي أثر أيضا على تشكل الأسرة والعلاقات الاجتماعية فتفتت الأسرة الكبيرة إلى أسر نووية لتتمكن من سد متطلبات أفرادها فالأجور لم تكن بالمستوى الذي يسمح بالتكفل بأفراد عائلة كبيرة ويعود الفضل لماركس في تجديد اثر البناء الاقتصادي على المجتمع.

5- <u>العوامل التكنولوجية:</u>

تشمل الآلات والمبتكرات التصنيعية والمهارات المرتبطة بها وتكنولوجيات الاتصال وقد أدت التغيرات التكنولوجية المتعاقبة على البشرية إلى تغيرات حاسمة في ميدان الزراعة والصناعة وعلى الحياة الاجتماعية وعلى سلوك الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية وقد أدت الاختراعات الحديثة الى زيادة الاتصالات بين الشعوب وأدى ذلك إلى احتمال حدوث تغيرات اجتماعية بين المجتمعات بسبب هذه الاتصالات ونتيجة هذا التلاحم وبذلك لم يعد من الممكن أن ينفصل المجتمع عن الأخر وبالتالي فأن إي تغيرات تحدث في أي مجتمع سيكون لها صدى وأثر في المجتمعات الأخرى(دلال ملحس استيتية 2008 ص 57–58.)

ويؤكد شنيدر 1971 أن معظم التغيرات الاجتماعية ليست ناتجة عن التغير في العمل أو في الدولة ولكن نتيجة للتغيرات التكنولوجية وأنه باستمرار التغيير التكنولوجي يستمر التغير الاجتماعي وأن أي اختراع جديد قد يحطم الأساس الاقتصادي للمدينة ويوزع آلاف العمال وقد يكون ذلك محالا لإنشاء

مدن جديدة في أماكن أخرى ويوفد فرص عمل أكثر وذلك عن طريق انتقال الناس إليها مستغلي فرص العمل الجديدة (دلال ملحس استيتية 2008ص 58).

6- العوامل الايديولوجية

تشكل الايدولوجيا عادة، دافعا مهما للتغير، وقد تشكل الأرضية الأساسية للمطالبة بتغيير جذري وشامل لما هو قائم من نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي، فهي تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الواقعية طبقا لسياسة تكاملية ووسائل هادفة وتساندها في ذلك مبررات اجتماعية ونظريات فلسفية وربما أحكام عقائدية وأفكار تقليدية (محمد، علي محمد.،1985 ، ص8).

فالايدولوجيا تشكل مجموع الأفكار والمعتقدات التي غالبا ما تقف وراء أنماط السلوك والفعل،والتاريخ حافل بحركات فكرية كثيرة أدت إلى تغيرات عميقة في النظم الاجتماعية والإنسانية.

وقد شكلت الأفكار منطلقات لتغيرات جذرية عرفتها المجتمعات كالأفكار التي جاءت بها فلسفة التنوير والتي أخرجت أوروبا من العصور الوسطى إلى الحقبة الحديثة كما كان لأفكار ماركس دورا كبيرا في تشكيل التغير الاجتماعي والانطلاق بروسيا من القيصرية إلى الاشتراكية.

والحديث عن الايدولوجيا يقودنا إلى الحديث عن النخب المثقفة وما تتركه أفكارها من أثار على الجماهير.

المحاضرة الثالثة

النظرية الحتمية

هي التي تركز في دراستها للتغير الاجتماعي على عامل واحد، وتسمى أيضا النظريات العاملية وتوصف بأنها نظريات اختزالية، أي أ أنها تختزل عملية التغير الاجتماعي على عامل فريد بمعنى ان الباحث في مسببات التغير الاجتماعي يقتصر دراسته على العلاقة العلية واكتشاف العامل الحاسم في حدوث التغير.

ويشرح ماكيفر النظريات الحتمية بأنها مذاهب تفسير السلوك الإنساني والتغيرات فيه تفسيرا اوليا بالظروف البيئية والخارجية والمادية.

ومن هذا المنطلق فقد أثارت مختلف العوامل الاقتصادية والطبيعية والتقنية اهتمام الباحثين والعلماء والمفكرين كمتغيرات مستقلة مسببة للتغير.

1- <u>الحتمية الجغرافية– :</u>

يتخذ هذا الاتجاه من الأوضاع الجغرافية والموارد الطبيعية مرتكزا له باعتبارها عوامل أساسية في تحديد مسار التغير الاجتماعي، ومن أشهر النظريات التي تندرج تحت هذا الاتجاه نظرية الحتمية الجغرافية والتي يرى روادها أن كل البلاد المتخلفة تقع إما في المناطق شديدة الحرارة أو شديدة البرودة وأن الغالبية العظمى منها تقع في المنطقة المدارية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وبالتحديد في نصف الكرة الجنوبي، وتتسم كثير من البلدان التي تقع في النطاق المداري بالتخلف وبخاصة في المجالات الزراعية والصحية والتعليمية مع معاناة بعضها من سوء التغذية وتفشي الأمراض والأوبئة المختلفة، بينما تقع معظم الدول المتقدمة في المناطق المعتدلة والحقيقة أن وقوع الدول النامية في المناطق المدارية أمر قد يساعد على التخلف لهذه الدول نتيجة عوامل مختلفة منها ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة مما يحد من نشاط الأفراد ومعدل إنتاجهم مع انتشار الأمراض المستوطنة في تلك المناطق المدارية، ومما يؤثر على حالتهم الصحية وقدرتهم على تحمل مشاق العمل.

وقد اختصّ ابن خلدون ومونتسكيو في تفسير علاقة الإنسان ببيئته فتحدث ابن خلدون عن أثر

المناخ في طبائع الشعوب وتأثير الهواء علي ألوان البشر، وضرب مثلاً علي ذلك بشعوب السودان والذي وصفهم بالخفّة والطّيش وكثرة الطرب والسبب في ذلك الحرارة التي تجعلهم أَسرع فرحاً وسروراً وأكثر انبساطا، كما تحدث ابن خلدون عن الأَقاليم الجغرافية وتأثيرها في حياة الإنسان حيث يرى أنّ هناك سبعة أقاليم، وتتميز الأقاليم من الثالث والرابع والخامس بالاعتدال الذي يميّز طبائع سكاّنها أيضاً وألوانهم. أمّا الأقاليم غير المعتدلة تلك التي تقع في الأول والثاني والسادس والسابع فسكانها متوحّشون غير مستأنسين.

أما مونتسيكيو فقد تحدث في كتاب "روح القانون" عن اثر المناخ والتربة في حياة الإنسان.

فالمناخ البارد يمد سكانه بالشجاعة ونقاء النفس والقوة جسدية، أما المناخ الحار فيخلف الجبن والمكر والضعف. في حين يصل تأثير التربة إلى الحدّ السياسي ونوع الحكومات فالتربة الخصبة تورث نظام ملكي والديكتاتورية أما التربة الفقيرة فتورث النظام الجمهوري والديمقراطية في حين أن سكان الجزر يتميزون بالاستقلالية والاستقرار (محمود الاحمدية، 2015).

2- الحتمية الاقتصادية

من روادها كارل ماركس الذي يضفي على البناء الاقتصادي أهمية كبيرة في حدوث التغير الاجتماعي فالعامل الاقتصادي هو المتحكم في تشكيل المجتمع بمختلف أنظمته الإيديولوجية والسياسية....

فالناس يدخلون في علاقات إنتاج يبيعون من خلالها قوة عملهم مقابل اجر يتقاضوه ويستخدمون في ذلك أدوات إنتاج ليست ملكهم فمن خلال التفاعل بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج بتشكل البناء الاقتصادي والذي يؤثر على البناء السياسي والاجتماعي للمجتمع ومن هذا المنطلق يعتبر ماركس أن المجتمع تغير غبر خمس مراحل هي نتاج تفاعل وصراع القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج حيث تشكل في بادئ الأمر المجتمع المشاعي ثم العبودي فالإقطاعي فالرأسمالي فالشيوعي.

فكل مرحلة من مراحل تطور القوى المنتجة يقابلها أسلوب معين في إنتاج ونسق معين من العلاقات الاجتماعية تعمل الطبقة المسيطرة على تثبيته وتدعيمه غير أن التطور المستمر في القوى المنتجة يغير العلاقات بين الطبقات كما يغير في ظروف الصراع الدائر بينها وفي وقت معين تصبح الطبقة التي كانت مسودة من قبل قادرة على الإطاحة بأسلوب الإنتاج القائم وبنسق العلاقات الاجتماعية وتشييد نظام اجتماعي جديد (كمال التابعي، علي المكاوي، ص 156)

ج- الحتمية التكنولوجية

و ترى النظرية التكنولوجية أن أي اكتشاف أو اختراع تقني يؤدي مباشرة إلى تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية ويظهر دور التكنولوجيا من خلال دراسة مسار تطور البشرية حيث أدى اكتشاف النار إلى صهر الحديد والذي أدى بدوره إلى تطور وسائل العمل والتي كان من نتائجها الثورة الصناعية التي احدثت تراكمات تكنولوجية وتقدم اجتماعي هائل للمجتمعات الصناعية.

وسيتم التأكيد على المقاربة النظرية للعالم وليم أوغبرن لانها تعتبر ذات بعد علمي كبير فتفرقته بين الجوانب المادية والمعنوية في المجتمع، وتأثير أحدهما في الأخر يوضح جانب كبيرا من الإشكاليات الاجتماعية، وخاصة في مجتمعات العالم الثالث بفضل تقدم الجوانب المادية على الجوانب المعنوية، وما أدى إلى عمليات تغيير اجتماعي وثقافي غير متزنة، كان من نتائجها تصدع بناء المجتمع التقليدي بتأثيرات خارجية عن بنية المجتمع نفسه.(ضامر وليد عبد الرحمن .2014 ص3-9)

إن التغيرات والتطورات السريعة في الجانب المادي مقارنة بالثبات النسبي في الثقافة اللامادية تطرح مشكلة التخلف الثقافي والذي يشير إلى وضعية تغير عندما يتصارع نوع جديد من السلوك مع القيم التقليدية، حيث تتصف التغيرات في الجانب المادي بأنها تحرك ضغط بالنسبة للثقافة اللامادية كونها تعتمد على نموذج ثقافي من بناء المجتمع القديم والذي لا يستقل فكرة الجديد ببساطة.

حيث يؤكد فيها أن التغيير في الجانب المادي للثقافة يسبق دائما وأبدا التغيير في الجانب اللامادي. مما ينتج عنه الهوة الثقافية، وهي الفترة الزمنية التي تقع بين المرحلة الأولى. التي يتم فيها التقدم التكنولوجي والى أن ينتقل إلى المرحلة الثانية التي يتم فيها التغير الاجتماعي. هذه الفترة تتسم ببعض المظاهر التي من بينها الاضطراب والصراع.

3- الحتمية الديمغرافية

وقد أكد دور كايم في تحليله للعامل الديموغرافي والتغير الاجتماعي على أن تقسيم العمل قد احدث تغييرات جذرية بالانتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي، ويعود ذلك إلى الخصائص السكانية للمجتمعات من حيث الحجم وتوزيعهم المكاني وطبيعة العمل الذي يقومون به من زراعة أو صيد والوسائل المستخدمة فيه وكل التخصصات تؤدي إلى التكامل. ويؤكد على أن تقسيم العمل وتعدده يرتبط بحجم السكان وكثافتهم مما يؤدي إلى التقدم الاجتماعي أي أن التقدم الاجتماعي يرتبط بمدى كثافة

السكان وحجمهم.

و يذهب دوركايم في تحليلاته لزيادة السكان أن الكثافة الديموغرافية ليست سببا في تقسيم العمل فحسب وإنما تؤدي إلى الكثافة الأخلاقية التي تكشف في النهاية عن مدى حضارة المجتمع، وتحدد السبب الرئيسي للتقدم وفي تقسيم العمل المرتبط بالحضارة، وترتبط العلاقات الاجتماعية ارتباطا شديدا بعدد الأفراد المشاركين فيها ومن خلال هذه النظرة فان الحضارة تظهر ليس باعتبارها هدفا وإنما بوصفها مجال يمارس من خلالها الأفراد وظائفهم الاجتماعية.(فهد عبد الرحمن الخريف، ص 30)

وقد وجهت انتقادات كثيرة للنظرية الحتمية فمحاولة تفسير التغير الاجتماعي أو تاريخ الإنسانية من خلال سلسلة بسيطة من الأسباب والنتائج قد ثبت عدم سلامتها من الناحية العلمية.

والمؤكد أن الجماعات الإنسانية لديها دافع قوي للتغير كما أن لديها دافعا قوي للمحافظة على ما هو قائم والتمسك به وان زيادة هذا الدافع أو ذاك يؤدي إلى انهيار الجماعة، فميكانيزمات الحفاظ على البناء الاجتماعي القائم هي نفسها أجزاء من هذا البناء الاجتماعي ذاته والمعايير الثقافية هي التي تدعمها وتضفي عليها مشروعيتها.

وعوامل التغير توجد في البناء الاجتماعي وتوجد في ثقافة هذا المجتمع كما توجد خارج المجتمع وخارج الثقافة، فيرى الكثيرون أن التحكم في مسار التغير الاجتماعي يمثل هدفا هاما يجب أن نرغب فيه ونسعى إليه وذلك حتى تستطيع الوحدات الاجتماعية أن تتغير دون أن يهددها خطر التفكك وان لا يتم التغير بسرعة اقل مما يجب او أكثر مما يجب ويتم في الاتجاه الذي يحقق من الفوائد أكثر ما يحقق من الأضرار (محمد الجوهري، 2007 ص173-174).

إذن النظريات الحتمية أو العاملية هي نظريات قاصرة علميا للإحاطة وتفسير التغير الاجتماعي لاختزالها لشروط التغير الاجتماعي في عامل واحد بعينه دون ترجيح للأسباب الأخرى وهي نظريات تبريرية عنصرية كانت عاملا من عوامل استعمار الشعوب واضطهادها.

فإقرارها بوحدانية العامل المؤثر في حدوث التغير يتنافى مع حقيقة التداخل والتشابك بين جوانب ومجالات الحياة الاجتماعية بحيث يصعب الفصل بينها مما يستدعي البحث في العديد من العوامل المختلفة والمتداخلة. وكذلك تبني عامل واحد في تفسير عملية التغير الاجتماعي معناه أن جميع المجتمعات متماثلة، وفي ذلك مخالفة للواقع الذي يتصف بالنسبية المكانية. وتعني الحتمية استبعاد حقيقة

التجديد الجوهري في مسيرة المجتمع وما يتصف به من نسبية زمانية ومستحدثات مثل معطيات الثورة الصناعية والاتصالات.... واخيرا إن عملية التغير الاجتماعي هي عملية مستمرة، وبالتالي فهي بحاجة إلى عوامل متغيرة وليست جامدة.

المحاضرة الرابعة

النظرية الوظيفية

تقوم النظرية البنائية الوظيفية فى تحليلاتها على مفهومين رئيسين هما البناء وهو الذي يكشف عن الجوانب الهيكلية الثابتة ويشير إلى العلاقات المستمرة الثابتة بين الوحدات الاجتماعية. ومفهوم الوظيفة الذي يمثل الجوانب الدينامية داخل البناء الاجتماعي ويشير إلى الدور الذي يمثله الجزء للحفاظ على الكل. فجوهر الوظيفية التأكيد على تكامل الأجزاء في الكل والتساند فيما بينها، وأن كل جزء يؤدي وظيفة خاصة لا يكون غيره قادرا على القيام بها.

تقوم النظرية الوظيفية على أربعة أطروحات (فيليب كابان2010 ص 313):

كل منظومة اجتماعية هي بنية مكونة من عناصر.

كل منظومة اجتماعية هي بنية مستتبة.

كل عنصر من المنظومة يمتلك وظيفة ويساهم في المحافظة على هذه المنظومة

سير عمل كل منظومة يستند إلى إجماع أعضائها حول قيم أساسية.

ظهرت الوظيفية عبر تراث طويل امتد من القرن التاسع عشر حتى وقتنا الحاضر. وساهم في بلورتها عدد كبير من العلماء، فاتفقت في جوهرها واختلفت في بعض أجزائها فهناك وظيفة القرن19، والتي تأسست من خلال أعمال سبنسر ودور كايم وباريتو، ولفيف من علماء الانثربولوجيا وهناك وظيفة القرن 20 والتي ادسسها تالكوت بارسونز. وهناك أخيرا نظرية التنمية الوظيفية التى وظفت لفهم طبيعة التغير الاجتماعي فى المجتمعات النامية.

تنظر الوظيفية إلى ظاهرة التغير الاجتماعي نظرات متباينة إلا أنها محدودة، وهي تعترف بالتغير المحدود والبطيء في المجتمع.

1- الوظيفية الكلاسيكية:

تنظر إلى التغير الاجتماعي باعتباره تغيرا توازنيا تدريجيا لا يؤدى إلى هدم البناء الاجتماعي أو

تبديله، وإنما يؤدى إلى استمراره في حالة متكاملة ومتوازنة. التغير الاجتماعي يظهر في شكل إضافات في الحجم وتباين في المكونات، يصاحبه دائما عمليات للتكامل والتوازن.

ويعتبر دور كايم نموذجا لها وقد قدم نظريته في التغير الاجتماعي وهي تشبه إلى حد كبير نظرية هربرت سبنسر (احمد زايد واعتماد علام 2006 ص 53-54)، دون التزام بالمماثلة العضوية أو تشبيه التغير في المجتمع بالتغيرات في عالم المادة أو عالم الكائنات الحية، وانطلق في رؤيته للتغير من منظور وظيفي يتأسس على فكرتي التباين والتضامن، ويتضح ذلك من العلاقة التي أقامها بين مفهوم تقسيم العمل ومفهوم التضامن الاجتماعي.

فتقسيم العمل تصاحبه ضرورة مختلفة من التباين الاجتماعي تتمثل في زيادة السكان وزيادة الكثافة الأخلاقية، بل إن هذه التباينات الاجتماعية هي التي تجعل العمل ضرورة، وهو في جوهره تعبير عن هذا التباين ودالة على حدوثه، فالمجتمعات تميل في تغيرها إلى أن تتباين في مكوناتها، بل إن حدوث أشكال من التباين يؤدي إلى زيادة الكثافة الأخلاقية (تنوع القيم والاتجاهات والميول والمعتقدات) وهذه بدورها تؤدي إلى تقسيم العمل، وهكذا.

غير أن المجتمعات لا تتحول دون ضوابط، فتحولها منضبط بقواعد ومعايير قانونية، وهنا يأتي مفهوم التضامن، فإذا كانت المجتمعات البسيطة (وهي مجتمعات غير متباينة) فهي مجتمعات تحقق تضامنها وتكاملها من خلال القانون القهري (فرض أسلوب واحد في الحياة والتفكير والسلوك) فإن المجتمعات الحديثة (وهي مجتمعات متباينة) تحقق تكاملها وتضمانها من خلال القانون المدني أو التعويضي (الذي يتيح إمكانية تعدد أساليب السلوك وتباينها) ولقد أطلق دوركايم على النوع الأول مجتمعات التضامن الآلي وعلى النوع الثاني مجتمعات التضامن العضوي.

2- **<u>نظرية التوازن الدينامي:</u>**

تطورت الوظيفية في القرن العشرين لتركز على فكرة التوازن الدينامي في عملية التغير الاجتماعي، ويعد عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز أشهر من طور الأفكار الوظيفية في هذا الاتجاه(.دلال ملحس استيتية 2008ص 140-142) (اعتماد علام واحمد زايد 54-55) إن المجتمع عند بارسونز هو أحد الأنساق الأساسية للفعل التي حددها في أربعة أنساق: النسق العضوي، ونسق الشخصية، والمجتمع، والثقافة، والمجتمع بدوره ينقسم من الداخل إلى أربعة أنساق فرعية هي: الاقتصاد والسياسة، والروابط

المجتمعية، ونظم التنشئة الاجتماعية، والمجتمع كنسق يعيش في حالة توازن (الكائن العضوي–الشخصية–الثقافة) وهو يتوازن من الداخل حيث يحقق انساق علاقات منتظمة ومتوازنة. وعندما يتعرض المجتمع لحالة تغير، فإنه لا يفقد خاصية توازنه، فهذا التوازن دينامي ومستمر، لذلك فإنه يمكن للمجتمع دائماً من أن يتكيف مع التغيرات الجديدة ويدمجها داخل بنائه، ويمكن أن نميز نوعين من التغير الاجتماعي:

أ – التغيرات قصيرة المدى:

وهي التي تظهر داخل المجتمع نتيجة عوامل داخلية (كالاختراعات والأفكار الجديدة) أو عوامل خارجية (كتغير الصفات الوراثية للسكان، وتغير أساليب استغلال الطبيعة أو الحروب) إن هذه التغيرات تحدث تأثيراً على حالة التوازن التي ينتظم فيها المجتمع، إنها تكسر التوازن أو تهدده من جراء ما تخلفه من توترات في بناء العلاقات الداخلية بين مكونات النسق الاجتماعي.

وإذا استمرت هذه التغيرات فقد تؤدي إلى القضاء على المجتمع أو إلى إحداث تغيرات بنائية عامة فيه (كما يحدث في حالة الثورات)، ولكن هذا لا يحدث إلا في ظروف نادرة، فالمجتمعات لديها قدرة تكيفية داخلية ناتجة من حالة التوازن الدينامي التي يتميز بها المجتمع، وعندما تحدث التوترات والضغوط المولدة للتغير داخل المجتمع فإنها تؤثر على حالة التوازن، ولكن المجتمع ما يلبث أن يمتص هذه التوترات والضغوط ويستعيد توازنه ويظل محتفظاً بهذه الحالة من التوازن، حتى تظهر توترات أخرى وهكذا يوصف التوازن بأنه دينامي، أي مستمر قابل لأن يستوعب كل ما هو جديد، وأن يعيد تكيف النسق معه بحيث تظهر التغيرات في أضيق الحدود، وفي ضوء هذه الرؤية فإن التغيرات قصيرة المدى داخل النسق الاجتماعي تتصف بعدة خصائص:

– فهي تدريجية لا تؤدي إلى انهيار النسق أو تغيره بشكل جذري.

–ترتبط بعمليتين ملازمتين هما التوازن–اللا توازن وتعتبر العملية الأولى دائمة، أما الثانية فعارضة.

–أن جوهر التغير هنا هو التباين البنائي الوظيفي، فمزيد من التغير داخل النسق الاجتماعي يعني تباين مكونات وتعدد وظائفه.

–أن الاتفاق العام على القيم وأدوات الضبط الاجتماعي هما اللذان يحفظان للنسق الاجتماعي توازنه الدائم وتغيره الوئيد.

ب – <u>التغيرات بعيدة المدى:</u>

وهي تغيرات واسعة النطاق تحدث على فترات متباعدة، ولقد فسر بارسونز هذه التغيرات من خلال مفهوم العموميات التطورية، ويقصد بها التجديد البنائي الذي له قدرة على الاستمرار والبقاء، ويخلق بدوره تجديدات وتطويرات أخرى.

إن هذه العموميات التطورية هي التي خلقت كل التحولات بعيدة المدى في تطور المجتمعات، فظهور نسق الشرعية الثقافية وظهور نسق التدرج الاجتماعي قد أدى إلى أن تتحول المجتمعات البدائية إلى مجتمعات وسيطة، كما أن ظهور النقود والأسواق، والبيروقراطية، والقانون والديمقراطية هو الذي أدى إلى تحول المجتمعات الوسيطة إلى مجتمعات حديثة، وعندما تظهر العمومية التطورية، فإنها تخلق تبايناً اجتماعياً واسع النطاق، وتخلق بذلك تحولات بنائية ملموسة ولكن هذا التباين لا بد وأن يقابله عمليات تكامل تضبط هذا التحول وتقوده، إلى أن يصبح التحول الذي خلقته العمومية التطورية تحولاً عاماً أو طبيعياً أو يصبح تحولاً معمماً.

وقد وجهت للنظرية الوظيفية العديد من الانتقادات من أهمها:

أن مرتكزاتها غير كافية لتفسير عملية التغير الاجتماعي كما يسود غموض في المصطلحات المستخدمة في التحليل الوظيفي وتباين في معانيها لدى الوظيفيون أنفسهم.

ويؤخذ على النظرية الوظيفية من الناحية الأيديولوجية أنها ذات اتجاه محافظ، يحاول الإبقاء على النظام القائم.فهي تعتبر التغير الاجتماعي ظاهرة مرضية خاصة إذا كان سريعا ومفاجئا، بينما ترى ان التوازن والاستقرار في المجتمع هو ظاهرة سوية، ويعبر ذلك عن نظرة تشاؤمية للتغير وفيها خوف من المستقبل كما لا تأخذ في الحسبان القوة والصراع داخل المجتمع.

المحاضرة الخامسة

نظريات الصراع

إن طبيعة المجتمع بالنسبة لأصحاب نظرية الصراع الاجتماعي ينهض على أساس شكل من أشكال توازن القوى بين الجماعات المتصارعة والمتعارضة وانه لما كانت الطبيعة الإنسانية سلبية إلى حد كبير فان أغلبية الناس في المجتمع تابعون ومحكومون بواسطة القلة لكنه بحكم ندرة المصادر والامتيازات تتطور خاصية التنافس والصراع في الطبيعة الإنسانية والصراع الاجتماعي هو الميكانيزم الأساسي في النسق الاجتماعي، أما التغير الاجتماعي فانه يحدث لأنه يستحيل أن تحتكر مجموعة محدودة مراكز السلطة والثروة إلى الأبد وان تحرم منها الآخرين والصراع بهذا المعنى هو محرك السياق الاجتماعي (محمود عودة، ص109).

والصراع بهذا المعنى يتعدى المفهوم الماركسي ليشمل مجالات متعددة هي المكانة الاجتماعية السلطة والقوى والمصادر الاقتصادية.

يلخص راندل كولنز في مقاله نظرية الصراع وتقدم علم الاجتماع التاريخي بعيد المدى الأفكار الأساسية لنظرية الصراع على النحو التالي (محمد عبد الكريم الحوراني 2008 ص 86-87):

- ان الخاصية المركزية للتنظيم الاجتماعي هي التدرج الذي يعكس درجة من اللامساواة بين الأفراد والجماعات وهيمنة أحداهما على الأخرى.
- إن مصالح الأفراد والجماعات داخل المجتمع تقف وراء نضالاتهم وهي إما أن تبقي على مواقعهم المهيمنة أو تخلصهم من هيمنة الآخرين.
- إن الذي يربح هذه النضالات يعتمد على المصادر التي يسيطر عليها، وتتضمن المصادر المادية للعنف وللتبادل الاقتصادي والمصادر الأزمة للتنظيم الاجتماعي وتشكيل العواطف والأفكار.
- التغير الاجتماعي ينبثق عن الصراع ومن هنا فان الفترات الزمنية الطويلة من السيطرة الثابتة نسبيا توثق سلسلة أحداث درامية مؤثرة ومكثفة لحراك الجماعة.

1- كارل ماركس

إذا أخذنا ماركس كنموذج لنظرية الصراع فانه يعتبر الصراع الطبقي محرك التاريخ فالتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية الخمس التي عرفتها الإنسانية (مشاعي، عبودي، إقطاعي، رأسمالي، اشتراكي) نجد أن الصراع الطبقي ظهر منذ المجتمع العبودي حيث تميز بطبقتين أحداهما سادة والآخرون عبيد، وفي المجتمع الإقطاعي هناك السادة الإقطاعيين والفلاحين أما في المجتمع الرأسمالي فهناك البروليتاريا وهناك الرأسماليين. ففي هذه التشكيلات السوسيو اقتصادية الثلاث إحدى الطبقات مالكة لوسائل الإنتاج والأخرى لا تملك ذلك ,وينشا الصراع حينما تتطور القوى المنتجة في حين تبقى علاقات الإنتاج على حالها ويفضي هذا الصراع إلى أسلوب جديد من علاقات الإنتاج يكون في بدايته متناغما مع قوى الإنتاج وحينما تتطور هاته الأخيرة يحدث الصراع لينتقل المجتمع إلى مرحلة أخرى إلى أن ينتهي الصراع بقيام المجتمع الشيوعي أين تزول الفوارق الطبقية والاستغلال.

2- رالف داهرندولف

أما لويس كوزر ورالف داهرندولف فقد ركزا على الوظائف التكاملية للصراع اي باعتباره يؤدي إلى التكامل وليس إلى التفكك.في كتابه الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي بين داهرندولف دور السلطة في المحافظة على النظام الاجتماعي بما تفرضه من ضغوط قهرية نابعة من المكانة الاجتماعية على بقية المراكز الأخرى ومنه فالتوزيع غير المتكافئ للسلطة هو محرك الصراع ويتجلى االصراع عبر مراحل هي (محمد عبد الكريم الحوراني، 2008 ص 99)

- في كل منظمة مترابطة بالقسر هناك نوعين من المواقع المحتشدة هي المواقع المسيطرة والخاضعة.
- يوصف كل تجمع من خلال مصالح كامنة عامة وتجمعات الأفراد التي تتحقق بموجبها تشكل شبه جماعات.
- تتحول المصالح الكامنة التي لا تكون مدركة لدى أصحابها إلى مصالح معلنة وتتحول شبه الجماعات إلى جماعات مصلحة منظمة من النوع الطبقي.
- إن تحول جماعات المصلحة المعلنة إلى جماعة صراع فعلية يمكن أن يكبح بوجود ظروف تقنية (وعود والتزامات) والظروف السياسية(الائتلافات) والظروف الاجتماعية (الاتصال) وظروف سيكولوجية(استدماج مصالح الدور).

إن داهرندولف يعتقد بان الصراع في المؤسسات الصناعية يكون بين العمال والطبقة التكنوقراطية علما بأن الطبقة التكنوقراطية لاتمتلك المشروع الصناعي بل تديره فقط لقاء رواتب معينة.

ويكون في المؤسسات الإدارية ذات الطابع الحكومي بين أبناء الطبقة التكنوقراطية الذين هم خريجي الجامعات والكوادر العملية التي تحتل المراكز القيادية في المؤسسات الإدارية الحكومية وبين الكبة والموظفين الصغار وفي المؤسسات الصحية والعسكرية يكون بين الطبقة التكنوقراطية ونواب الضباط أو المراتب في القوات المسلحة.

كما ان سبب الصراع بين العمال والتكنوقراطيين كما يراه داهرندوف ليس هو ماديا بل يرجع إلى احتكار التكنوقراطيين لأسباب القوة والنفوذ في المشروع الصناعي وعدم تمتع العمال بأية قوة أو نفوذ في المصنع.

3- <u>لويس كوزير</u>

أما لويس كوزر فقد عرف الصراع بأنه الكفاح حول القيم والمطالبة بالمكانة النادرة والقوة والموارد كما يتمثل في تلك الحالة التي يكون فيها هدف الجماعات المتصارعة التخفيف من حدة الضرر أو الإصابة أو التخلص من منافسيهم(طلعت ابراهيم لطفي،كمال عبد الحميد الزيات، ص 101)

فيرى أن الصراع يمنع المنظومة من الاختناق في رتابة الاعتياد القاتلة ويسمح أيضا بذهنية خلاقة. وهو عنصر وظيفي يشكل جزء من النظام في المنظومة... ليس للاضطراب هنا أي مكان منطقي فالتوازن ينتصر عليه دوما إما من خلال ديمومة المنظومة وإما بتشجيع ظهور بنية جديدة تحصل فيها عودة إلى النظام (فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، 2010 ص 315).

ومن الانتقادات الموجهة لنظرية الصراع انه في مقابل نجاحها في تفسير عملية التغير الاجتماعي فقد سجلت عجزها عن تفسير مظاهر التكامل والاستقرار في البنى الاجتماعية التقليدية.

المحاضرة السادسة

النظريات التطورية

انتشرت في القرن التاسع عشر، وكانت متوازية مع النظريات الحتمية، وظهرت من خلال الاعتقاد بأن المجتمعات تسير في مسار واحد محدد سلفاً عبر مراحل يمكن التعرف عليها.

1 – **النظريات الخطية:**

توصف بأنها تهتم بالتحولات التقدمية المستمرة أو المطردة الموصلة في النهاية إلى هدف محدد ويمر المجتمع في حالة تحوله نحو تحقيق هذا الهدف بمراحل أو خطوات ثابتة، وتعتبر هذه الفكرة قديمة ظهرت في فلسفة الإغريق، وأعيد أحياؤها في عصر التنوير، وقويت هذه الفكرة في القرن التاسع عشر عندما انشغل المفكرون الاجتماعيون بالبحث عن الأصول الأولى لمجتمعاتهم.

تقوم نظرية التقدم الاجتماعي في نظرتها إلى التغير الاجتماعي على أنه يسير في خط متصاعد أي أن التغير يكون ارتقائياً. وأن المجتمعات في تقدم مستمر. ومن ممثلي هذا الاتجاه أوجست كونت في تطور المجتمعات من المرحلة الوضعية، ونظرية ماركس في التحول من المجتمع المشاعي إلى الإقطاعي إلى الرأسمالي إلى الاشتراكي، ونظرية لويس مورجان عن التحول من المجتمع البدائي إلى البربري، إلى الحضارة، ونظرية سبنسر في التحول من المجتمع العسكري إلى الصناعي، ذلك التحول الذي يصاحبه تحول من حالة التجانس المطلق إلى حالة اللاتجانس غير المستقر.

اتخذ كونت من الإنسانية موضوعا للدراسة والبحث واستعرض تاريخها واستنبط منه قانونا في الأطوار الثلاثة التي مرت بها البشرية. فقد أسس هذا القانون على طبيعة العقل الإنساني وخضوع هذه الطبيعة لمبدأ الحركة والتطور من خلال تركيزه على الديناميكا الاجتماعية والتي تعنى بقوانين الحركة الاجتماعية والتطور في المجتمع، وتقوم على أساس فكرة التقدم .

فالأطوار الثلاثة التي مرت بها البشرية هي نفسها مراحل أطوار التفكير:

- المرحلة اللاهوتيه (الدينية): تفسير كل شيء من الظواهر الطبيعية والاجتماعية تفسيرا دينيا، الوحدة الاجتماعية الأساسية في هذه المرحلة هي العائلة.

- المرحلة الميتافيزيقية (ما وراء الطبيعة): تفسير الظواهر تفسيرا ميتافيزيقيا، أي أن الطبيعة هي التي تعمل، الوحدة الاجتماعية الأساسية في هذه المرحلة هي الدولة الإنسانية.
- المرحلة الوضعية أو العلمية: مرحلة التفكير العلمي وهي (الوضعية) العلمية والتي يسود فيها التفسير العلمي للظواهر (الطبيعية والاجتماعية)، الوحدة الاجتماعية الأساسية في هذه المرحلة هي السلالة.

عند هنري مورجان في كتابه (المجتمع القديم) يفترض أن مراحل التقدم التي عرفتها الإنسانية تميزت بابتكارات تكنلوجية بارزة وقد اثر هذا التقدم التكنولوجي على الأسرة والدين والنظام السياسي وتنظيم الملكية.

ولقد وصف تقدم النوع الإنساني من خلال ثلاث مراحل رئيسية للتطور (دلال ملحس استيتية، 2008 ص 127)

المرحلة البدائية والمرحلة البربرية ومرحلة المدنية، كما قسم كلاً من المرحلتين البدائية والبربرية إلى ثلاثة أقسام عليا ووسطى ودنيا:

– المرحلة الدنيا من المرحلة البدائية وهي تبدأ منذ نشأة الجذور الإنسانية وحتى بداية الفترة التالية.

– المرحلة الوسطى من البدائية وهي تبدأ من مرحلة صيد الأسماك للحصول على الغذاء ومعرفة استخدام النار حتى الفترة التالية.

– المرحلة العليا من البدائية وتبدأ من اختراع السهم والقوس وحتى المرحلة التالية.

–المرحلة الدنيا من البربرية وهي تبدأ من ابتكار صناعة الفخار إلى الفترة التالية.

– المرحلة الوسطى من البربرية وهي تبدأ منذ استئناس الحيوانات في نصف الكرة الشرقي، وفي الغرب منذ زراعة الذرة والنباتات بواسطة الري إلى المرحلة التالية.

– المرحلة العليا من البربرية وتبدأ منذ ابتكار عملية صهر الحديد الخام مع استخدام أدوات جديدة إلى المرحلة التالية.

– مرحلة المدنية وهي تبدأ منذ اختراع الحروف الأبجدية المنطوقة واستخدام الكتابة حتى وقتنا الحاضر.

أما سبنسر(فيليب كابان وجان فراسوا دورتيه 2010ص 316) فقد ماثل بين المجتمع والكائن العضوي واعتبر انه يتطور مثله ويتجلى التطور عن طريق عملية تمايز متدرجة للأجزاء وتخصص في الوظائف وبمقدار ما تتمايز الأجزاء يتزايد اعتمادها على بعضها البعض، ففي عضوية بسيطة وصغيرة يمكن للأجزاء أن تكون مزودة ببعض الاستقلالية في حين أن العضوية المعقدة أو الكبيرة لا تتحمل ذلك.

تقوم نظرية سبنسر في التطور على أساس فكرتين (احمد الخشاب،1981 ص 507-508)هما:

التباين ويقصد بذلك الانتقال من المتجانس إلى اللامتجانس أي من التعميم غير المحدد إلى التخصص المحدود ومن التماثل المطلق إلى التباين المتعدد.

التكامل وهذه الظاهرة تسير جنبا إلى جنب مع ظاهرة التباين بمعنى أن التفرد أو التخصص لا يؤدي إلى الانعزال والاكتفاء الذاتي ولكنه يؤدي إلى التضامن والتماسك واعتماد الأجزاء والوظائف بعضها على البعض الآخر.

2 – **النظريات الدائرية:**

يذهب أصاحب هذه النظريات إلى أن التغير صعوداً وهبوطاً في تموجات على شكل أنصاف دوائر متتابعة وبنظام مطرد، بحيث يعود المجتمع من حيث بدأ في دورة معينة، وتنقسم النظريات الدائرية إلى نوعين: بعضها يفسر جانباً محدوداً من جوانب الحياة الاجتماعية أو يشرح ظاهرة أو نظاماً اجتماعياً واحداً، وبعضها الآخر يهدف إلى تفسير المجرى العام للتاريخ، متناولاً جميع الظواهر والنظم والأنساق الاجتماعية دون أن يركز على ظاهرة واحدة أو نظام بذاته، ومن أصحاب النظريات الدائرية: ابن خلدون، وفيكو، وشبنجلر، وتوينبي.

فتجد ابن خلدون يرى أن للدول أعماراً كالأشخاص وعمر الدولة في العادة ثلاثة أجيال، والجيل أربعون سنة، فعمر الدولة إذن مائة وعشرون سنة، وفي هذه الأجيال الثلاثة يمر المجتمع بمراحل ثلاث (طه حسين 1925 ص83) وهي أطوار يمر بها المجتمع بطريقة متوالية.

ففي الأول يعيش المجتمع عيشة البدو سواء كان ذلك في الصحاري كالعرب والبربر أو في السهول كالتتار ويكون منتظما إلى قبائل ولا يعفر قوانين ولا تحكمه حاجاته وعاداته.

وفي الثاني يصل إلى تأسيس دولة بطريق الفتح ويقهر مجتمعات أخرى ويعرف القوانين ويبني

لنفسه نظاما.

وفي الثالث إذ يتحول إلى حياة الحضر ويتخذ عادات الشعب المغلوب وينغمس في الترف والملاهي وينكب على درس العلوم والفنون حتى يدركه الاضمحلال وينال القهر.

ويمثل الفيلسوف المعاصر أرنولد توينبي (دلال ملحس استيتية2008 ص 129) احد المنظرين في إطار النظريات الدائرية، ويتضح ذلك بصورة جلية في كتابه الشهير (دراسة التاريخ) الذي حاول فيه البحث عن الأسباب العامة لارتقاء وانحدار الحضارات، ويؤكد أن فكرة التحدي والاستجابة تمثل سبب نقل القوى.

فيرى أن الاستجابات الناجحة للتحديات تنتج عنها عناصر النمو. وتستمر الحضارات في النمو، طالما استمرت أقليتها المختارة في استجاباتها الخلاقة المتكافئة مع التحديات الجديدة , أما عملية الانحلال فتبدأ حينما تفقد هذه الأقليات ديناميكيتها وتصبح لا تستطيع الاستجابة بشكل خلاق للتحديات الجديدة...، ويرى توينبي أن الحركة الدائرية تنطبق على كل الحضارات إلا أن بعضها يتميز بالعقم والبعض الآخر بالتوقف إلى حين.

وقد أجمل توينبي طبيعة الانهيار الحضاري في ثلاث نقاط:

الأولى: إخفاق الطاقة الإبداعية في الأقلية المبدعة، وعندئذ تتحول تلك الأقلية إلى أقلية مسيطرة.

الثانية: ترد أغلبية المجتمع على طغيان الأقلية بسحب الولاء لهذه الأقلية وعدم محاكاتها.

الثالثة: يستتبع الثقة بين أقلية المجتمع الحاكمة وأغلبيته المحكومة ضياع وحدة المجتمع الاجتماعية وانهياره.

3- التطورية المحدثة

ومن نماذجها.

أ- نظرية مراحل النمو

التي قدمها والت روستو عام 1961، وهي مبنية على فكرة المراحل التاريخية المتعاقبة، وهي خمس مراحل (كمال التابعي 1993 ص 264-269) يتم خلالها انتقال المجتمع من النمط التقليدي

إلى النمط ذو الاستهلاك الوفير وهي:

- مرحلة المجتمع التقليدي وهي المرحلة التي سادت قبل عصر نيوتن وتتميز بانخفاض الإنتاجية وغلبة الطابع الزراعي وتركز السلطة في يد ملاك الأراضي وانتشار التقاليد الجامدة التي تحول دون حدوث التغير.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق: وتحدث تغيرات عميقة وتظهر أفكار جديدة واتجاهات تساهم في تحقيق التقدم وظهور مجموعة من المنظمين الذين يتجهون إلى تعبئة المدخرات واستثمارها في مشروعات كالمصانع والمدارس والطرق والسكك الحديدية وظهور البنوك وتتغير اتجاهات الأفراد نحو الإنجاب.ويرى روستو أن ظروف الانطلاق ليس من الضروري آن تنبعث من داخل الدولة فقد تتسرب لها من الخارج عن طريق المجتمعات التي قطعت شوطا هائلا في التقدم.
- مرحلة الانطلاق: وهي أهم مرحلة وهي قصيرة نسبيا تبلغ 20 عاما يتم فيها القضاء على معوقات النمو الاقتصادي ويزيد فيها معدل الادخار وتحدث تغيرات جذرية في الطرق ووسائل الإنتاج وتعد التكنولوجيا قوة دافعة للانطلاق كما حدث في بريطانيا وقد يحدث الانطلاق نتيجة الثورة السياسية التي تغير البناء الاقتصادي والاجتماعي القائم كما حدث في ألمانيا 1848
- مرحلة الاتجاه نحو النضج يصل المجتمع إلى هذه المرحلة بعد ستين عاما من بداية مرحلة الانطلاق ويأخذ فيها المجتمع بالتكنلوجيا والعلم الحديث كما ترتفع فيها الإنتاجية ومعدلات الاستثمار وتزداد نسبة العمالة المهرة وتظهر الصناعات الاستهلاكية ويتحول السكان إلى حضريين وينتشر الأمن الاقتصادي والاجتماعي.
- مرحلة الاستهلاك الوفير: يصل إليها المجتمع بعد أن يتم النضج في النواحي العلمية والتكنولوجية وتتميز بارتفاع متوسط دخل الفرد ويرتفع الاستهلاك ارتفاعا كبيرا ويتجه المجتمع إلى إنتاج السلع المعمرة وتخصص الدولة اعتمادات كبيرة للرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي.

ب- نظرية الالتقاء والاقتراب

لصاحبها كلارك كير 1960 (احمد زايد واعتماد علام، 2006 ص 51) وتتأسس هذه النظرية على فرضية أساسية، هي أن العالم قد دخل إلى مرحلة جديدة وهي مرحلة التصنيع الكامل، ولا شك أن هناك من الأفكار ما يقترب من هذه المرحلة وبعضها الآخر ما يزال بعيداً عنها، وللتصنيع خاصية

جوهرية هي أنه يجعل المجتمعات متشابهة ويخلق نظماً متشابهة، ويقوم التشابه على المظاهر الآتية:

– الإنتاج الواسع النطاق الذي يعتمد على المهارات والمنافسة وتقسيم العمل.

– الحراك الاجتماعي الرأسي والأفقي.

– تطور التعليم وتفرعه إلى التركيز على التعليم الفني المتخصص والتعليم الإداري.

– التحضر وزيادة سكان المدن.

– تحقيق درجة من الإنفاق على القيم.

– نمو الاعتماد المتبادل وتناقص فرص قيام الحرب.

ومن الانتقادات الموجهة للنظرية التطورية ان الفكر التطوري قديمه وحديثه كان له نفس الهدف وهو تأكيد تفوق الحضارة الغربية تقدمها وجعلها نموذجا للتطور فهي ترى بأن عملية التحديث تتلخص في نقل نموذج المجتمعات الغربية ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وتكنولوجيا إلى المجتمعات النامية من أجل تحديثها. وقد تجاهلت الاختلاف الثقافي بين المجتمعات، والتفاوت في مواردها وتنوعها التي تحدد متى وكيف تتم التغير الاجتماعي.

وبهذا تكون قد رسمت طريقا واحدا للتحديث وهو الأخذ بالنمط الغربي، مما سيؤدي الى التبعية الدائمة من البلدان النامية للبلدان المتقدمة.

المحاضرة السابعة

التفاعلية الرمزية

تعنى هذه المدرسة (أنتوني جيدينز2005 ص 76) بالقضايا المتصلة باللغة والمعنى، ويزعم هربرت ميد أن اللغة تتيح لنا فرصة لنصل مرحلة الوعي الذاتي وندرك ذاتنا ونحس بفرديتنا كما أنها تمكننا من أن نرى أنفسنا من الخارج مثلما يرانا الآخرون والعنصر الرئيسي في هذه العملية هو الرمز أي الإشارة التي تمثل معنى أو شيئا أخر، فالكلمات التي نستعملها للإشارة إلى أمور محددة هي في واقع الأمر رموز تمثل المعاني التي نقصدها... كما أن الرموز تشمل الإيماءات غير الشفوية وأشكال التواصل الأخرى... إن التفاعلية الرمزية توجه انتباهنا إلى تفصيلات التفاعلية الشخصية والطريقة التي تتم بها هذه الترتيبات لإعطاء المعنى لما يقوله ويفعله الآخرون وينوه منظرو هذه المدرسة بالدور الذي تؤديه هذه التفاعلات في خلق المجتمع ومؤسساته.

يلخص لنا هربرت بلومر 1969 الفرضيات الأساسية للتفاعلية الرمزية (ايان كريب،1999، ص 119)

- البشر يتصرفون حيال الأشياء على أساس ما تعنيه تلك الأشياء لهم.
- هذه المعاني هي نتاج للتفاعل الاجتماعي في المجتمع الإنساني.
- هذه المعاني تحور وتعدل ويتم تداولها عبر عملية تأويل يستخدمها كل فرد في تعامله مع الإشارات التي يواجهها.

يعتبر ماكس فيبر من أوائل العلماء الذين اهتموا بتحليل الأنساق أو الوحدات الاجتماعية الصغرى طلعت إبراهيم لطفي كمال عبد الحميد الزيات، ص 120) كما يتضح من خلال تقديمه لنظرية الفعل وقد أكد انه يمكن دراسة المجتمعات الإنسانية من خلال فحص المعاني الفردية، وفهم معاني السلوك بالنسبة للأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض عن طريق الفهم... وقد ذهب فيبر إلى أن الناس يتصرفون طبقا لتفسيرهم لمعاني عالمهم الاجتماعي.

أما عن تناولها للتغير الاجتماعي (طلعت إبراهيم لطفي وكمال عبد الحميد الزيات ص 122)

فيظهر من خلال افتراضها أن الإنسان قادر على تحسين ذاته وصياغة وتشكيل واقعه من خلال عملية التفاعل الاجتماعي حيث يتم تكوين البناء الاجتماعي والحفاظ عليه أو تغييره. وليس من الممكن فهم أنماط التنظيم الاجتماعي دون معرفة العمليات الرمزية بين الأفراد الذين يشكلون هذه الأنماط.

ويرى فيليب كابان أن التفاعلية الرمزية تعتقد بان التغيرات الاجتماعية تأتي من تأثيرات تجمع ناجم عن الاعتماد المتبادل أو تبادل التأثير بين الفاعلين... فالتغير الاجتماعي هو محصلة انعدامات التوازن الميكرو اجتماعية التي تحصل بشكل دائم وتؤدي لتفاعلات متسلسلة.

ويولد التراكم الدائم لانعدام التوازن الميكرو اجتماعية والتفاعلات المتراكمة الناجمة عنه ما إن يصل إلى الكثافة الحرجة إلى تغيرات ماكرو اجتماعية (فيليب كابان، جان فرانسوا دورتييه 2010 ص 320-319)

تشير اغلب الانتقادات للتفاعلية الرمزية أنها تغفل الجوانب الأوسع للبنية الاجتماعية ولذا فهي لا تستطيع قول أي شيئ عن ظواهر كالقوة والصراع والتغير وان صياغاتها النظرية مغرقة في الغموض (ايان كريب 1999 ص 124).

المحاضرة الثامنة

معوقات التغير الاجتماعي

يواجه التغير الاجتماعي مجموعة من العراقيل والمعوقات التي تكبح ديناميكية المجتمع وتحد من تغيره وتقدمه وهي مجموعة معوقات مادية ومعنوية يمكن تصنيفها إلى (دلال ملحس استيتية 2008 ص 166-199)

أولاً: العوائق الاجتماعية:

هناك عوائق اجتماعية عديدة تقف أمام التغير الاجتماعي، وتظهر بوضوح لدى المجتمعات التقليدية أكثر منها في المجتمعات الحديثة.

يرتبط التغير الاجتماعي إلى حد كبير بثقافة المجتمع السائدة، فالثقافة التقليدية القائمة على العادات والتقاليد، والقيم بوجه عام، لا تساعد على حدوث عملية التغير الاجتماعي بيسر، فالعادات والتقاليد التي تميل إلى الثبات تقاوم التغير وكل تجديد سواء أكان مادياً أم معنوياً، وكلما سادت هذه الثقافة وانتشرت، كانت المقاومة أشد وأقوى.

فالأيديولوجية المحافظة التي تتبنى فلسفة تقديس القديم تؤدي إلى مقاومة كل جديد، وتسود مثل هذه المعتقدات خاصة عند كبار السن الذين عاشوا أوضاعاً مختلفة عن الأوضاع الحالية، مما يؤدي إلى الجهل بالتجديد، والتحديث عامة.

وقد بين وليام أوجبرن أن النزعة المحافظة عند كبار السن والميل للمحافظة على القديم واستاتيكيته وثبات العادات والتقاليد، كلها متغيرات تقاوم التجديد المادي والتغير بوجه عام.

وتظهر المقاومة بشكل أوسع، حينما يتعلق التغير بالقيم والمعتقدات التقليدية، كما أن المحافظة على البناء الأسري المتعلق بالأسر الممتدة من شأنه أنه يعيق عملية التغير الاجتماعي، بعكس بناء الأسرة الصغيرة "الأسرة النووية."

ويؤدي تعطيل دور المرأة في المجتمع إلى إعاقة التغير الاجتماعي كما ان فالأمية تؤدي إلى تهميش دور المرأة في التنمية الاجتماعية.

كما ان لطبيعة البناء الطبقي في المجتمع أثر في قبول أو رفض التغير الاجتماعي، لأن أنماط التفاعل فيها تكون محدودة نتيجة للانغلاق الطبقي.

وتظهر المقاومة للتغير من قبل الأفراد الذين يخشون على زوال مصالحهم، تلك المصالح التي قد تكون في المكانة الاجتماعية، أو الامتيازات الاقتصادية، أو الاجتماعية، لهذا يشعر أولئك الأفراد بأن امتيازاتهم مهددة بالزوال نتيجة للتجديد، سرعان ما تقوم المعارضة.

غالباً ما تقف الفئات المحافظة في المجتمع عقبة أمام إحداث التغير الاجتماعي، حرصاً على أوضاعهم التقليدية وخوفاً من ضياع حقوقهم المكتسبة.

وتظهر المقاومة بوضوح في ميادين عديدة في أنماط الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والعلمية، وغالباً ما تكون هذه المقاومة نتيجة الجهل بالمتغيرات الجديدة، والخوف على المصالح المستقرة، فإن المقاومة تكون قوية كلما تعرضت تلك المصالح إلى تغيير كبير.

ويمثل عدم التجانس في تركيب المجتمع عاملا معيقا للتغيير فاختلاف الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع من حيث النوع والسن والتعليم والمهنة، والمركز لاجتماعي، والوضع الطبقي، والديانة، يؤدي إلى عدم تجانسهم وتضارب مصالحهم، بحيث أن أي تغير جديد قد يلقى معارضة من بعض الأفراد الآخرين، عكس التجانس في تركيب المجتمع.

ثانيا: العوائق الاقتصادية:

وتتمثل في عوامل كثيرة كركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية وتحدث نتيجة انعدام روح الابتكار والتجديد، وتعود إلى عوامل فرعية كثيرة منهاانخفاض المستوى العلمي، والمستوى الاجتماعي بوجه عام، وعدم وجود الحاجة الملحة الدافعة إلى الاختراع، مع ملاحظة أن الشعور بالحاجة وحده لا يكفي للاختراع، إذ لابد من توفر المستوى العلمي والتكنولوجي، بالإضافة إلى المناخ الثقافي الملائم، لكي يصبح الاختراع ممكناً.

إن شروط الاختراع تتطلب وجود الشخص القادر والإمكانيات اللازمة والبيئة الاجتماعية الملائمة، وأن نقص الإمكانات الاقتصادية اللازمة يحول دون تقدم الاختراعات وبالتالي إعاقة عملية التغير الاجتماعي.

ومع وجود رغبة لدى الأفراد في امتلاك المخترعات التكنولوجية إلا أن ارتفاع تكلفتها المالية يحول دون تحقيق ذلك، أي أن توفر الرغبة لا يكفي، ما لم تتوفر القدرة المالية التي تسمح بالاقتناء.

إن شح الموارد الاقتصادية لدى المجتمعات من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي، فالمجتمعات التي لا تتوافر فيها الثروة المعدنية أو الطبيعية، لا تحدث فيها تغيرات اجتماعية كبيرة، ولهذا فإن المجتمعات النامية والفقيرة منها لا تستطيع أن تلبي حاجات أفرادها، فتبقى على مستوى الكفاف، وينخفض فيها التراكم الرأسمالي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل الاستثمار.

وصف البرتيني الاقتصاد المتخلف بثلاث خصائص:

أ – أنه اقتصاد تقليدي: ويسود الزراعة فيه أنماط بدائية الإنتاج.

ب – يتصف الاقتصاد المدني فيه بضعف الإنتاج، ولا ينتج إلا القليل مما يستهلك، والباقي يستورد أي أنه اقتصاد تابع ولا تتوفر فيه الجدوى الاقتصادية.

ج – يتميز باقتصاد الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم على خدمة مصالحها الخاصة في الدرجة الأولى، وغير منسجمة في إنتاجها وتشغيلها مع البلد النامي، بالإضافة إلى أن أرباحها تذهب للخارج.

عموماً، يؤدي نقص الموارد الاقتصادية إلى محدودية عملية التغير وإعاقتها، فالوسائل المادية لا يمكن الحصول عليها إلا بالمال، وكذلك الاختراعات والمصانع، فالمقدرة المادية هي التي تساعد في الحصول على ذلك وفي غيابها تلغى عملية التغير.

ثالثاً: <u>العوائق الايكولوجية</u>:

إن تأثير البيئة الطبيعية على المجتمعات واضح سواء أكان إيجاباً أم سلباً، فالبيئة الطبيعية من مناخ وسهول وجبال وأنهار تؤثر في تكوين حضارة المجتمعات، فشح الموارد الطبيعية يعيق عملية التغير، وبناء حضارة كبيرة، فالعزلة الطبيعية التي تعيشها المجتمعات نتيجة أحاطتها بالصحراء أو بمنطقة جبلية وعرة المسالك، من شأنها أن تعيق اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى.

رابعاً: <u>العوائق السياسية</u>:

تخضع عملية التغير للسياسة الداخلية للدولة، وذلك وفق الإيديولوجية التي تتبناها، فحينما تكون

الإيديولوجية غير واضحة، ومتأرجحة فإن ذلك ينعكس على المنهج التنموي القائم، الأمر الذي يؤدي إلى قصور في خطط التنمية، فخطة التنمية تصاغ في إطار إيديولوجي سياسي، لأن التنمية عملية سياسية في المحل الأول، في البناء والتطبيق والإشراف.

وغالبا ما تقف تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع عائقا امام التغيير حفاظاً على التوازن العام داخل المجتمع، فأي إصلاح أو تغيير غالباً ما يقابل بعدم استجابة أو معارضة من قبل تلك الفئات التي قد تتضرر مصالحها داخل المجتمع على عكس المجتمع المتجانس.

ومن شأن الاستقرار السياسي أن يسهل عملية التغير ويؤدي إلى تحقيقها، حيث تتوجه جهود السلطة والشعب نحو التغير المنشود.

وتعد الامبريالية التي تفرض هيمنتها على المستعمرات، وتحارب كل تغير إيجابي قد يحدث في البلدان المستعمرة وتفرض السياسة التي تتلاءم مع وجودها، سياسة مناقضة لمصالح الشعوب المقهورة، علاوة على فرض ثقافتها وحضارتها التي لا تتلاءم وثقافة المستعمرات مما يؤدي في النهاية إلى إعاقة التغير.

لا شك أن الحروب الخارجية تستنزف موارد مالية هائلة يكون المجتمع بحاجة إليها من أجل إحداث التنمية، كما أنها قد تؤدي إلى تدمير الثروة المادية والبشرية.

خامساً: <u>العوائق الثقافية</u>:

تتعرض كل المجتمعات الإنسانية لظاهرة التغير، وعلى ذلك يمكن النظر إلى كل مجتمع على أنه عرضة لنوعين من القوى: قوى تعزز حدوث التغير وتعضده، وأخرى تعرقله وتحد من فاعليته، ومن هنا تبدأ عناصر الثقافة في المجتمع مرة أخرى، وتكيف نفسها في بناء أكثر انسجاماً وتلاؤماً، وفي خلال هذه الدينامية الثنائية تنعكس لنا قوى الثبات الثقافي النسبي، والميل إلى التغير المتوازن بين القوى القائمة. تعتبر العزلة الطبيعية والثقافية عائقا للتغيير حينما تكون البيئة عامل محبط حينما تضع من العقبات ما يكفي للحد من فاعلية التواصل بين الشعوب، وبالتالي تحول دون وصول التيارات والموجات اللازمة لتحقيق التغير المنشود، بيد أن العزلة ليست وحدها عاملاً معوقاً للتغير، وإنما هي عامل وسيط تعضده عوامل أخرى كقلة السكان وعقم الوسائل التكنولوجية وندرة وجود المستحدثات.

كما ان طبيعة الثقافة وما تحمله من قيم تؤثر على عملية التغير الاجتماعي حيث تعطي بعض الثقافات أهمية كبرى لقيمة الابتكار والتغير، ولذلك فهي ترى في الشيء الجديد مبرراً كافياً لفحصه وتطبيقه، بينما نلاحظ مجتمعات أخرى أن التراث يمارس سطوة كبيرة عليها ويتسم أيضاً بالمحافظة الثقافية، ومرد ذلك إلى الطابع النسقي المتكامل للثقافة، وفي ضوء هذا الطابع يتشكك القروي مثلاً في الأشياء الجديدة ولن يقبل عليها أو يقبلها.

وتلعب الأمثال الشعبية دوراً بارزاً في التثبيت الاثنوجرافي، وبالتالي في الحيلولة دون حدوث التغير الثقافي سريع الإيقاع، حيث أن المثل صورة مختزلة بخبرة موقف اجتماعي، وعلى ذلك قد يكون المثل، متضارباً مع غيره وهذا التضارب لا يرجع إلى تضارب الوجدان الشعبي بقدر ما يرجع إلى اختلاف المواقف ذاتها، والمثل إذن موقف وليس إلا، وطالما أن المواقف متنوعة ومتباينة فلابد أن تتنوع الأمثال وتتباين.

ومن العناصر اتلثقافية المحبطة التغيير نجد الاعراف والتقاليد فلكل مجتمع تقاليده السائدة به والمسيطرة عليه والتي تؤثر على مدى تقبل المجتمع للتغير، فمثلاً المجتمعات الصناعية يسود بها ثقافة تحفز وتدعو للتغيير والأخذ بالحديث من المبتكرات وتولي ذلك أهمية خاصة فالجديد بها يجذب انتباه الناس إليه ويدعوهم لمحاولة تجربته، فهناك علاقة وثيقة الصلة بين الاقتصاد وبين ظهور التقاليد الدافعة للتغير، وعلى العكس في المجتمعات غير الصناعية التقاليد لا تدفع للتغير.

كما ان الاعتقاد في الحظ والنصيب مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقوى التقليدية، يعتبر أحد المعوقات الهامة لعملية التغير لأنه يجعل المجتمعات التقليدية تعتقد أن عملية التغيير الاجتماعي والوصول إلى التقدم والازدهار هي من ضرب الحظ والقدر مما يجعلها لا تؤمن بقدرتها على التحكم في الظروف الطبيعية والاجتماعية وتطويعها لصالحها.

ويعتبر التعصب الثقافي احد معوقات التغير الاجتماعي ويتمثل في اعتقاد المجتمعات بمختلف ثقافتهم أن أنظمتهم وطريقة معيشتهم هي الطريقة الطبيعية والمثلى بالمقارنة بالطرق الأخرى فالاعتقاد العام في رفعة ثقافة معينة من أهم القوى التي تؤدي إلى الجمود.

وتشكل النتائج غير المتوقعة للتغيير عاملا معيقا له فالتجديد يترتب عليه تأثيرات دائرية في الثقافة، ويتعرض للمقاومة إذا أحدث آثاراً جانبية سيئة، وعلى ذلك ينبغي بذل المجهودات الكبيرة للتغلب

على هذه السلبيات من ناحية، والتفحص الدقيق للتجديد قبل نشره من ناحية أخرى حتى لا يؤتي آثاراً ضاره، وحتى لا يقاومه المستقبلون له.

سادساً: <u>العوائق السيكولوجية</u>:

وهي متغيرات الشخصية التي تؤدي الى عدم قبول التغيير ومقاومته. يتأثر قبول الناس أو رفضهم لفرصة جديدة بالعوامل السيكولوجية مثل كيفية تصور الشخص للمتغيرات الجديدة.وتتمثل هذه المعوقات في التباين التصوري والإدراكي بين الثقافات فغالبية البرامج المستخدمة للتغيير الموجه بمعظم بلدان العالم والتي تقوم بها الحكومة من خلال هيئاتها المخصصة تواجه بالتشكيك من قبل أفراد المجتمع ويرجع ذلك إلى خبرات سابقة لهم في التعامل المباشر مع أجهزة الحكومة، وفي برامج التغيير السابقة.

كما ان لاختلاف وجهات النظر أثناء القيام بتنفيذ برامج التنمية والتغيير المخطط بين كل من القائمين على وضعها وبين المنفذين من جهة وبين الأعضاء المشتركين فيها بينهم من جهة أخرى يمثل عائق للتغيير.

ويشكل انقطاع الاتصال بين القائمين على التغيير والجماهير عائقا للتغيير حيث يؤدي إلى تشكيك المجتمع في نوايا القائمين على التغيير وفي أهميته وإمكانية نجاحه وللتقليل من تأثير هذه العوامل على المسؤولين عن برامج التغيير استشارة المجتمعات المحلية عن طريق هيئات منتخبة وإشراكهم في جميع خطوات التغيير.

المحاضرة التاسعة

أنماط التغير الاجتماعي

1- <u>التحديث</u>

هو احد أنماط التغير الاجتماعي في العالم المعاصر(احمد زايد واعتماد علام2006 ص 97-98) وتشير عملية التحديث بشكل عام إلى تحول المجتمعات من النمط البسيط والشكل التقليدي كالمجتمعات الزراعية إلى نمط يتصف بالتعقيد والتصنيع... وهو عملية مستمرة ومخططة.. تؤثر عملية التحديث في مختلف جوانب المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ففي المجال الاقتصادي قد يتخذ التحديث شكل عملية التصنيع كما حدث في انجلترا اثر ظهور الثورة الصناعية حيث أصبحت أول مجتمع حديث وفي المجال السياسي تمثل الديمقراطية سمة أساسية للمجتمع الحديث أما وفي المجال الاجتماعي تتناغم الإشكال المتعددة من التنظيمات الاجتماعية مع التحديث طالما استطاعت أن تحدث التغيرات اللازمة في نمط الشخصية والمعايير والعلاقات الاجتماعية داخل المؤسسات المختلفة في المجتمع.

<u>خصائص التحديث</u>،(فهد عبد الرحمان الخريف , ص 40-41):

1.الحركية: تعني سهولة تنقل الأشخاص والمعلومات والأحوال في المجتمع مع السرعة في ذلك دون حواجز تذكر. وهذه سمة المجتمعات الحديثة التي يتغير فيها البناء الاجتماعي والوظيفة الاجتماعية.

2.التمايز: ويعني التباين بين أفراد المجتمع نتيجة لتقسيم العمل واختلاف مؤهلاتهم وكفاءتهم، حيث يرتبط العمل بالمؤهل. وهذا لا يعني أن البلدان النامية تخلو تماما من التمايز، بل أنه موجود ويقوم في كثير منه على الانتماءات العائلية والطائفية والعرقية.

3.العقلانية: وتختلف معانيها باختلاف تخصصات العلماء في الاقتصاد والفلسفة وعلم الاجتماع، لكن يمكن القول بأنها تعني: التطبيق الأمثل للمعرفة العلمية عن طريق تحكيم العقل في التطبيق، والابتعاد عن الخرافات والأوهام، من اجل الوصول إلى الأهداف المقررة.

4.التصنيع: وهو منهج وعملية سياسية تتبنى التصنيع كوسيلة للتنمية، ويتضمن التحول من

النشاط الزراعي التقليدي إلى النشاط الصناعي وبناء مؤسسات صناعية تعتمد عليها التنمية، بحيث يزيد الإنتاج على الاستهلاك.

اما ريمون بودون فيعتبر أن التحديث يتصف في ابسط صوره بأنه (ريمون بودون وف بوريكو ص 148- 152)

- تعبئة أي سهولة وسرعة تنقل الأشخاص والأموال والمعلومات داخل المجتمع نفسه
- تمايز ويدل على العلاقة بين ظاهرة التحديث وظاهرة تقسيم العمل.. أن ما يميز المجتمعات الحديثة ليس مقدار تمايزها عن المجتمعات التقليدية إنما لأنها متمايزة بشكل أخر
- وعلمنة عندما نتحدث عن العلمنة كمعيار للحداثة نعني بها الفصل القائم بين المؤسسة الدينية والدولة ومن جهة أخرى مؤسسات البحث والتعليم.

2- <u>التحضر</u>

يشير التحضر كعملية تغير اجتماعي (احمد زايد واعتماد علام 2006 ص74-75) إلى التغيرات التي تطرأ على البنية الوظيفية من جراء الهجرة الريفية إلى المدينة للعمل في الصناعات والخدمات، كما تشمل عملية التحضر كل ما يصاحب الحركة السكانية في المناطق الريفية والحضرية من تغيرات في نسق القيم السائدة في المنطقة الحضرية بفعل ما يحدثه التطور التقني من تغيرات في الأفكار وسلوك الأفراد ومظاهر استهلاكهم ونمط معيشتهم وأسلوب حياتهم وتشتمل عملية التحضر على ثلاث مظاهر للتغير الاجتماعي هي نمو المدن واتساع حركة الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بالإضافة إلى الحضرية وهي نمط حياتي جديد يختلف عن نظيره السائد في المناطق الريفية.

3- <u>الانتشار</u>

ويعني (دلال ملحس استيتية 2008 ص 106) نقل المواد الثقافية على المستوى الأفقي من مكان إلى آخر، واستخدم تايلور هذا المصطلح في كتابه الثقافة البدائية ليشير إلى توزيع الأساطير وفي موضع آخر يشير تايلر أن الانتشار جاء ليجيب عن سر تشابه كثير من السمات والعناصر الثقافية في مجتمعات متباعدة عن بعضها وكان التشابه مرجعه إلى انتشار الثقافة وهجرتها وانتقالها من مصدر واحدا وعدد من المصادر او المراكز المشتركة.

وقد يتم الانتشار عن طريق الهجرة او الاستعارة فالهجرة تؤدي إلى انتشار وحدات ثقافية كبيرة أما

الاستعارة فهي عملية نقل وحدات ثقافية بسيطة دون انتقال للشعوب (دلال ملحس استيتية 2008 ص107)

4-التمثل الثقافي

هو تكييف عنصر ثقافي أو ثقافة باجمعها مع مركب ثقافي أو ثقافة أجنبية وذلك بشكل كامل ومن طرف واحد. وكثيرا ما يعد التمثل الثقافي جانبا هاما من جوانب عملية التثقف من الخارج.

والتمثل من العمليات الاجتماعية التي تساعد على تحقيق الوحدة بين أعضاء المجتمع من الأفراد والجماعات ويظهر التمثيل بشكل واضح في حالات المهاجر من ثقافة إلى ثقافة أخرى غريبة عنه.

ويرى رالف بلي زان التمثل الثقافي هو ذلك الشكل من التثقف من الخارج والذي يتحقق في بعض الجماعات التي تستبدل بثقافتها الأصلية ثقافة أخرى استبدالا كاملا في مقابل المجموعات التي تعيد صياغة ثقافة مختلطة.

في حين ينظر كروبر للتمثل الثقافي بأنه امتصاص إحدى الثقافات لثقافة أخرى امتصاصا كاملا (إبراهيم طه العبادي 2012) .

المحاضرة العاشرة

مجالات التغير الاجتماعي

وهي موضوعات التغير ومظاهره وسنحاول الاقتصار على أربعة مجالات بالدراسة والتحليل وهي الأسرة والتعليم والاقتصاد والسكان وسنركز على النموذج الجزائري في التغير.

أولا: مظاهر التغير في الأسرة

لقد شهدت الأسرة كمختلف الأنظمة الاجتماعية تغيرات مستها في العمق من الناحية البنائية أو من الناحية الوظيفية. وقد كان العامل الحاسم حسب الباحثين في هذه التغيرات تحول المجتمع نحو الصناعة وتتلخص مجالات التغير في الأسرة فيما يلي (محمد عبد المولى الدقس، 2005 ص 244-245):

- إنهاء الوظيفة الإنتاجية للأسرة بانتقال الإنتاج من البيت إلى المصنع.
- تغير سلطة ووظيفة الرجل داخل الأسرة نتيجة انتقاله للعمل في المصنع
- تغير مكانة ودور المرأة نتيجة خروجها للعمل في المصنع
- توسع المجتمعات الحضرية وتقلص المجتمعات الزراعية مما أدى إلى تغير الأسرة والقيم والعادات.

1- التغير في وظائف الأسرة

فقد تغيرت وظائف الأسرة خاصة الوظيفة الاقتصادية والوظيفة التربوية، فقبل انتقال المجتمع الى التصنيع كانت العائلة الجزائرية تشكل وحدة إنتاجية واستهلاكية تتميز باقتصاد الكفاف (مصطفى بوتفنوشت، 1984 ص 48)

كانت الأسرة في الماضي وحدة اقتصادية مكتفية ذاتيا ولم تكن في حاجة للبنوك أو المصانع أو المتاجر بتحول الأسرة إلى نووية اقتصرت عملية التنشئة الاجتماعية على الوالدين فقط وبخروج المرأة للعمل تقاسمها هذه الوظيفة دور الحضانة ورياض الأطفال وفي مراحل أكثر من نمو الأبناء تتدخل مؤسسات أخرى وجماعات الرفاق وكذا وسائل الإعلام فبتطور المجتمعات واتساع نطاق سلطة الدولة انتزعت وظائف الأسرة وذلك عن طريق مؤسسات الدولة الاجتماعية حتى تقلصت وظائفها وانحصرت في عدد محدود من الوظائف (فادية عمر الجولاني، 1995، ص 16).

كما ظهرت مؤسسات لمساعدة الأسرة على إعادة بناءها وتماسكها وإدراك مطالب الحياة العصرية وما يحتاجه الأبناء من تفهم وحب وديمقراطية في المعاملة وحرية موجهة وقيم واتجاهات وخبرات ومهارات تتماشى مع مطالب الحياة الحديثة، (سميرة احمد السيد 1998، ص 70).

2- تفكك العلاقات القرابية

من المتعارف عليه أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الذي تقوم عليه المجتمعات التقليدية وبالتالي تشكل الأرض محور الالتقاء والارتباط الأسري والعمل وبهذا تحافظ على النسق القرابي للعائلة لكن مع تناقص مردود الأرض وظهور الصناعة انتقلت الأسر إلى المدن للعيش في ضواحيها والعمل في مصانعها مما جعل نمط الأسرة الممتدة يختفي ليحل محله نمط الأسرة النواة.

3- انخفاض معدلات الخصوبة

بتغير النشاط الاقتصادي السائد تغيرت الأسرة وكذا معدلات إنجابها فالأرض تعتمد على اليد العاملة المكثفة مما جعل العائلات تميل إلى الإنجاب أكثر عكس المصنع الذي فتح مجالا لعمل الجنسين مما أدى إلى تقليص المرأة للإنجاب حتى تتفرغ للعمل خارج البيت.

4- التغير في العادات

لقد أدى نمط الحياة العصرية إلى تغيرات في الكثير من العادات الأسرية التي كانت راسخة منها تأخر سن الزواج بالنسبة للجنسين حتى يتمكن الرجل من تامين حياته قبل الارتباط وللمرأة بالدراسة والتعليم. كما خرجت المرأة للتعليم والعمل وتقلصت الأدوار الأسرية.

ثانيا:مظاهر التغير في التعليم في المجتمع الجزائري

لقد شهدت الجزائر وثبة نوعية في مجال التعليم وما فتئت تقوم باصطلاحات في هذا المجال.

1- قبل الاحتلال

إن التعليم الذي كان منتشرا في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي في عام 1830 هو التعليم العربي الإسلامي الذي يقوم أساسا على الدراسات الدينية واللغوية والأدبية وقليل من الدراسات العلمية ومعاهده.

هي الكتاتيب القرآنية والمساجد والزوايا ,وقد كانت منتشرة في الجزائر انتشارا كبيرا.

في تقرير له إلى مجلس الشيوخ الفرنسي يعترف "السيد " أوجين كومبس بتاريخ الثاني من فبراير سنة 1894 بانتشار حركة التعليم وازدهارها في الجزائر قبل الاحتلال وتقلصها بعده فيقول " :مما لا شك فيه أن التعليم الابتدائي كان منتشرا في الكتاتيب ومحتواه يتمثل في القراءة والكتابة وحفظ القران والأحاديث، اما التعليم الثانوي فكان يمنح في الزوايا والمساجد حيث يتعلم الطلاب اللغة والبلاغة والفلسفة والتاريخ والجغرافيا والرياضيات والفلك, أما التعليم العالي فكان يشمل في ارض الجزائر جمعا غفيرا من الناس المتعطشين للعلم والمعرفة يجتمعون حول الشيوخ ليتلقوا علوم الشريعة، الأدب وعلوم الرياضيات والفلك ب.دمرجي ص24).

2- <u>التعليم في الجزائر أثناء الاحتلال</u>

فقد ظلت الزوايا إلى عام 1891 هي المراكز الرئيسية التي يمكن للأطفال الجزائريين أن يتلقوا فيها التعليم العربي الديني.

لقد حاولت فرنسا أثناء الاحتلال تمرير مشروعها التربوي التغريبي حيث قامت سياستها التعليمية في الجزائر منذ بداية الاحتلال (تركي رابح 1981 ص 102-113) على الفرنسة وذلك بإحلال اللغة الفرنسية وثقافتها محل اللغة العربية، التنصير بإحلال الديانة المسيحية محل الديانة الإسلامية، الإدماج بإذابة الجزائريين في الكيان الفرنسي العام وذلك بربطها سياسيا وإداريا بفرنسا وإدماجها ثقافيا وروحيا ولغويا في الشخصية القومية الفرنسية.

فيما يخص التعليم الابتدائي أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا في 28 مارس1882 يتضمن إجبارية التعليم الابتدائي.

وطبق لمرسوم 13 فيفري1883 جعلت فرنسا التعليم الابتدائي فرنسيا خالصا لغة والمناهج والتوجيه العام وانشات نوعين من المدارس احدهما خاص بأبناء الأوروبيين المستوطنين في الجزائر والأخر خاص بأبناء الجزائريين وجعلت التعليم فيهما معا باللغة الفرنسية (تركي رابح 1981 ص 125)

وأهملت اللغة العربية في هذه المرحلة من التعليم في المدارس الرسمية وانحصر تعليمها في الكتاتيب والزوايا ومدارس التعليم العربي الحر التي حوصرت بالمضايقات وفرض الغرامات.

وقد قدم في 1947 ضمن القانون الأساسي الجزائر مشروع خاص بالتعليم العربي في المرحلة الابتدائية تقرر على أثره تنظيم تعليم اللغة العربية في المدارس الابتدائية الفرنسية.

أما عن التعليم الثانوي فقد أنشا الاستعمار ثلاث مدارس بغرض تكوين موظفين في شؤون الإمامة والقضاء والترجمة لتسيير شؤون الأهالي. ولم يعط للعربية أهمية إلا في قانون إعادة تنظيم المدارس الثلاث إلى ثانويات فرنسية إسلامية التعليم العام تعد التلاميذ إلى شهادة الباكالوريا بالغتين والذي صدر سنة 1951(تركي رابح 1981 ص 140)وأضيفت لها مدرسة رابعة فرنسية خاصة بالبنات.

وعن التعليم الجامعي انشات جامعة الجزائر في أواخر القرن 19 بنمط فرنسي واقتصرت الدراسات العربية الإسلامية فيها على الاسترقاق.

ورغم الاعتراف الجزئي بالغة العربية إلا أنها لم تحض بمكانتها الحقيقية ولم تدرس بطريقة كفاة في التنظيم التربوي الفرنسي وبلغ عددها ما يقارب 150مدرسة تضم أكثر من 4500 تلميذ وتلميذة يتابعون دراستهم العليا في جامع الزيتونة(ب.دمرجي ص 28).

3- <u>بعد الاستقلال</u>

وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال أمام منظومة تربوية أجنبية مما جعلها تشرع منذ السنوات الأولى من الاستقلال في تأسيس نظام تربوي جزائري وأخذت في إنشاء المرافق التعليمية واللجوء إلى استخدام متعاونين من البلدان الصديقة وتوظيف الممرنين والمساعدين وتوفير الوثائق والكتب المدرسية شهدت المنظومة التربوية منذ الاستقلال مشاريع إصلاحية (وزارة التربية الوطنية افريل 1998).

في المرحلة الأولى بقي النظام التربوي من حيث التنظيم والتسيير شبيها بالذي كان سائدا قبل الاستقلال كما شهد بروز التعريب والديمقراطية والتوجيه العلمي والتقني (وزارة التربية الوطنية1998 ص 6) وكان التعليم يمتد على ثلاث مراحل: التعليم الابتدائي.

التعليم المتوسط الذي يضم ثلاث أنماط:

تعليم عام مدته أربع سنوات ينتهي باجتياز شهادة الأهلية.

تعليم تقني مدته ثلاث سنوات ينتهي باجتياز شهادة الكفاءة المهنية.

تعليم فلاحي مدته ثلاث سنوات ينتهي باجتياز شهادة الكفاءة الفلاحية.

التعليم الثانوي ويشمل ثلاث أنواع:

التعليم الثانوي العام: يدوم ثلاث سنوات يحضر لاجتياز شهادة الباكالوريا في الرياضيات العلوم التجريبية والفلسفة وبكالوريا تقني رياضي وتقني اقتصادي في التعليم التقني.

التعليم الصناعي والتجاري: يحضر لاجتياز الأهلية في الدراسات الصناعية والتجارية ويدوم خمس سنوات.

التعليم التقني: يحضر لاجتياز شهادة التحكم خلال ثلاث سنوات من التخصص بعد الحصول على شهادة الكفاءة المهنية.

أما المرحلة الثانية والتي امتدت من 1970-1980 فتميزت بإعداد مشاريع إصلاحية كمشروع 1973 ومشروع إصلاح التعليم سنة1974 والذي تحول بعد تعديله إلى أمرية 16 أفريل 1976 التي تتعلق بتنظيم التربية والتكوين والذي تم بموجبها إصدار عددا من القرارات التي مست هيكلة المنظومة التربوية حيث لم تدخل تغييرات على التعليم الابتدائي أما التعليم المتوسط فقد جمع في الاكماليات كل أنواع التعليم التي كانت تعطى وتوج بشهادة الأهلية كما حذف التعليم التقني القصير المدى.

أما في التعليم الثانوي فقد ابقي على بكالوريا تقني رياضي وتقني اقتصادي وكذا التقني التابع لشعب تقني صناعي ومحاسبة داخل الثانويات التقنية وبقي التعليم الثانوي العام كما هو.

وشهدت المرحلة الثالثة والتي امتدت من 1980-1990 إقامة المدرسة الأساسية والتي تم تعميمها بشكل تدريجي أما في التعليم الثانوي فقد أدرجت التربية التكنولوجية سنة 1984-1985 كما أدرج التعليم الاختياري بين اللغات، الإعلام الآلي، التربية البدنية والرياضية... وتم التخلي عنه اثر إعادة هيكلة التعليم الثانوي كما تم فتح شعبة العلوم الإسلامية.

وفي التعليم التقني فتحت بعض شعب التعليم العام أمام الحائزين على بكالوريا تقني وأنشئ التعليم الثانوي القصير المدى الذي يتوج بشهادة الكفاءة التقنية.

وفي المرحلة الرابعة شهد التعليم الأساسي تقسيما إلى ثلاث أطوار وتتوج المرحلة باجتياز شهادة التعليم الأساسي وأدرجت الانجليزية في الطور الثاني وشهدت محاولات لتجسيد المدرسة الأساسية المندمجة في المجال البيداغوجي والتنظيمي والمالي.

أما في التعليم الثانوي فقد نصبت الجذوع المشتركة في السنة الأولى ثانوي في 1991-1992 في إطار إعادة هيكلة التعليم الثانوي هي العلوم، الآداب والتكنولوجيا.

وفي المرحلة الأخيرة فقد شهد التعليم الابتدائي تقليصا في عدد سنواته إلى خمس فيما مدد التعليم المتوسط إلى أربع سنوات وقلصت الجذوع المشتركة والشعب في التعليم الثانوى إلى جذعين مشتركين هما جذع مشترك علوم وتكنولوجيا وجذع مشترك آداب.

ثالثا: مظاهر التغير في الاقتصاد الجزائري

يعتبر التغير في الاقتصاد احد مجالات التغير كما يشكل عاملا من عوامله ويذهب ماركس إلى حد اعتبار التغير الاقتصادي محركا للتغير الاجتماعي فالتغير في قوى الإنتاج يؤدي حتما إلى التغير في علاقات الإنتاج لتي تشكل حسب رأيه التشكيلية الاجتماعية الاقتصادية وفي هذا الدرس سنخرج من هذا الإطار النظري إلى واقع التغير الاقتصادي في الجزائر ويكون منطلقنا تاريخيا حيث سيتم مسح القترة الاستعمارية وفترة الاستقلال وما بعده وصولا إلى الحاضر وسنتناول مختلف السياسات الاقتصادية والإصلاحات التي قامت بها الدولة في هذا المجال.

1- في الفترة الاستعمارية

لقد بدأت الرأسمالية بالظهور في الزراعة تدريجيا في الفترة الواقعة بين 1830-1880 مما تسبب في نزع ملكية الفلاحين للأراضي واخذ يظهر للوجود الفلاحون بدون ارض وبدون عمل.

وخلال الفترة الواقعة بين 1880-1930 سادت العلاقات الرأسمالية وأصبح في الإمكان بعد نزع ملكية الفلاحين بشكل أوسع تطوير زراعة الكروم والحبوب والحمضيات واستثمار الغابات. فكان الخماسون من السكان القادرين على العمل يشكلون نسبة 42.1 من السكان القادرين على العمل عام 1901 ونسبة 47.8 عام 1914 ونسبة 50.6 عام 1930. أما عدد ملاك الأراضي فقد كانت نسبة من لا تتجاوز ملكيتهم 10 هكتارات تزيد على النصف عام 1914 واستمرت هذه النسبة بالازدياد حتى عام 1930 وشكل هؤلاء الفلاحون الفقراء الواقعون تحت جور الربا والضرائب موردا هاما للبطالة التي كانت تخفيها الإحصاءات تحت تسميات مساعدي العائلات والعمال الموسميين.

وانطلاقا من عام 1930 حتى 1945 ازداد الوضع الاقتصادي تفاقما وأصاب الركود وتراكم رأس

المال في الزراعة كما في الصناعة رغم الخطط المنشطة التي اعتمدتها الإدارة الاستعمارية.

وأدى ركود الزراعة الكولونيالية وغياب تنمية صناعية حقيقية إلى انتشار البطالة بصورة متزايدة في الريف والى هجرة ريفية واسعة نحو المدن ونحو فرنسا.

وكانت خطة قسنطينة بالنسبة للسلطة السياسية الفرنسية الوسيلة التي تضمن لها الاستقرار السياسي الضروري لمتابعة تراكم رأس المال في قطاع المحروقات الذي اخذ في التوسع منذ عام 1956.

لقد تبدلت معطيات تراكم رأس المال بعد اكتشاف النفط اعتبارا من عام 1945. وقادت الزيادة السريعة في حجم الاستثمارات والإنتاج فيه إلى زيادة في الصادرات لكن هذا القطاع غير المندمج مع باقي فروع الاقتصاد لم يكن له أي تأثير محرك عليها.

كما كانت خطة قسنطينة تهدف إلى إعادة انطلاق النشاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى لزيادة الاستخدام وتحاشي تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية (عبد اللطيف بن اشنهو، 1982 ص 1-4).

2- <u>البنية الاقتصادية بعد الاستقلال</u>

خروج المعمر من الأرض الجزائرية خلف وراءه بنية اقتصادية هشة خالية من المؤطرين، فقد ورثت الجزائر عن الاستعمار اقتصاداً مزدوجاً يجمع بين القطاع التقليدي والقطاع الرأسمالي، الأول في مرحلة التفكك والثاني في مرحلة الانطلاق خاصة بعد اكتشاف النفط، ومحاولة فرنسا لتصنيع الجزائر من خلال مخطط قسنطينة.

لذلك كانت الجزائر على يقين أن أي محاولة لإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية لابد لها من استقلال اقتصادي، يأخذ في الاعتبار نزع ملكية رأس المال الأجنبي،وتأميم المزارع والبنوك والمشروعات الكبيرة الأجنبية، وهذا يتطلب تعديلاً للعلاقات النقدية والتجارية والمالية، وهذا ما حدث في الجزائر منذ استقلالها السياسي على مراحل.

وأول هذه المراحل انتهاجها للتسيير الذاتي كتنظيم اقتصادي يهدف إلى تنمية المجتمع، وقد اعتمد هذا النظام في تسيير المؤسسات عقب الاستقلال مباشرة بعد رحيل الأوروبيين وشغور معظم المؤسسات.فبعد خروج الجزائر من الحرب كان اقتصادها شبه مدمر مباشرة بعد الاستقلال غادر المعمرين مناصبهم تاركين وراءهم مؤسسات ومزارع وإدارات مهملة حيث غادر خلال ستة أشهر حوالي 800الف

شخص (سعيد أوكيل وآخرون 1994 ص30) فرض هذا الواقع على العمال وبتلقائية تحمل أعباء التسيير لضمان استمرارية الإنتاج قصد مواجهة احتياجات المجتمع.

انبثق هذا النظام من مجموعة عوامل منها رحيل المعمرين وبروز ظاهرة الأملاك الشاغرة. ولتاطير هذا التجاوب التلقائي للعمال ومنح الصفة التنظيمية والقانونية لنظام التسيير الذاتي أصدرت الدولة سلسلة من المراسيم هي مرسوم24اوت 1962 ومرسوم 22اكتوبر1962 ومرسوم 23 نوفمبر1963 وأخيرا مرسوم 22 مارس1963.

وهذا التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي يمثل محتواه الإيديولوجي السبل الرئيسية التي اختارتها الجزائر للإفضاء إلى الاشتراكية (محمد السويدي 1986 ص 15).

مع بداية 1965 اتخذت عدّة إجراءات كان من شأنها تنظيم القطاع العام واستغلاله أحسن استغلال، وعلى هذا الأساس تمّ إنشاء شركات وطنيّة في إطار المخطّط الإستعجالي الثلاثي67-1969، تهتم بالنشاطات الاقتصادية ذات المنفعة العامّة.

وانتظم القطاع العام في مؤسسات عامة صناعية وتجارية وشركات وطنية ووضعت للشركات الوطنية أهداف مزدوجة(Necib Redjem 1987-p42)

تتمثل الأهداف الاقتصادية الاجتماعية في تغذية السوق الوطني بمنتوجات ذات أسعار معقولة وفي متناول ذووا الدخول المنخفضة مع تامين توزيع المنتوجات القاعدية لاستهلاك المواطنين من مختلف النواحي والأصناف الاجتماعية المهنية.

أما الأهداف السياسية للشركات الوطنية فتتمثل في كونها مركز لتطبيق القرارات ووسيلة لممارسة السلطة العمومية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

تجسيدا للخيار الإيديولوجي الذي تبنته الجزائر شكل المجلس الوزاري لجنة وطنية للإصلاح قامت بدراسة وتحليل مختلف المشاريع السابقة وقدمت في أكتوبر 1970 مشروع تمهيدي للتنظيم الاشتراكي للمؤسسات وتكفلت لجنة مشتركة بمناقشته وإثرائه وتوجت هذه الجهود بصدور ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات في 16 نوفمبر 1971.

ويشكل التسيير الاشتراكي للمؤسسات إطارا ملائما لتعبئة العمال من اجل التنمية الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية وزيادة اندفاعهم في معركة الإنتاج وفي عملية دعم القطاع الاشتراكي (الميثاق الوطني 1976 ص133).

وقد اعترف ميثاق1976 بالصعوبات التي واجهها التطبيق الميداني للتسيير الاشتراكي للمؤسسات والتي نجمت كما ورد عن ضعف في تنظيم المؤسسات ونقص في نضج الإطارات المسيرة أو المسئولين النقابيين.ويرى أن تقليص هذه الصعوبات يتم بالتربية السياسية وبعمليات التوضيح التي يجب القيام بها إزاء مجموع العمال وفي كل المستويات ويكون للتنظيم النقابي دور أساسي في القيام بالعمل السياسي كما يجب أن يقوم الحزب بدور أساسي من اجل تحقيق الانسجام الضروري بين ممثلي المؤسسة وبين زملائهم الذين انيطت بهم مهمة تمثيل الدولة الاشتراكية التي تنسجم فيها مصالح وسلطة المجموعة العمالية للأمة (الميثاق الوطني 1976 ص135).

وكانت الجزائر ترمي من وراء سياسة الإصلاحات الاقتصادية إلى إلغاء أسلوب التخطيط المركزي والحد من تدخل الدولة في توجيه المؤسسات العامة وإعادة النظر في القطاع العام وإصلاحه حتى يقوم بالأعباء التنموية المنوط بها.

إن الإصلاحات التي شرعت الجزائر في تطبيقها ابتداء من الثمانينات اعتمدت فيه على تجربة ووسائل ذاتية وكانت تمهيدا لإصلاحات أكثر عمقا واتساعا مدعومة من طرف هيئات مالية عالمية.

وقد مرت الإصلاحات الاقتصادية ببلادنا بالمراحل التالية:

مرحلة إعادة الهيكلة

و اتخذت إجراءات منذ بداية الثمانينات لتطبيق إعادة الهيكلة العضوية والمالية ابتداء من الخطة الخماسية لتستمر إلى نهاية الثمانينات.لقد أدى تفاقم العجز المالي في المؤسسات العمومية والذي بلغ سنة 1978حوالي 180مليار دينار(رشيد واضح2003 ص77)إلى ضرورة مراجعة نظام التسيير.

إن فشل سياسة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الوطنية في النهوض بالمؤسسة العمومية جعل الدولة تتوقف عن تمويل هذه المؤسسات والبحث عن تنظيم أخر يحوي هذه المؤسسات فظهرت محاولات للابتعاد عن الاقتصاد الموجه وتعويضه باقتصاد أكثر حرية من خلال العمل على تعزيز استقلالية المؤسسات الاقتصادية وتخليصها تدريجيا من هيمنة الوصاية كما ينص عليه قانون استقلالية المؤسسات

الذي صادق عليه البرلمان نهاية سنة 1987.

ويقوم نظام استقلالية المؤسسات على تحسين فعالية المؤسسات الاقتصادية على مستوى نموها الخاص أو على مستوى مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة شاملة خاصة عن طريق احترام معايير الإنتاج والإنتاجية وبالتالي ضمان تحكم أفضل في قواعد التسيير(الميثاق الوطني 1986 ص142).

لقد أدى فشل السياسات الاقتصادية المتعاقبة على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى اللجوء إلى عملية الخوصصة وإعادة النظر في دور الدولة في الاقتصاد وفتح المجال لاقتصاد السوق وذلك بالعمل على: إزالة كل التشوهات الهيكلية التي تعيق انطلاق القطاع الخاص بما يملكه من إمكانيات بشرية ومالية وتوظيفها في عملية التنمية الوطنية(مبارك بوعشة-1997 ص150).

وقد مهدت الجزائر لهذه المرحلة بمجموعة من الإجراءات منها:

- سياسات التحرير الاقتصادي كتحرير التجارة الخارجية وإلغاء الدعم عن السلع وتخفيف القيود على ممارسات القطاع الخاص.

- تشجيع الاستثمارات الخاصة وتحفيزها بمنحها ضمانات وتحفيزات مختلفة المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 93/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار.

- الانتقال نحو اقتصاد السوق بدءا بإعطاء الاستقلالية المالية والإدارية للمؤسسات العمومية مع الحفاظ بملكيتها لصالح الدولة ومشاركة القطاع الخاص والعام في الملكية.

لقد أصبح من الضروري على المؤسسة الاقتصادية في ظل الخوصصة تحسين أدائها وتطوير ميكانيزمات التنافس على المستوى الداخلي والعالمي. ولأجل إثبات مكانتها في السوق وضمان استمرارها يتعين على المؤسسات الاقتصادية السعي لاقتحام الأسواق الداخلية والخارجية باختيار فروع النشاط التي تتمتع فيها بميزة تنافسية غير ان المؤسسات الصناعية الجزائرية ما زالت تعاني من عراقيل وصعوبات من أهمها(جغيم الطاهر 1999ص47):

- ارتفاع تكاليف الإنتاج ومحدودية السلع والخدمات التي تقدمها مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالمقارنة مع المنتوجات المستوردة ذات الجودة والسعر المعقول.

– قدم التجهيزات مما ينعكس على نوع السلع وتكاليفها.

–الإكثار من العرض مع إهمال النوعية وجودة المنتوج ليلبي أذواق المستهلكين.

–قلة اهتمام المؤسسة بجهاز التسويق وهذا ما اضعف المبيعات.

عدم ملائمة المحيط الخارجي للمؤسسات والذي أعاق العمل الإنتاجي بالإضافة إلى افتقار المؤسسات الجزائرية لإستراتيجية صناعية واضحة.حيث تطورت هذه المؤسسات تحت تأثير التوجه السياسي السائد في كل مرحلة.

إن كل هذه العوامل إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي كان لها تأثير سلبي على مردودية المؤسسات وأصبحت بدل ان تخلق ثروة تمتص موارد المجتمع المالية مما كلف الاقتصاد الوطني تضحيات كبيرة.

من خلال العمل على تحقيق هدف الإصلاحات الاقتصادية المتمثل في الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق لبعث وتحسين أداء المؤسسات الصناعية والقضاء على الاختلالات التي ورثتها هذه المؤسسات عملت الجزائر ميدانيا على:

– توقيف الدعم المالي للمؤسسات.

– حل وتصفية المؤسسات التي لا تمتلك القدرة على الاستمرار في ظل اقتصاد السوق.

ولتنمية القطاع الخاص ومساعدته على تخطي العقبات تم إنشاء مؤسسات جديدة للنهوض بهذا القطاع منها على وجه الخصوص وكالة الاستثمار الوطني.

رابعا: التغير في السكان

يعتبر التغير في السكان من مجالات التغير القابلة للملاحظة وللقياس كما يعد عاملا من عوامل التغير ويذهب أصحاب الحتمية الديمغرافية إلى تأكيد أن التغير السكاني هو عامل حاسم في التغير الاجتماعي.

ويؤدي التغير السكاني إلى تغير التركيبة السكانية للبلد المعني ويمتد تأثيره على برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية وسنتناول في هذا الدرس عوامل التغير السكاني وأنواع التغير السكاني في العالم

وكذا التغير السكاني في الجزائر.

1- عوامل التغير السكاني

هناك ثلاث عوامل حاسمة في التغير السكاني سيجري الحديث عنها وهي:

- **الخصوبة:**

يشير اصطلاح خصوبة السكان إلى ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني وهي تختلف عن ظاهرة القدرة على التوالد التي تشير إلى المقدرة الطبيعية على حمل الأطفال، ويتم التعبير عن ظاهرة الخصوبة كميا بعدد المواليد الأحياء، ولذلك فإن هذه الظاهرة تختلف من مجتمع لآخر ومن مكان لآخر بل وفي نفس المجتمع من طبقة أو مجموعة سكانية لأخرى وذلك نتيجة اختلاف العوامل الاجتماعية والاقتصادية (كامل بكري، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، 1986، ص 317).

- **الوفيات**

يعتبر المحدد الثاني لنمو) تغير (السكان. ويدعي البعض أن أثر هذا العامل لا يظهر فقط في تغير حجم السكان بل في تركيبهم كذلك خصوصا التركيب العمري.

و من هنا فإن التحكم في الوفيات يلقي قبولا أكثر مما يلقاه التحكم في الخصوبة. وقد شهدت معدلات الوفيات منذ أواخر القرن الماضي هبوطا مستمرا خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة تقدم وانتشار الخدمات والرعاية الصحية والطبية ليس فقط في الدول المتقدمة بل وفي العديد من الدول النامية أيضا. وترتفع معدلات الوفيات عموما بين الأطفال ولو أن هناك ميلا متزايدا نحو انخفاض هذه المعدلات في الآونة الأخيرة حيث بلغت معدلا يتراوح بين 20 إلى 150 ‰ بعد أن كانت حوالي250 ‰ وبالطبع فإن هذا بحد ذاته يمثل السبب الأكبر في الزيادة الهائلة في السكان في الوقت الحاضر(كامل بكري وآخرون 1986 ص 318

- **الهجرة**

تعد الهجرة العامل الثالث من محددات التغير في حجم السكان. وهي لا تؤثر فقط على حجم السكان وإنما تؤثر في خصائصهم الاقتصادية والديموغرافية .فنتيجة لعامل الهجرة يعاد تشكيل توزيع السكان في مكان ما بحيث قد يتجه نحو الأفضل إذا كانت هناك نتائج إيجابية قد ترتبت على صافي

الهجرة الفرق بين الهجرة إلى الداخل وإلى الخارج أو يتجه نحو الأسوأ إذا كانت النتائج سلبية.

بصفة عامة. ويمكن تمييز أساسا بين نوعين من الهجرة هما:

الهجرة المؤقتة والهجرة المستمرة وذلك حسب معيار الاستمرار .كذلك يمكن التمييز بين نوعين من الهجرة حسب معيار المدى والاتجاه وهما:

الهجرات الدولية حيث تتمثل في الانتقال السكاني من دولة لأخرى والهجرة الداخلية أو المحلية حيث ينتقل السكان من مكان لآخر داخل حدود نفس الدولة.

غير أن العالم شهد إلى جانب ذلك نوعا من التهجير أو الهجرات الإجبارية. حيث يتم نقل السكان من مكان لآخر. ومن أشهر أنواع هذا التهجير الإجباري هو ما تمثل في تجارة الرقيق في القرون الماضية حيث عمل البرتغاليون على جلب الزنوج من إفريقيا في القرن الخامس عشر والسادس عشر إلى أوربا وأمريكا .

كذلك من أشهر الهجرات الاختيارية ما حدث من تدفق لليهود على أرض فلسطين حتى تم لهم إقامة دولة يهودية بها. ولم تتوقف الهجرة اليهودية بعد قيام إسرائيل عام 1948 بل تزايد تيار الهجرة اليهودية إلى ارض الميعاد نتيجة إغراءات الحياة المادية المترفة التي توفرها لهم الحكومة.

و بالنسبة للهجرة الداخلية لعل من أهمها ما يحدث عادة في العديد من الدول من الهجرة من الريف إلى الحضر خصوصا في الدول التي تبدأ بتشييد قطاع صناعي قوي يقود اقتصادها على درب النمو (كامل بكري وآخرون 1986 ص321-322)

2- <u>أنواع تغير السكان في العالم</u>

تختلف نسبة النمو السكاني من بلد لآخر، لذلك قسم سكان العالم إلى ثلاثة أنماط عامة لنمو السكان حسب نسبة المواليد والوفيات والهجرة. وقد استخدمت هذه الأنماط بمثابة أدوار مرت بها الحضارة الإنسانية خلال نموها السكاني، لذلك فإن أنماط النمو الثلاث لها بعد زماني ومكاني.

و هذه الأقاليم هي: (موسى سمحة، 2008 ص 208-210).

- **إقليم النمو السكاني السريع:**

يتمثل هذا الإقليم بنمطه السكاني في معظم المجتمعات الزراعية ذات البناء الجماعي القبلي التقليدي أو الريفي التي لم يمر بها التصنيع بعد، وفي هذا الإقليم تكون نسبة المواليد مرتفعة ويقابله ارتفاع في نسب الوفيات، وعلى هذا فإن حجم السكان يظل ثابتا على وجه التقريب، والسكان في هذا لديهم قابلية للنمو السريع، لذلك فإن الانخفاض المتوقع في معدلات الوفيات سوف يسمح بارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية.

و يشمل هذا الإقليم جغرافيا أقطار الشرق الأوسط والهند والصين ومعظم دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتعاني هذه المجموعة من الدول ارتفاعا شديدا في كثافة السكان وزيادة الضغط على الموارد الاقتصادية، وبالتالي يصعب رفع مستوى المعيشة لسكان هذه الأقطار على المدى القصير.

- **إقليم النمو السكاني المتباطئ:**

أدت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة، التي شهدتها القرون القليلة الماضية إلى تغير النمط السكاني مرتين في المجتمعات الغربية أولهما ما يمكن تسميته الدورة الديموغرافية الأولى وتتمثل في النمو السريع للسكان نتيجة لانخفاض نسبة الوفيات، ثم تلتها الدورة الثانية التي تتمثل في انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية نتيجة للانخفاض السريع في نسب المواليد.

و يعد اتجاه نسب المواليد العامل الأساسي للنمو السكاني مستقبلا في المجتمعات ذات التناقص المتوقع في سكانها، ولا شك أن الخصوبة المتناقصة سوف تؤدي حتما الى تغير في تركيب السكان من حيث السن، إذ ترتفع نسبة متوسطي كبار السن كلما طال أمد الحياة نتيجة استمرار التقدم الصحي، وقد مرت فرنسا بهذا الدور الديموغرافي في الثلاثينات من القرن الماضي.

- **إقليم النمو السكاني المعتدل:**

يتمثل هذا الإقليم بالأجزاء التي تنخفض فيها نسب الوفيات انخفاضا سريعا مع ارتفاع نسب المواليد، ولقد دخلت الولايات المتحدة ضمن هذا الإقليم خلال الفترة من1760-1860 وقد ساهمت الهجرات التي تدفقت إلى البلاد في سرعة نمو سكانها .

ويتمثل هذا الإقليم جغرافيا في روسيا وجنوب شرق أوربا والبرازيل والأرجنتين، أما التركيب السكاني

لمجتمعات هذا الإقليم فهو تركيب شاب، أي يتركز توزيع السكان في الفئات المنجبة التي مازال أمامها فرصا أطول للحياة.

و قد صنفت الأمم المتحدة أنماط النمو السكاني المعمول بها عام 1950 حيث تم تعديله عام 1960كما يلي:

أ – معدلات الوفيات والخصوبة المرتفعة، وهذه شائعة في بعض الدول قليلة التقدم مثل أفريقيا المدارية.

ب – معدلات الوفيات ذات الانخفاض السريع ومعدلات المواليد المرتفعة، وهذه شائعة في أجزاء عديدة من شرق آسيا وجنوب شرقها.

ج – معدلات الوفيات المتدنية نوعا ما ومعدلات المواليد المرتفعة، وتسود هذه المعدلات في أمريكا اللاتينية المدارية، حيث تزيد معدلات النمو على 3% سنويا.

د – معدلات الوفيات المتدنية ومعدلات المواليد المنخفضة كما هو في تشيلي وكوبا وسيلان.

هـ –معدلات الوفيات والمواليد المتذبذبة كما في معظم أوربا واليابان وأمريكا الشمالية.

التغير السكاني في الجزائربين سنوات 2013-2018

السنوات	عدد السكان	نسبة النمو الطبيعي	عدد الولادات الحية	عدد الوفيات	عدد الزيجات
2013	38.7 مليون	2.07	963000	168000	388000
2014	39.5 مليون	2.15	1014000	174000	386000
*2015	40.4 مليون				
2016	40.8 مليون	2.17	1067000	180000	357000
*2017	41.3 مليون				
*2018	42.2 مليون				

*لا تتوفر احصاءيات رسمية في الديوان الوطني للإحصاء وانما هي تقديرات الديوان

*الديوان الوطني للاحصاءhttp://www.ons.dz /

مع أن الجدول يمتد على فترة زمنية وجيزة إلا أننا نلاحظ أن التغير السكاني يحدث بصورة متزايدة بانتظام من سنة لأخرى بنسبة نمو متدرجة من 2.07 إلى 2.17 وهذا راجع إلى تزايد عدد المواليد وانتظام نسبة الوفيات بين السنوات المذكورة، والمميز أن نسبة الزيجات بعدما كانت تتزايد بانتظام بين سنتي 2013 و2014 فإنها عرفت تقهقرا كبيرا في سنة 2016 مما ينجم عنه انخفاض في نسبة المواليد لسنة 2017 وربما 2018.

محاضرات السداسي الثاني

- الفاعلون الاجتماعيون في التغير الاجتماعي (النخب والحركات الاجتماعية والجماعات الضاغطة).
- التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر (مالك بن نبي وسيد قطب).
- التغير الاجتماعي في الوطن العربي.
- دور وسائل الإعلام وتأثيرها في التغير الاجتماعي.
- العولمة والتغير الاجتماعي.
- مقاومة التغير الاجتماعي.

المحاضرة الحادية عشر

الفاعلون الاجتماعيون

لخص هنكل 1963 hinkle المرتكزات الأساسية الفعل الاجتماعي (مصطفى خلف عبد الجواد، 2002 ص 305) فيما يلي:

1- تنشا النشاطات الاجتماعية للأفراد من وعيهم بأنفسهم كفاعلين وبالآخرين وبالمواقف الخارجية كموضوعات للفعل.

2- إن الأفراد كموضوعات للفعل يقومون بأفعالهم لتحقيق مقاصدهم ومراميهم وأهدافهم وغاياتهم وأغراضهم الذاتية.

3- إن الأفراد يستخدمون الوسائل والأساليب والإجراءات والطرق والوسائط المناسبة.

4- إن مسارات الفعل بين الأفراد تحدها أوضاع وظروف غير قابلة للتعديل.

5- إن استخدام الإرادة والعقل هو الذي يمكن الأفراد من اختيار وتقدير وتقييم ما سوف يفعلونه وما فعلوه.

6- إن المعايير والمبادئ والقواعد الأخلاقية يعتمد عليها الأفراد في الوصول إلى القرارات.

7- إن آية دراسة للعلاقات الاجتماعية تستوجب من الباحث أن يستخدم أدوات البحث مثل الفهم وإعادة التركيب التخيلي أو الوجداني أو الخبرة البديلة.

ويعرف الفعل بوصفه نتاجا للمعنى الذاتي الذي يخلعه الأفراد على سلوكهم سواء كان هذا المعنى واضحا أو كامنا مواربا. ويعد الفعل اجتماعيا بالقدر الذي يضع فيه الفاعل سلوك الآخرين في حسبانه توجها وتصرفا (عبد الباسط عبد المعطي، 1998 ص 92).

ميز فيبر بين اربعة انماط للفعل:

الفعل العقلي الاداتي الذي يتحقق حينما يستعمل الفرد الوسيلة الاكفا لتحقيق هدفه.

الفعل العقلي ذو القيمة الذي يتحقق حينما يلتزم الفرد بقيمة او بمجموعة من القيم التي توجه أفعاله وتلك قيم اقل ملموسية من الأهداف وليس من الضروري أن تكون طريقة الحصول على تلك القيم مجدية

أو مؤثرة وارتاى فيبر ان هذا النمط من الافعال عقلاني في توظيفه وسائل تحقيق الغاية.

الفعل التقليدى الذي يقوم به المرء بطريقة بديهية اعتيادية وهو فعل يشمل القليل من التفكير الواعي في الغايات والوسائل ونجد ان الكثير من افعالنا اليومية الحياتية لا يتصف بالضرورة بالعقلانية.

الفعل الوجداني وهو الناتج عن التعبير عن وجدانيات ما...ولم يرى فيبر في هذا النوع عقلانية لانه ليس موجها بالضرورة الى اهداف او قيم (جون سكوت، 2009 ص 293 -294)

يشكل الفعل الاجتماعي بالنسبة إلى بارسونز الوحدة الأساسية للحياة الاجتماعية، ولأشكال التفاعل الاجتماعي بين الناس، فما من صلة تقوم بين الأفراد والجماعات، إلا وهي مبنية على الفعل الاجتماعي.

من بين الأشياء الاجتماعية في بيئة الفاعل هناك الفاعلون الآخرون ويتكون نسق الفعل عند بارسونز من العلاقات القائمة بين الفاعلين... إن هذا النسق يرتكز على معايير وقيم تشكل مع الفاعلين الآخرين جزءا من بيئة الفاعل. ويفترض بارسونز أن هدف كل فاعل هو الحصول على أقصى درجة من الإشباع وإذا ما دخل الفاعل من تفاعل مع آخرين وحصل في ذلك التفاعل على الإشباع فذلك مدعاة لتكرار التفاعل.

وسيصل الأمر بالفاعلين بعد حين إلى أن يتوقعوا استجابات معينة من بعضهم; وبذا ستتشكل بينهم قواعد ومعايير اجتماعية مع قيم متفق عليها وتكون هذه القيم ضمانا لاستمرار تلك الاستجابات. ايان كريب، 1999 ص66).

اولا: النخب

يقر بوتومور في كتابه الصفوة والمجتمع أن كلمة صفوة elite استخدمت في القرن السابع عشر لوصف السلع ذات النوعية الممتازة , وطبقا لقاموس أكسفورد فان أقدم استخدام لها في اللغة الانجليزية في علاقتها بالجماعات الاجتماعية كان سنة 1823 وشاع استخدامها فيما بعد للإشارة إلى الجماعات الاجتماعية العليا أو المراتب العليا من النبالة.

كمفهوم عام كانت تشير إلى أي مجموعة أو فئة راقية مالكة للقوة والنفوذ والمؤهلات والامتيازات ينتمي لهذه الفئة السياسيون والقساوسة والأذكياء والناجحون، أما كمفهوم خاص تتميز عن الأنواع الأخرى من الفئات الاجتماعية بامتلاكها نوعا من أنواع القوة (جون سكوت، 2009 ص 362)

ومع وجود اختلاف بين الباحثين في تحديد مفهوم الصفوة إلا أن تعريفها يعتمد على أربعة أبعاد رئيسية وهي: مولود زايد الطبيب، 2007 ص 202)

1-وجود مجموعة سائدة تملك من الخصائص والصفات ما يميزها عن الآخرين.

2-أن الصفوة ظاهرة جماعية،ف لا يطلق الاصطلاح على شخص واحد وإ نما على مجموعة من الأشخاص.

3-أ ن هذه المجموعة تملك من القدرات ما يمكنها من صنع القرار والتأثير على الآخرين.

4-أن الصفوة مفهوم نسبي، ويقصد بذلك أنها تمارس تأثيرها ونفوذها في مجال معين تتمتع فيه بميزة نسبية وبقدرة أكبر على التأثير والنفوذ.

اتجاهات دراسة النخبة عند الرواد

بوتومور

مفهوم الصفوة يستخدم الآن بشكل عام للإشارة إلى الجماعات الوظيفية (المهنية) التي تتمتع بمكانة عالية بغض النظر أسباب ذلك في المجتمع. ويعتقد أننا إذا طبقنا المفهوم العام للصفوة نحتاج إلى مصطلح أخر للإشارة إلى القلة التي تحكم المجتمع. وقد استعار مفهوم موسكا وهو الطبقة السياسية للإشارة إلى تلك الجماعات التي تمارس التأثير السياسي...وتبرز الصفوة السياسية كجماعة صغيرة داخلة في نطاق الطبقة السياسية وتتألف عادة من أولائك الذين يمارسون بالفعل القوة السياسية في المجتمع خلال فترة زمنية معينة (توم بوتومور، 1988 ص 32)

باريتو

لقد تناول نظرية الصفوة في كتابه مقدمة عامة في علم الاجتماع سنة 1916 وقد اهتم بالتعارض القائم بين أولائك الذين يسيطرون على السلطة وهم الصفوة الحاكمة وولائك الذين لا يمتلكون شيئا أي جماهير الشعب وأطلق على تلك الصفوة الحاكمة الطبقة الحاكمة وذلك تمييزا لها عن الصفوة غير الحاكمة واتفق مع موسكا بان الصفوة تمثل أقلية بالنسبة للمجتمع تمتلك من الثروة والقدرة والمواهب ما يجعلها تختلف وتتميز عن الآخرين الذين هم خارج صفوفها (مولود زايد الطبيب، 2007 ص 191).

ويذهب باريتو والى أن الصفوة تتألف من الأفراد الذين يتميزون بقدرة عالية على الأداء في مجال

تخصصهم وان هناك فئتان أساسيتان من الصفوة وهما الصفوة الحاكمة وتظم الأفراد الذين يؤدون دورا بارزا في ممارسة السلطة السياسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ثم الصفوة غير الحاكمة التي تتألف من أفراد لديهم القدرة إلا أنهم ليسوا في مراكز قوة تمكنهم من ممارسة السلطة السياسية في إطار من سيطرة الرواسب على الفئتين فانه يمكن تمييز نوعين من الأفراد المفكرين والمحافظين فعندما تكون الصفوة الحاكمة من النوع الأول فان المجتمع يتغير بشكل سريع نسبيا أما إذا كانت الصفوة من النوع الثاني فان التغير يكون بطيئا نسبيا (مولود زايد الطبيب، 2007 ص 192).

رايت ميلز

طرح مفهوم نخبة القوة وقصد بها أولائك الذين يحتلون مواقع القوة والنفوذ في الدوائر العليا من النظم الرئيسية في المجتمع مثل كبار قادة الجبش وكبار رجال رأس المال وكبار رجال السياسة.

ولم يرجع مفهوم النخبة إلى أسس سيكولوجية وحاول أن يكتشف المصادر التي تمنح بعض الأفراد القوة وتمنعها عن آخرين والتي تأتي من النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري كما أوضح كيف تتداخل مصالح الفئات المكونة للنخبة وكيف تتشابك علاقتهما بحيث يصعب الفصل بين الأدوار التي يمكن أن يلعبها أعضاء أي فئة من فئاتها (احمد زايد ص 38)

وقد حدد رايت ميلز عاملين يجمعان هذه الفئة وهما:

المصالح المشتركة حيث تقوم مجمعات الصناعة العسكرية بتمويل حملات مرشحي الأحزاب السياسية مقابل الالتزام عند توليهم السلطة بتسليح الجيش الأمريكي من تلك المصانع.

العامل الثاني هو التقارب الاجتماعي ويظهر في نوعية التوافق النفسي والاجتماعي بين هذه الفئة والتي ستكلل بعلاقات مصاهرة وقرابة عائلية فيما بعد.

كما لاحظ ميلز أن هذه الفئة تتميز بالتماسك والتنظيم عن بقية الشعب الأمريكي مما يسمح لها باعتبارها نخبة سلطة بالاستفراد بصناعة القرار والإفلات من الرقابة الشعبية وستعمل على توظيف وسائل الإعلام والاتصال الحديثة من اجل الهيمنة على الجماهير وإيهامها بأنها توفر لها مناصب عمل وخدمات.

روبرت ميتشلز

درس عددا من الأحزاب الاشتراكية ونقابات العمال في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى وصاغ قانونا أطلق عليه القانون الحديدي للاوليغارشية واهتم بصفة خاصة بالحزب الاشتراكي الألماني باعتباره الاكثر قربا من مبادئ الديمقراطية وتوصل إلى أن هذا الحزب أيضا تسيطر عليه أقلية.(توم بوتومور 1988 ص 8).

وقام بتحليل العلاقة بين الصفوة والجماهير (توم بوتومور 1988 ص 8) فبوصول القادة إلى مراكز القوة يصبحون جزءا مكملا للصفوة وتصبح مصالحهم متعارضة مع مصالح الجماهير لأنهم يسعون إلى تدعيم أوضاعهم على حساب التنظيم ويضطر القادة إلى ذلك تحت تأثير الضغوط البنائية والسمات السيكولوجية فالقائد أو الزعيم الذي حصل على السلطة وتعود على ممارستها يجد صعوبة في التخلي عنها فهي تحدث تأثيرا سيكولوجيا في شخصية القائد فيزداد إيمانه بنفسه ويبالغ في عظمته ثم يلجا في النهاية إلى نسب التنظيم له وربطه به، ويذهب ميشلز إلى أن الأقليات تسعى باستمرار إلى إيهام الجماهير بضرورة تحقيق الوحدة الداخلية والاستقرار حتى يمكن مواجهة ما يهدد المجتمع من أخطار خارجية ومنه تنظر الأقلية الحاكمة إلى أي معارضة بوصفها عنصرا تخريبيا يستفيد منه الأعداء.

وقد توصل ميشلز إلى أن التاريخ (توم بوتومور 1988 ص 9)يخبرنا أن الحركات الديمقراطية ما هي إلا موجات متعاقبة تتحطم على نفس الصخرة ولكنها مع ذلك ما تلبث أن تعود للظهور من جديد... وان المثاليات الديمقراطية تفقد نقاوتها وقدسيتها حينما تنتشر وتسود.

أنواع النخب

يرفض العديد من علماء السياسة نظرية ميلز عن النخبة الموحدة التي تمسك بإستراتيجية السلطة السياسية ومن ضمن هذا الفريق نجد روبرت دال وريمون ارونو يعتبر هؤلاء انه لا توجد طبقة قائدة وإنما مجموعات قائدة تتعاون أحيانا وتتصارع في أخرى ويرى روبرت دال انه إلى جانب النخبة السياسية التي أشار إليها ميلز توجد خمس مجموعات قادة تؤثر في القرارات السياسية (اسعاد الشرقاوي 2007 ص 261).

- قادة الفكر ورجال الدين الذين يؤثرون في طريقة تفكير المجتمع وفي عقيدتهم
- قادة الجيش والبوليس

- مديرو العمل الجماعي مثل الملاك ورؤساء المصانع والمزارع.
- قادة الجماهير مثل رواد النقابات العمالية وقادة الأحزاب السياسية.
- كبار الموظفين الذين يمسكون بالسلطة الإدارية.

النخب والتغير الاجتماعي

إن الصفوة فى المجتمعات النامية لا يمكن أن تدرس إلا في ضوء البناء الاجتماعي ككل، وعلى ذلك يكون التركيز على علاقة التبعية التى تربط دول العالم الثالث بالعالم الرأسمالي المتقدم، ويفهم البناء الاجتماعي السياسي هنا على أنه نتاج عملية التبعية هذه، فطالما دخل نمط الإنتاج الرأسمالي فى علاقة مع أنماط الإنتاج ما قبل الراسمالية تتحول تلك الأخيرة إلى أنماط تابعة تنتج الفائض الذي يتم نقله إلى المركز الرأسمالى ويترتب على ذلك المزيد من التخلف في التوابع والمزيد من التنمية في المركز (ثروت محمد شلبي، ص 116.)

وفى ضوء هذا النطاق العام لفهم البناء الاجتماعي فى المجتمع التابع يحاول أنصار نظرية التبعية فهم البناء السياسى، وجماعات الصفوة وفى ظروف التبعية لا تصبح وظيفة النسق السياسى، وهو تحقيق تنمية قومية، وإنما تدعيم علاقة التبعية القائمة فالقوة السياسية في المجتمع التابع تكون مركزة في أيدي فئة قليلة موالية للطبقة الحاكمة في دول المركز فالقوة تتركز فى أيدى أوليجاركية عسكرية بيروقراطية على النطاق القومى، فلا تستخدم الابنية الاقتصادية والسياسية والثقافية إلا بالقدر الذي يسمح باستمرار علاقات التبعية والتخلف.

ثانيا: الحركات الإجتماعية

عرفت الحركات الاجتماعية بانها سلسلة مستدامة من التفاعلات بين اصحاب السلطة واشخاص يضطلعون بالتحدث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد الى تمثيل رسمي، وذلك في مجرى اذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة لإجراء تغيير في توزيع او ممارسة السلطة وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة من التاثير (تشارلز تلي 2005 ص 15).

وتعرف بانها تلك الحركات ذات الأهداف النوعية أو الاجتماعية العامة العابرة لحدود الطبقات الاجتماعية والبناء السياسي، وأيضا الحركات الاجتماعية القديمة وهي ما يشار بها إلى الحركات القائمة على الموقع والهوية الطبقية، والتي تعمل في علاقة مع البناء السياسي. وعند الحديث عن الحركات

الاجتماعية، فانه تجري الاشارة في الغالب الى جماعات متنوعة الأهداف من خلال مصطلحات قابلة للتداول والتبادل مثل التحالفات، والحلفاء، والشبكات. وهي جميعها أشكال مميزة من مستويات العمل الجماعي، فجميع هذه الأشكال يمكن أن تكون جزءًا من حركات اجتماعية والعكس صحيح (صالح ياسر, 2015)

خصائص الحركات الاجتماعية

يمكننا إجمال الخصائص العامة للحركات الاجتماعية (محمود خليفة جودة محمد – الدولة والحركات الاجتماعية الجديدة– المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية) **في:**

-العمل الجماعي:

الحركة الاجتماعية تنطوى بلا شك فى إطار العمل الجماعي. ومع ذلك، فإن هذا العمل الجماعي يأخذ شكل الحركة فقط عندما يتم الحفاظ عليه لفترة طويلة. ليس من الضروري أن يتم تنظم هذا العمل رسميا. يمكن أن يكون بشكل غير رسمية. ولكن يجب أن تكون هذه الحركة قادرة على خلق مصلحة وجذب عدد كبير نسبيا من الأفراد.

-التوجه نحو التغيير الاجتماعي:

يتم توجيه الحركة الاجتماعية عموما نحو إحداث التغيير الاجتماعي. هذا التغيير قد يكون إما جزئيا أو كليا. على الرغم من أنه من هدف الحراك الاجتماعي إحداث تغيير في القيم والمعايير وأيديولوجيات النظام القائم، إلا انه هناط جهود تبذل من قبل بعض القوى الأخرى لمقاومة التغيرات والحفاظ على الوضع الراهن.

كما يشيرM.S.A. Rao ، على الرغم من علماء الاجتماع لديهم قبول واتفاق حول الخصيتين المذكورتين أعلاه , إلا أن الحركات الاجتماعية تختلف كثيرا طبقا لمعايير أخرى – مثل وجود أيديولوجية، وطريقة التنظيم.

- الأيديولوجية وراء الحركة:

عنصر هام من عناصر الحركة الاجتماعية التي تميزها عن الطبيعة العامة للتعبئة الجماعية هو

وجود أيديولوجية..

-الإطار التنظيمي العمل:

كما أشار بول ويلكينسون إلى أن الحركات الاجتماعية تتطلب حدا أدنى من الإطار التنظيمي لتحقيق النجاح أو على الأقل للحفاظ على وتيرة الحركة.ووجود تمييز واضح بين القادة والأتباع، لتوضيح مقاصد الحركة، ولإقناع الناس بالمشاركة فيها أو لتقديم الدعم لها، واعتماد تقنيات مختلفة لتحقيق أهداف الحرك الاجتماعي.

-وجود تقنيات وتحقيق النتائج:

الحركات الاجتماعية قد تبني تقنية خاصة بها أو طريقة لتحقيق هدفها. ليس هناك يقين بشأن ذلك. قد تتبع الوسائل أو الأساليب السلمية أو متضاربة، عنيفة أو غير عنيفة، أو القهري مقنعة، ديمقراطية أو غير ديمقراطية للوصول إلى هدفه.الشيء نفسه ينطبق على النتائج. قد تصبح ناجحة أو قد تفشل، بل قد تصبح نجاح جزئي أو على الأقل قد خلق،الصحوة، العامة في العام بخصوص قضية. نتيجة لحركة له تأثير وثيق على الفكر والإطار التنظيمي.

أما الحركات الاجتماعية الحديثة فتتميز بعدد من السمات هي:

-أن هذه الحركات كلها تقع خارج إطار السياسة المنظمة سواء في ذلك الأحزاب السياسية أو أجهزة الدولة.

-أن هذه الحركات لا تطرح استراتيجيات للوصول إلى السلطة بل غاية ما تصبو إليه هو التأثير على أجهزة السلطة على المستوى المحلى أو في قطاع من القطاعات لكن لا تستهدف هذه الحركات أن تصل بأعضائها أنفسهم إلي قمة أجزاء السلطة سواء على المستوى المحلى أو المستوى القومي.

-ترفض هذه الحركات مبدأ التنظيم بمعنى إنها ترفض في غالبيتها أن تتحول إلى أحزاب سياسية، كما إنها ترفض أن تنظم أعضائها على نحو شديد كما يجرى في جماعات المصالح من نقابات مهنية أو عمالية.

-تسعى تلك الحركات إلى ترجمة عدد من القيم على المستوى المحلى من العلاقات فيما بين أعضائها ويطلق على هذه القيم مسمى القيم ما بعد المادية كقيم التعاطف والتعاون.

مراحل الاهتمام السوسيولوجي بالحركات الاجتماعية

ولا بد من الإشارة إلى ان سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية تدين نظريا ومنهجيا للكثير من المفكرين والباحثين من قارات معرفية متنوعة. ويمكن التمييز في تاريخ هذه السوسيولوجيا بين ثلاث مراحل مهمة (صالح ياسر, 2015)

– الاولى هي مرحلة ما قبل عام 1968، التي ظهرت فيها اجتهادات منظري الحركات الجماهيرية، هذا بدون اغفال التراث المتصل بالمجتمع المدني والصراع الطبقي العائد الى كل من هيغل وكانط وماركس وغرامشي، فضلا عن نتاجات منظري السلوكات الجماعية المتأثرة ببارسونز.

– الثانية وتمتد لأكثر من عشرين عاما (1968 – 1989). فقد شهدت هذه الفترة ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة متمثلة بصعود الحركات الطلابية في اوربا وحركات السود في الولايات المتحدة المطالبة بحقوقها، وغيرها من الحركات مثل الحركات النسائية والحقوقية والبيئية، والتي دفعت الباحثين إلى الاهتمام بزوايا جديدة ودوائر أوسع من الاهتمام وظهور نظريات جديدة.

وكانت حركة الشباب في اوربا عام 1968 قد شكلت بداية لمرحلة جديدة طرحت فيها لأول مرة مطالب سياسية لم يستطع احد ان يصنفها ضمن المطالب اليسارية، او اليمينية التقليدية رغم الطابع اليساري العام لها، ورغم ان بعض مؤسسيها كانوا من اصول يسارية او على علاقة باليسار.

وبعد ذلك انتقلت هذه الظاهرة الى بلدان "العالم الثالث" وأمريكا اللاتينية بصفة خاصة، وأخيرا انتشرت هذه الحركات، وترسخت جذورها على نحو ملحوظ في اسيا ثم تنامت لاحقا في المنطقة العربية. واللافت للنظر ان الحركات الاجتماعية الجديدة في طبعتها الاسيوية واللاتينية ولدت وتحركت في اطر وسياقات جديدة حيث تأسست في خضم حركة مطلبية اقتصادية، أو مهنية مباشرة للتعبير عن مطالب بعض الفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة في تحقيق هذه المطالب الاقتصادية.

– الثالثة وتتعلق بالفترة الزمنية الممتدة من 1989 والى الآن وقد عرفت تطويرا للمقاربات النظرية بهدف فهم التحولات التي تعرفها دينامية الحركات الاجتماعية. وارتباطا بعولمة الحياة الاقتصادية – الاجتماعية اكتسبت الحركات الاجتماعية ابعادا جديدة بظهور انماط وأساليب وأنواع جديدة منها تلك المناهضة للعولمة والنيوليبرالية.

استخدم مصطلح الحركات الاجتماعية الجديدة لوصف حركات بعض جماعات السكان والفئات الاجتماعية في اوروبا عقب حركة الشباب والطلبة في 1968، حيث رفعت هذه الحركات شعارات ومطالب سياسية (فريد زهران، 2007 ص 11).

وينظر لهذه الحركات باعتبارها انعكاسا للتناقضات الكامنة في المجتمع الحديث وتختلف هذه الحركات عن الحركات القديمة وهي ناتجة عن بروز تناقضات اجتماعية جديدة متجسدة في التناقض بين الفرد والدولة... وتهتم هذه الحركات الاجتماعية الجديدة بتطوير الهوية الجماعية (تشارلز تلي، 2005 ص 18)

وتتبنى هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تتبنى بصفة عامة مطالب اجتماعية اقتصادية تندرج في مجموعتين (فريد زهران 2005 ص 15-20):

الاولى تتبنى مطالب اقتصادية او مهنية لفئات اجتماعية جديدة بعضها لم يعرف طريقه الى التنظيم النقابي او الاجتماعي من قبل.

اما المجموعة الثانية فهي الحركات التي تتبنى مطالب فئات لا تؤدي دورا واضحا ومحددات في التقسيم الاجتماعي للعمل... فهم ينتمون الى فئات اجتماعية مختلفة وعلى الرغم من ذلك فانهم اصحاب مصلحة مشتركة وواضحة

<u>ميكانيزمات عمل الحركات الاجتماعية</u>

تعمل الحركات الاجتماعية حسب تشارلز كيلي وفق ثلاث ميكانيزمات هي:

- الحملة compaign وهي تختلف عن الاعلان او اللقاء الجماهيري فهي تمتد لما بعد الاحداث وتصل الحملة بين ثلاث اطراف عى الاقل وهم مجموعة المطالبين النادرين انفسهم والمستهدفين الذين توجه اليهم المطالب وجمهور من نوع اخر والتفاعل بين هذه الاطراف الثلاث هو الذي يؤسس الحركة الاجتماعية (تشارلز تلي2005 ص 38)
- ذخيرة الحركة الاجتماعية social mouvement repertoire ويقصد بها الباحث مجموعة الاداءات التي تكون متضمنة في الحركة الاجتماعية... وهي مجموعة من الاعمال الروتينية التي يتجمع بواسطتها الناس للعمل عى مصالحهم المشتركة (تشارلز تلي 2005 ص 21-22)

- عروض الوقفة w u n c display وهي تعبير عن مظاهر سلوك المشاركين ضمن مكونات الحركة الاجتماعية والتي اختصرت اربعة صفات (تشارلز تلي 2005 ص 39)هي:
- الجدارة worthiness وهي التصرف بوقار من ناحية اللباس والحظور لرجال الدين والوجهاء والامهات مع الاطفال.
- الوحدة unity وتتمثل في شارات متشابهة كوضع عصابات موحدة على الراس او حمل لافتات، ازياء موحدة، السير في صفوف، غناء موحد.
- العدد numbers عدد المشاركين، رسائل من القاعدة الشعبية او المساندين ملئ الشوارع.
- الالتزام comitement الالتزام بالمشاركة رغم الظروف والطقس،مقاومة القمع، تسديد الاشتراك أو التبرع بالمال.

ثالثا:الجماعات الضاغطة

تعرف الجماعات الضاغطة بأنها تنظيم قائم للدفاع عن مصالح معينة وهو يمارس عند الاقتضاء ضغطا على السلطات العامة بهدف الحصول على قرارات تخدم مصالح هذه الجماعة (سعاد الشرقاوي، 2007 ص 243)

يعبر الفقهاء والسياسيون عن جماعات الضغط باصطلاح لوبي في كثير من الأحيان (سعاد الشرقاوي، 2007 ص 245) وهي كلمة انجليزية تعني ردهة أو دهليز أو قاعة انتظار وقد نشا هذا المصطلح في البداية ليشير إلى انتظار أصحاب المصالح للسياسيين والبرلمانيين في ردهات البرلمان لتقديم التماساتهم. وأصبح المصطلح اليوم يشير إلى كل نشاط الأشخاص لدى السلطات العامة بهدف الضغط عليها أو التعبير عن مصلحة معينة كما يعني الأشخاص أو الجماعات التي تمارس هذا النشاط

ظروف انتشارها

يذهب البعض إلى اعتبار الظاهرة ازدهارا للديمقراطية وحجتهم في ذلك أن الديمقراطية الحقيقية لا تضع عقبات أمام القوى السياسية مهما كانت طبيعتها اقتصادية، اجتماعية، عقائدية أو فكرية ومعنى الديمقراطية أن تستجيب الدولة لرغبات الشعب.

أما البعض الآخر فيرجع انتشارها إلى انتشار الفساد في السياسة بحجة اختراق الوسائل المتعددة

التي تستعملها الجماعات الضاغطة للتأثير على القرارات من مال ونفوذ وتسخير وسائل إعلام مما يعني عدم المساواة والتي تضرب مبادئ الديمقراطية.

ويكون الحل لهذه المعضلة هو وضع إطار قانوني وتنظيمي لعمل هذه الجماعات حتى لا تكون فيها تجاوزات وانحرافات.

من التعاريف السابقة نستخلص مجموعة من الخصائص التي تميز الجماعات الضاغطة وهي:

مجموعة من الناس أو من المؤسسات يكونون في شكل اتحاد أو جمعية.

لها مصالح مشتركة تجمع بينهم وهي عادة مصالح مادية.

تستعمل عددا من وسائل الضغط والتأثير.

تمارس ضغطها على السلطة السياسية الحاكمة حتى تستجيب لطلباتها

تصنيفها

قام جابرييل ألمون بتسميتها بجماعات المصلحة وقسمها إلى أربعة أصناف (ناجي عبد النور، 2007 ص 167)

- جماعات المصلحة الترابطية التي تربط بين أعضائها مصلحة معينة.
- جماعات المصلحة غير الترابطية هي الجماعات التي يكون أساسيا رباطها جغرافي أو طبقي أو ديني أو لغوي أو فكري أو ديني.
- جماعات المصلحة المؤسسة وهي التي يغلب عليها الطابع الرسمي كالبيروقطية المدنية والعسكرية،لكن العاملين فيها لا يصبحون جماعة مصلحة إلا بعد التأثير في صانعي القرار لتحقيق أهدافهم الخاصة.
- جماعات المصلحة الفوضوية هي جماعات يغلب على نشاطها طابع التلقائية والعنف وتسعى لتحقيق أغراضها باستخدام الاضربات والمظاهرات وأعمال الشغب.

المحاضرة الثانية عشر

التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي

لقد تناول الفكر الإسلامي موضوع التغير الاجتماعي من منظور أخر ومنطلقات مختلفة عن المقاربات الغربية وسنركز على نموذجين هما سيد قطب ومالك بن نبي لمعرفة تفسيراتهما لظاهرة التغير الاجتماعي

اولا: التغير الاجتماعي في فكر سيد قطب

لفهم مشكلة العالم الإسلامي والنهوض به يرى سيد قطب أن حلولها تأتي من داخل الإسلام ومنهجه استنادا إلى تجربة الجيل الأول إنها التجربة الوحيدة الصحيحة. وسيتمد من هذه التجربة المحاور العملية للتغيير الاجتماعي والانتقال بالمجتمع من الصفة الجاهلية إلى الصفة الإسلامية.

خصائص المنهج الإسلامي

يتميز المنهج الإسلامي حسب سيد قطب بمجموعة خصائص هي:

-خاصة الإلوهية والربوبية وما يترتب عنها من حاكمية.

القران عالج القضية الأولى والكبرى والأساسية قضية العقيدة ممثلة في قاعدتها الرئيسة الإلوهية والعبودية وما بينهما من علاقة إنها قضية الإنسان التي لا تتغير لأنها قضية وجوده وقضية مصيره وقضية علاقته بهذا الكون والأحياء وقضية علاقته بخالق هذا الكون وهذه الأحياء وهي قضية لا تتغير لأنها قضية الوجود والإنسان(سيد قطب، معالم في الطريق، الطبعة السادسة، دار الشروق، بيروت 1983 ص 20)

-فالالوهية تعني الحاكمية العليا وتوحيد الالوهية وإفراد الله به معناه نزع السلطان الذي يزاوله الكهان ومشيخة القبائل والأمراء والحكام ورده كله الى الله (سيد قطب 1979ص 22)

- **خاصية الواقعية.**

إن هذا الدين منهج عملي حركي جاد جاء ليحكم الحياة في واقعها ويواجه هذا الواقع ليقره او يعدله أو يغيره من أساسه ومن ثم فهو لا يشرع الا لحالات واقعة فعلا في مجتمع يعترف بحاكمية الله ص 33

- خاصية الشمولية

إن التصور الإسلامي للإلوهية وللوجود الكوني وللحياة وللإنسان وكذلك تصور واقعي وايجابي هو تصور شامل (سيد قطب 1983 ص 41)

خصائص المجتمع الإسلامي

يرى سيد قطب ان المجتمع الاسلامي يتميز بمجموعة خصائص تعكس التصور الاسلامي وهي:

- **افراد الله الالوهية والربوبية**

والقاعدة النظرية التي يقوم عليها الإسلام على مدار التاريخ البشري هي قاعدة إفراد الله بالالوهية والربوبية والقوامة والسلطان والحاكمية اعتقادا وعبادة وشريعة في واقع الحياة(سيد قطب 1983 ص 48)

- **الحركية**

هكذا وجد الإسلام متمثلا في قاعدة نظرية مجملة وشاملة يقوم عليها في نفس اللحظة وهو تجمع عضوي حركي مستقل ومنفصل عن المجتمع الجاهلي ومواجه لهذا المجتمع (سيد قطب 1983ص 51)

- **العالمية والانسانية**

مجتمع إنساني عالمي مفتوح لجميع البشر هو يجمع ا كل الأجناس وهذه الحضارة الضخمة لم تكن يوما عربية بل كانت إسلامية ولم تكن يوما قومية وإنما كانت دوما عقيدية (سيد قطب 1983ص 52-53)

- **التوازن**

مجتمع متوازن لان الإسلام يقدم ضمانات تشريعية، ضمانات الأمن،الاستقرار والمعاش وهذا التوازن يهدف إلى تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع ويقوم على مبادئ لضمان الحياة الاجتماعية وهي بالأساس مبادئ تشريعية: (علي بودربالة 2005 ص 123-124)

مبدأ أن لا يكون المال دولة بين الأغنياء دون الفقراء.

مبدأ المصالح المرسلة وهي المصالح العامة التى لم يرد فيها نص شرعي.

مبدأ سد الذرائع النظر في مجالات الأفعال وما تنتهي إليها إن كانت مصالح فهي مطلوبة وان

كانت مفاسد فهي باطلة.

إقامة المجتمع الإسلامي

المجتمع الإسلامي المعاصر في نظر سيد قطب ليس صورة جامدة عن المجتمع الإسلامي الأول ولكي يتأسس ضرورة وجود النواة أو الطليعة ويمر بمرحلتين:

- **مرحلة الحضانة والتكوين:كيف تبدأ عملية البعث الإسلامي؟**

لا بد من طليعة تعزم هذه العزمة تمضي في خضم الجاهلية الضاربة الأطناب في أرجاء الأرض جميعا تمضي وهي تزاول نوعا من العزلة من جانب ونوعا من الاتصال من جانب الأخر بالجاهلية المحيطة ولا بد لهذه الطليعة من معالم تعرف منها طبيعة دورها وحقيقة وظيفتها وصلب غايتها ونقطة البدء في الرحلة الطويلة كما تعرف منها طبيعة موقفها من الجاهلية الضاربة الأطناب في الأرض جميعا... هذه المعالم لابد أن تقام من المصدر الأول لهذه العقيدة القران ومن توجيهاته الأساسية ومن التصور الذي أنشاه في نفوس الصفوة المختارة التي صنع الله بها في الأرض ما شاء أن يصنع والتي حولت خط سير التاريخ مرة غالى حيث شاء الله أن يسير (سيد قطب 1983 ص 9).

لا بد في منهج الحركة الإسلامية أن تتجرد في فترة الحضانه والتكوين من كل مؤثرات الجاهلية التي نعيش ونستمد منها لا بد أن نرجع ابتداء إلى النبع الخالص والمضمون الذي استمد منه أولائك الرجال نستمد تصورنا لحقيقة الوجود كله وحقيقة الوجود الإنساني ولارتباطاتهما بالوجود الكامل وجود الله سبحانه وتعالى ومن ثم نستمد تصورنا للحياة وقيمنا وأخلاقنا ومناهجنا للحكم والسياسة والاقتصاد وكل مقومات الحياة (سيد قطب 1983 ص 18).

الرجوع للقران هو من اجل التلقي ومن اجل التنفيذ والعمل ولا بد من التخلص من ضغط المجتمع الجاهلي في تصوراته وتقاليده فالمهمة ان نغير من أنفسنا أولا لنغير هذا المجتمع أخيرا وتجنب التصالح مع هذا المجتمع الجاهلي وهذه قضية تفرض مشقة وتضحيات.

- **مرحلة إقامة المجتمع الإسلامي (دار السلام)**

هي تطور تاريخي للمرحلة السابقة لا تأتي إلا بعد أن يبلغ أفراد الطليعة النواة درجة عالية من فهم العقيدة ومن الأخذ بالخلق الإسلامي في السلوك والتعامل مع تنظيم محكم وقوة وتماسك. لان هذه الشروط

هي التي تمكنها من مواجهة ضغط المجتمع الجاهلي في التغلب عليه والصمود له.

فغاية المجتمع الجديد هي إقامة مملكة الله في الأرض وفي هذه المرحلة الجديدة يجيز سيد قطب الحركة والجهاد والدفاع عن هذا المجتمع.

فهناك سمة أساسية للمنهج الحركي لهذا الدين هو حركة تتجه إلى واقعا بشريا وجاهلية اعتقادية تصورية تقوم عليها أنظمة واقعية تسندها سلطات ذات قوة مادية تواجهه الحركة الإسلامية بالدعوة والبيان لتصحيح المعتقدات وبالقوة والجهاد لإزالة الأنظمة والسلطات القائمة عليها مكافئة لمقتضياتها وحاجاتها الواقعية وهي حركة ذات مراحل وكل مرحلة لها وسائل. ويتميز المجتمع المسلم أيضا بالضبط التشريعي للعلاقات بين المجتمع المسلم وسائر المجتمعات وقيامه على أساس ان الإسلام لله هو الأصل العالمي الذي على البشرية كلها ان تفيئ اليه (سيد قطب 1983 ص 58)

واعلان الربوبية الله معناه الثورة الشاملة على حاكمية البشر فيي كل صورها وانظمتها...

وإقامة مملكة الله في الأرض وإزالة مملكة البشر وسيادة الشريعة الإلهية وحدها وإلغاء القوانين البشرية لا يتم بمجرد التبليغ والبيان لان المتسلطين على رقاب العباد والمغتصبين لسلطان الله في الأرض لا يسلمون بسلطانهم بمجرد التبليغ والبيان (سيد قطب 1983 ص 60-61)

ان هذا الإعلان العام لتحرير الإنسان في الأرض من كل سلطان غير سلطان الله بإعلان الوهية الله وحده وربوبيته للعالمين هو إعلان حركي واقعي ايجابي يراد له التحقيق العملي في صورة نظام يحكم البشرية بشريعة الله ومن ثم لم يكن بد من ان يتخذ شكل الحركة إلى جانب شكل البيان ليواجه الواقع البشري بوسائل مكافئة (سيد قطب 1983 ص 61)

<u>خلاصة</u>

مما سبق تتبين لنا خصائص ومنطلقات الحركة الاجتماعية الاسلامية في نظر سيد قطب والتي ترمي إلى إقامة مجتمع إسلامي يشابه المجتمع الاسلامي الاول تكون فيه الحاكمية لله وحده.

ثانيا: <u>التغير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي</u>

يعتبر مالك بن نبي احد الرواد الذين حللوا المجتمع الإسلامي واهتم بدراسة مشكلات الأمة الإسلامية انطلاقا من رؤية حضارية شاملة ومتكاملة ويندرج منهج التغيير عنده ضمن نظريته العامة في فلسفة الحضارة.

<u>تعريف الحضارة</u>

ويعرفها بأنها مجموع الشروط الأخلاقية والمادية التي تتيح لمجتمع معين أن يقدم لكل فرد من أفراده وفي كل طور من أطوار وجوده منذ الطفولة الى الشيخوخة، المساعدة الضرورية له في هذا الطور أو ذاك من أطوار نموه (مالك بن نبي، 2000 ص 43)

فالمجتمع يمر بنفس المراحل التي يمر بها الإنسان وقد استخلص من دراسته للتاريخ الإنساني إن التغيير يتشكل وفق دورة حضارية ثابتة وقد مرت الحضارة الإسلامية بثلاث مراحل (مالك بن نبي، 2000 ص 52-53)

لا شك أن المرحلة الأولى من مراحل الحضارة الإسلامية التي ابتدأت من غار حراء إلي صفين وهي المرحلة الرئيسية التي تركبت فيها عناصرها الجوهرية إنما كانت دينية بحتة تسودها الروح وفي هذه الحقبة ضلت روح المؤمن هي العامل النفسي الرئيسي... وهذه الواقعية التي حولت مجرى التاريخ الإسلامي إذ أخرجت الحضارة الإسلامية إلى طور القيصرية الذي يسوده عامل العقل وتزينه الأبهة والعظمة في الوقت الذي بدأت تظهر فيه بوادر الفتور الدالة على أفول الروح.

والعقل لا يملك سيطرة الروح على الغرائز فتشرع الغرائز في التحرر من قيودها بالطريقة التي شاهدناها في عهد بني أمية، إذ اخذت الروح تفقد نفوذها على الغرائز بالتدريج... وإثناء مواصلة التاريخ سيره ترى هذا التطور يستمر في نفسية الفرد وفي البنية الأخلاقية للمجتمع (مالك بن نبي 1986 ص 69)

ويرى مالك بن نبي أن الحضارة إبداع وتميز وليست تقليدا وان لكل حضارة نمطها واسلوبها وخيارها، وخيار العالم الغربي ذي الاصول الوثنية قد جنح بصره الى ما حوله من اشياء، بينما الحضارة الاسلامية حضارة التوحيد سبح خيارها نحو التطلع الغيبي وما وراء الطبيعة، نحو الافكار.

ويرى ان القابلية للاستعمار هي التى تحول دون أن ينهض المجتمع ويبدع فموقع الدونية والتقليد

يجعل الفرد المسلم يقتدي بأشياء وأفكار الغرب.

ينتقد مالك بن نبي من ينادون بتقليد النموذج الغربي في بناء الحضارة ويدعو الى استلهام التجربة اليابانية التي أصبحت قوة اقتصادية بسبب تخليها عن الأفكار القاتلة وبقيت وفية لثقافتها وتقاليدها عكس المجتمع الإسلامي.

مكونات الحضارة عند مالك بن نبي

بالنسبة لمالك بن نبي تتكون الحضارة من ثلاث عناصر هي الإنسان والتراب والوقت فمجموع منتجات حضارة ما هي هذه الحضارة نفسها ولكن ضمن حالة شتيتة وسائبة أي دونما اعتبار لصلاتها الداخلية او لتركيبها المتآلف. ومجموع الأشخاص ليس إلا , الإنسان باعتباره كائنا اجتماعيا ومجموع ضروب التراب ليس غير التراب ولكن مع كامل مشروطيته أي رضوخه لضرورات فنية معينة بما في ذلك وضعيته القانونية وتوضبيه الفني. ومجموع الأزمنة ليس إلا الزمن الذي يتم تكييفه اجتماعيا حيث يحول إلى زمن اجتماعي وإدماجه ضمن جميع العمليات الصناعية والاقتصادية او الثقافية باعتباره ركيزة تقوم عليها سائر اطرادات هذه العمليات مالك بن نبي (بن نبي، 2000 ص 51).

وهذه المكونات الثلاث لا تعمل بصورة آلية وإنما لا بد من الفكرة الدينية، فالوسيلة الى الحضارة متوفرة ما دامت هناك فكرة دينية تؤلق بين العوامل الثلاث الإنسان والتراب والوقت لتركب منها كتلة تسمى في التاريخ حضارة (مالك بن نبي1986 ص58).

عوالم النهوض والبناء في حياة المجتمع الإسلامي

فنمط الإنسان القادر على النهوض الحضاري هو الإنسان المسلم الجديد الذي تجاوز فكر ما بعد الموحدين وادر كان مشكلة الأمة هي ثقافية وحضارية تتعلق بالإنسان فالتغيير يكون باستئناف مسيرة الحضارة الإسلامية الأولى قبل الانحراف ويكون التغيير وفقا لقاعدتين:

(ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم).

(لا يصلح أخر هذه الآمة إلا بما صلح به أولها).

أما الأداة أو الوسيلة في ذلك فهي التربية الاجتماعية والتي تغير الإنسان وتعلمه كيف يعيش مع اقرانه وتكون هذه التربية وفق الخطوات التالية (علي بودربالة، 2005 ص 110-116):

- إعادة صياغة الإنسان المسلم وفق المبدأ القرآني.

الإنسان هو كائن طبيعي خلقه الله ووضع فيه تكريمه وفي نفس الوقت هو كائن اجتماعي تعرض لنوائب الدهر وطوارئ الزمن بعد دولة الموحدين. وإعادة صياغة المسلم معناه إعادة تنظيم طاقته وتوجيهها وفق المبدأ القرآني ومن الناحية العملية فان صياغة المسلم الجديد معناه ان نعيد إليه ترتيب أفكاره وتوجيه ثقافته بحيث يصبح هناك انسجام بين أفكاره وأفعاله وأقواله وعواطفه.

ولكن لما كانت المشكلة في نظر مالك بن نبي نفسية واجتماعية فان صياغة الفرد لا تكفي ولا تعطيه الفعالية في عمل اجتماعي تاريخي مشترك ما لم نعد النظر في شبكة العلاقات الاجتماعية الأخلاقية أيضا.

- إيجاد شبكة علاقات اجتماعية وفق نفس المبدأ.

إن أثار الفكرة الاسلامية في صفاتها وطبيعتها تحمل بالقوة ما سيظهر عليها من أثار نفسية واجتماعية...، فالفكرة الاسلامية هي مجموعة القيم النفسية والاجتماعية التي ستوجد نوع المجتمع الذي سينسجم مع طبيعة هذه الفكرة ويكون نتاجا لها، فالعلاقة الاجتماعية هي ظل العلاقة الروحية في المجال الزمني فالعلاقة بين الرابطة الدينية والرابطة الاجتماعية علاقة قوية فكلما قويت الأولى قل الفراغ الاجتماعي وكلما ضعفت ازداد الفراغ الاجتماعي وهنا يبرز التأثير الايجابي للفكرة حيث توجه طاقة الفرد ونشاطه من حاجات فردية الى غايات اجتماعية تجعل المجتمع يؤدي وظيفة تاريخية كنشاط مشترك وهنا تبدو الفاعلية أكثر وما يظهر من أعمال مشتركة هي ثمرة هذه الشبكة الاجتماعية القيمية.

- **بعث الفاعلية في المجتمع**

إن العاملان السابقان في نظر مالك بن نبي لا يكفيان لبعث الفعالية ما لم يتجسدان في فعلا في عمل وسلوك داخل المجتمع ومن هنا يلجا مالك بن نبي إلى ما يسمى بالظرف النفسي والاجتماعي او حالة الشعور بالتحدي وهو التوتر وهو حالة نفسية اجتماعية تنشا في ظروف معينة تكثف من النشاط وتدفع به إلى أسمى الغايات وهذا السبب هو الذي دفع المسلمين الى التضحية ونكران الذات أيام بدر.

فلكي يتحقق التغيير في محيطنا يجب أن يتحقق أولا بأنفسنا وذلك وفق ثلاث شروط:

ان يعرف نفسه ويعرف الآخرين وان يعرف الآخرين بنفسه ولكن بالصورة المحببة التي أجريت

عليها كل عمليات التغيير بعد التقية من كل رواسب القابلية للاستعمار والتخلف.

خلاصة

إذن التغيير في فكلا مالك بن نبي هو تغيير في النفس اولا لكي يحدث التغيير في المجتمع فلا بد أن أولا أن نحصن أنفسنا من القابلية للاستعمار والانبهار بكل المنتجات المادية والفكرية للغرب وان نتبنى الفكرة الإسلامية اعتقادا فعلا وعملا حتى يتسنى لنا تشكيل القيم النفسية والاجتماعية التي ستوجد نوع المجتمع المنسجم مع طبيعة هذه الفكرة ويتحقق ذلك عن طريق التربية الاجتماعية.

المحاضرة الثالثة عشر

التغير الاجتماعي في العالم العربي (الثورات)

لقد استشرف جيف غوين انه في المستقبل سيكون هناك عدد ادني من الحركات التي تسعى إلى إدخال تعديل جذري على المجتمعات بالاستيلاء على سلطة الدولة عبر الوسائل غير البرلمانية من دون ان تكون عنيفة بالضرورة، فيما يزداد عدد الحركات الشعبية للعدالة الاجتماعية (جون فوران، 2007ص 18)

1- <u>تعريف الثورة</u>

وتعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها:"التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وإيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية (شعبان الطاهر الأسود، 2003 ص 47)

اما جيفري بيج paige فيقترح تحديدا جديدا للثورة بأنها تحول سريع وأساسي في فئات الحياة الاجتماعية والوعي والافتراضات الماورائية التي ترتكز عليها هذه الفئات وعلاقات القوة التي يعبر عنها كنتيجة للقبول الشعبي الواسع النطاق للبديل الطوباوي للنظام الاجتماعي الراهن (جون فوران 2007 ص 18)

2- <u>أسباب الحركات الاجتماعية الثورية</u>

من أهم أسباب الثورات:

- <u>التخلف الاقتصادي:</u>

تيلمان ايفرز في كتابه السلطة البرجوازية في العالم الثالث" يرى ان ثمة أسباب نوعية خاصة للعنف تكمن جذورها في الأزمات الخاصة بالتأخر الاقتصادي وترتبط بوجهيها المركزيين المتجسدين في التناقض بين شروط الإنتاج الرأسمالي التي يتباين نموها تباينًا واسعًا , سوا ء ء قي العلاقة مع السوق العالمية أم في العلاقة مع القطاعات. المختلفة داخل البلد (ايفرز، ت،1987 ص63)

فالتأخر الاقتصادي بما يرافقه من انخفاض في مستوى الدخل والمعيشة للسواد الأعظم من الشعب وقلة فرص العمل والدولة أو النخبة الحاكمة نتيجة للتأخر الاقتصادي وسوء استخدام الموارد وتعجز عن

حل المشاكل الاجتماعية ما يمهد لظهور حركات ثورية ضدها.

ويعرب جيف غدوين ان الدعم الشعبي للثورة لا ينبع كثيرا من الرؤى الجذابة للمستقبل، بل من القناعة المشتركة الى حد واسع بان الوضع الراهن لا يحتمل بكل بساطة (جون فوران 2007 ص20)

ان الضعف الاقتصادي في البلدان النامية في سياق اندماج اكبر في السوق العالمية والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة بالإضافة الى انتشار مستوى تعليمي أعلى قد تؤدي الى تهديدات مستمرة لاندلاع نزاعات وثورات اجتماعية واسعة النطاق. اما فشل انتشار ديمقراطية أصلية فسيساهم في التورط المستمر للطلاب والشباب في مقاومات سياسية في البلدان النامية وهم دوما في طليعة المقاومات المطالبة بإحلال الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في العالم الثالث وفي الجزء الأخير من القرن العشرين (جون فوران 2007ص 98)

- غياب مظاهر التفاعل والتكامل السليم بين الدولة والمجتمع

مصطفى حجازي في وصف طبيعة العلاقة هذه بين الدولة والمواطن في المجتمعات المتخلفة بقوله" :علاقة الإنسان مع السلطة في المجتمع المتخلف وعلاقة هذه معه خاصة جدًا .السلطة لا تعرف من أسلوب للتعامل سوى الإرهاب والقمع، سوى الإخضاع دون وتأخذ طابعًا ماديًا .البنية الاجتماعية التي تنتج عن هذه الوضعية جامدة متصلبة لا تتضمن أي صمامات أمان أو أي تقنية للعدوانية.

التي لابد أن تتراكم .ولذلك فإن هذه. العدوانية لابد متفجرة في الخارج أو الداخل تبعا لًلظروف (حجازي، مصطفى،1986 ،ص202).

ويرى جون فون انه ستستمر الثروات بدون شك بالاندلاع في تلك المجتمعات المتميزة بمزيج من الظلم الاقتصادي والتطرف السياسي والقمع الذي دول ضعيفة أو أصبحت ضعيفة (جون فوران، 2007 ص 78).

-طبيعة الدور الذي يقوم به المثقفون في الحياة الاجتماعية والسياسية

ومدى حضورهم واتساع الحيز المعطى لهم للمشاركة في صنع القرار السياسي وطبيعة علاقتهم بالسلطة وعلاقتها بهم.

4- الأزمات المفجرة للغضب العربي والتمرد الشبابي

يرى الدكتور سعود المولى2011 أن هناك مجموعة من الأزمات فجرت تمرد الشباب وهي:

- أزمة فقدان العدالة والتوازن والكرامة في العلاقات الدولية: وهي تفاقمت منذ أحداث 11 أيلول والتطورات اللاحقة التي ساهمت في دفع العداوة الكامنة بين العالم العربي والغرب، ولا سيما الولايات المتحدة، إلى حدها الأقصى. وقد استفادت الاتجاهات الأصولية المتطرفة من هذه الأزمة لاكتساب شرعية شعبية في مجتمعاتنا. إن انحياز الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة، لإسرائيل، واعتماده سياسة «الكيل بمكيالين»، هما جوهر الأزمة القائمة بين العالمين العربي والغربي، والتي أدت فيما أدت إليه إلى إعاقة التطور في بلادنا..

- الأزمة الناجمة عن العجز عن بلورة مشروع حضاري يؤمّن مصالحة المجتمعات العربية مع الذات ومع العصر. فالعالم العربي يُعاني من مخاض حضاري عميق. فهو عالم يبحث عن ذاته، وعن صيغة لوجوده، وعن موقع له في عالم اليوم يستطيع من خلاله أن يكون عنصراً إيجابياً في صنع الحضارة الإنسانية، انطلاقاً من أصالة هويته وفرادة تراثه.

- أزمة التنمية في العالم العربي: وصف تقرير منظمة العمل العربية الذي صدر في نهاية عام 2008 الوضع الحالي للبطالة في المنطقة بأنه الأسوأ بين جميع مناطق العالم من دون منازع، وأنه في طريقه لتجاوز كل الخطوط الحمراء. ويشير التقرير إلى أن المنطقة العربية قد احتفظت بأعلى معدلات نسب البطالة بين الشباب على مستوى العالم بنسبة فاقت الـ25%...وقد اعتمد تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية العربية لعام 2009 هذه الوقائع، وأشار إلى أن 65 مليون عربي يعيشون في حالة فقر، مؤكداً أن البطالة تعدّ من المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان العربية. وجاء في التقرير الصادر في بيروت يوم الثلاثاء 2009/7/21 أن معدلات الفقر العام تتراوح بين «28.6% و30% في لبنان وسوريا في حدها الأدنى ونحو 59.9% في حدها الأعلى في اليمن ونحو 41 % في مصر..

- أزمة الديموقراطية في العالم العربي حيث أن الإنسان لا يستطيع ممارسة حقه في توليد السلطة ومحاسبتها..في الأساس تعاني مجتمعاتنا من تعذر إقامة أنظمة حكم ديموقراطية قائمة على حكم القانون والمشاركة الشعبية وقادرة على رسم السياسات الإنمائية وتوفير رقابة حقيقية على تنفيذها على أسس المساءلة والشفافية.

– غياب التنوع في البنية الاقتصادية بسبب الاتكال على عائدات النفط الخام والغاز، وتضخّم الاستدانة الخارجية، وتفشي ظاهرة الإهدار، والاندفاع المحموم في شراء السلاح، فضلاً عن انتشار الفساد بجميع أنواعه من رشى وسرقات وعمولات مشبوهة وهو السبب الأكثر وحشية وهمجية في مجتمعاتنا.

– أزمة الحرية في العالم العربي حيث تحوّل هذا العالم إلى «سجن كبير» تعيش وتموت بين جدرانه العالية أجيال وأجيال لم يعط لها حق المشاركة في تقرير مصيرها وتحقيق ذاتها؛ أجيال تنظر إلى العالم فتراه في حركة دائمة يتقدم حيناً ويتراجع أحياناً، بينما الزمن، زمنها، هو زمن معلق يحرسه الخوف، الخوف من كل شيء، ما دفعه إلى التخلي عن حقه في حياة طبيعية وعطلت حسه النقدي.

– إن العامل الحاسم من بين كل العوامل الرئيسية والأساسية التي سمحت بنجاح تلك الحركات يبقى عامل الوضع الإقليمي–الدولي الجديد.

ففي العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين ظهرت تحولات جديدة كان لها أثر إيجابي بالإجمال على الحراك الاجتماعي العربي:

* لقد صار التدخل الدولي (الإنساني والسياسي لحماية الشعوب أو الأقليات أو الديموقراطية وحقوق الإنسان) سمة رئيسية في العقدين الماضيين لا يجوز التقليل من شأنها أو غض النظر عن معانيها ودلالاتها..

* بروز مفهوم وفكرة المجتمع المدني وشيوع ممارستها في البلاد العربية..

* التحول الديموقراطي في أوروبا الشرقية حيث سقط جدار برلين وانهارت كل دول الاستبداد الشيوعي في لمح البصر، وتهاوت الأحزاب التي كانت تحمل هذا الفكر.

* بروز فكرة التدخل الإنساني والمسؤولية الأخلاقية والمعنوية للمجتمع الدولي في حفظ الأمن والاستقرار والعدالة وحقوق الإنسان.. وشيوع ممارستها عملياً في نماذج من التدخل المباشر كما في يوغوسلافيا السابقة وفي بعض بلدان أفريقيا.

* بروز فكرة العدالة الدولية وتطبيقها من خلال تفعيل محكمة لاهاي الدولية والمحاكم الخاصة بمحاكمة مجرمي بعض البلدان مثل يوغوسلافيا السابقة وسيراليون ولبنان.

* بروز نموذج إسلامي ديموقراطي يجمع ما بين الإسلامية التقليدية والعلمانية المعاصرة وهو

تركيا..وتأثير ذلك على وعي وسلوك الطبقات الوسطى في بلادنا؛ مع فشل النماذج الإسلامية الثورية في توليد مشروع قابل للحياة والتطور وما حملته هذه النماذج من أخطار مباشرة وغير مباشرة على الوطن العربي.

مع هذه الأسباب بدأت إرهاصات لما يمكن تسميته حركات اجتماعية في منطقتنا مثل تشكل مجموعات مناهضة العولمة في عدة دول، واتساع ثقافة الاحتجاج والاعتراض والمطالبة: كما صارت الحركات الاحتجاجية أكثر تنظيماً وبلورت قياداتها الجديدة الشابة وشعاراتها ووسائل عملها..

3- <u>تحليلات في الثورات العربية</u>

تنوعت التحليلات التي قدمها المفكرون والمحللون للثورات العربية ومن هذه القراءات:

<u>سمير أمين</u>

في كتابه العالم العربي ضمن المدى الطويل، هل هو ربيع عربي حقا؟، (هاشم صالح، 2013 ص 319).

هذه الثورات غيرت النظام الاجتماعي الداخلي للبلدان العربية كما غيرت مكانة هذه البلدان داخل الساحة السياسة الإقليمية والعربية، إنها لا تهدف فقط إلى إزاحة الدكتاتوريات عن الحكم وتهدف أيضا إلى تغيرات ضخمة على المدى البعيد.

إنها صرخة غضب ضد التفاوتات الاجتماعية الفاحشة بين الأغنياء والفقراء داخل البلدان العربية وصرخة غضب ضد النظام الاقتصادي العالمي الجائر لإخراج العرب من التبعية للغرب الذي ينهب ثرواتها.

وعلى الصعيد السياسي هي صرخة احتجاج ضد املاءات السياسة الأمريكية والأطلسية على العرب.

وتهدف إلى دمقرطة المجتمع العربي وتحقيق العدالة الاجتماعية ولهذا السبب فإنها ستدوم سنوات لان مطالبها لن تتحقق فورا بل على المدى الطويل.

جان بيار فيليو

في كتابه الثورة العربية، عشرة دروس مستخلصة من الانتفاضة الديمقراطية (هاشم صالح 2013 ص 319).

استخدم الثورة كمفردا وليس جمعا لان هذه الثورة العربية ليست إلا امتدادا لحركة النهضة العربية للقرن 19 التي كانت ذات أبعاد وحدوية عربية أكثر من الثورات الحالية المحكومة بظروف كل دولة على حدة.

ويرى أن الأنظمة الملكية هي الأكثر مناعة تجاه الانتفاضات نظرا إلى المشروعية التاريخية الطويلة التي تتمتع بها وجعلتها رمزا يتحلق حوله الشعب بمختلف فئاته مثل النظام الملكي المغربي والسعودي وبدرجة اقل النظام الملكي الأردني لأنه حديث العهد قياسا بسابقيه.ويتلخص البرنامج السياسي لهذه الانتفاضات في النقاط التالية:

- المطالبة بالشفافية وكره التعتيم وانغلاق الأنظمة على ذاتها واستفرادها بالقرار.
- كره الشعب للفساد ومظاهر المحسوبية والرشوة واستغلال المنصب.
- المطالبة بالعدالة الاجتماعية واقتسام الثروة التي أصبحت حكرا على السلطة.
- المطالبة بالانتخابات الحرة لا المزورة بمعنى ان الشعب متعطش للحرية والديمقراطية.

نظرية المؤامرة

من أنصارها ميزري حداد في كتابه الوجه المخفي للثورة التونسية، الأصولية والغرب تحالف محفوف بالمخاطر الكبرى 2011.(هاشم صالح 2013 ص 120-132).

يرى الكاتب أن انتفاضات الربيع العربي ليست عفوية إلى الحد الذي يصورونه لأنه يمتلك وثائق تثبت أن الأجهزة السرية الأمريكية بدأت منذ 2008 بتدريب الشباب العربي على كيفية تفجير الثورات عن طريق الفيسبوك الأجهزة المعلوماتية الحديثة إضافة إلى البروباغاندا الهائلة التي تمارسها قناة الجزيرة يضاف الى ذلك ان اوباما ضغط على قادة الجيش للتخلي عن بن علي ومبارك.

وبالتالي فالربيع العربي خطط له من قبل ووقع الجميع في الفخ دون أن يدري ويرى أن هذا الربيع سيتحول إلى خريف بل شتاء أصولي قارس، فالمستفيد الوحيد الذي سيقطف ثماره هي الحركات

الاسلاموية.

على الرغم من تأكيده على لنظرية المؤامرة إلا انه يعتر أن هناك عوامل موضوعية ساهمت في انفجار الربيع العربي فحكم الاستبداد المخابراتي للحزب الواحد أو حتى للعائلة الواحدة على الصعيد السياسي،والفساد والرشوة والمحسوبية على المستوى الاقتصادي والبطالة الكبيرة التي تصيب الشباب العربي من جهة ثالثة. وبالتالي الأرضية كانت مهيأة للانفجار.

ويختتم المؤلف كلامه قائلا بأنهم يريدون إقناعنا بان كل هذه الثورات عفوية بان هذه الفتنة الكبرى شيء جيد بالنسبة للعالم العربي، ولكن وراء هذا الانتشاء بالحرية والفرح بالديمقراطية يقبع شبح ثلاث مخاطر قاتلة: الأصولية الظلامية الفوضى الشاملة وفقدان السيادة الوطنية لمصلحة الأجانب.

لا بد أن يدرك العرب أن هناك ماهو اخطر من الديكتاتورية: الفوضى الشاملة بعد انهيار الدولة، وماهو اخطر من الفوضى الشاملة الحرب الأهلية وماهو اخطر من الحرب الأهلية عودة الاستعمار.

الحل في راي هاشم صالح

يرى المؤلف (هاشم صالح 2013 ص 225-227) أن الربيع العربي كشف بشكل غير إرادي عن كل التناقضات العرقية والطائفية التي يعج بها العالم العربي شرقا وغربا أقباط ومسلمين، شيعة وسنة، عرب وأكراد...وأصبح الناس مرعوبين من اندلاع الحرب الأهلية.

وللتصدى لمشروع سايكس بيكو جديد يكون أفضل حل هو الدولة الفيديرالية، ينبغي التخلي تدريجيا عن وهم الدولة الموحدة الأحادية التي لا تحتوي على أي تنوع واختلاف دولة مشكلة من دين واحد أو حتى مذهب واحد وعرق واحد ولون واحد هذا مستحيل...الثقافة العربية على مر التاريخ غير متعودة على قبول الاختلاف ومع ذلك فإننا نريد أن نكون ديمقراطيين.

ويتساءل لماذا الخوف من كلمة فيديرالية هي تقي من التقسيم الكامل لو طبق هذا النظام الفيديرالي على دول المشرق العربي لخفت المشاكل والحساسيات ولما شعر احد بالظلم والقهر لأنه محكوم مباشرة بأشخاص بعيدين عن منطقته ولا يدركون خصوصيتها ولا يفهمون مشاكلها الداخلية جيدا.

6- الثورة التونسية نموذجا

لقد كشفت تجربة الثورة في تونس ان الثورة قادها شباب غير مهووس بالسياسة وغير منخرط في

صفوفها لكنه يتمتع بمستوى كبير من الوعي والثقافة السياسية وتفطن إلى الفراغ القانوني الذي سيستغله النظام بشغور منصب الرئيس وبقي مرابضا في الشوارع.

كما أن هذه التجربة بينت درجة العفوية ودرجة التنظيم اللذان ميزا تحركات الشباب.فخلف العفوية التي تبدو على سطح الحراك قدر مذهل من التنظيم... إن إخراج كل تلك الحشود الشعبية إلى الشوارع وصوغ شعارات حراكها إنما هو فعل تنظيمي بامتياز(عبد الاله بلقزيز، 2012 ص 42)

المحطات التي مرت بها الثورة التونسية

المحطة الأولى

مثلت ثورة تونس أول ثورة اجتماعية وشعبية حقيقية في التاريخ العربي المعاصر لم يقدها جيش او طائفة اومذهب او قبيلة... وإنما مجتمع مدني حي ومندمج.

اتت على نظام ديكتاتوري وعلى رمزه البوليسي الذي حكم البلاد والعباد بالقهر ردحا من الزمن قارب الربع قرن. وثورة تونس لم تكتف بفرار الدكتاتور لان هذا غير كاف لإخراج البلاد من عهده الظلامي، وقد استمر فعل الثورة في الشارع بالزخم عينه وقد كان تقدير شباب الثورة صحيحا فما هي إلا ساعات حتى نصب الوزير الأول في الحكومة المنحلة محمد الغنوشي نفسه رئيسا مؤقتا طبقا لأحكام الفصل56 من الدستور، وقد عد هذا التنصيب لدى الشارع التونسي المنتفض اغتصابا للسلطة التي استعادها الشعب بدمائه، فما كان من جمهور الثورة إلا أن عاد إلى الشارع مستأنفا ثورته (عبد الاله بلقزيز 2012 ص 29-30).

المحطة الثانية

وهي لحظة النضال من اجل صون مكتسبات التغيير وأنها لحظة الانتقال من هدف النضال من اجل الإطاحة بالرئيس إلى هدف الإطاحة بالنظام السياسي الذي حاول العودة إلى صدارة المشهد بعد بن علي موحيا وكان معركة الشعب كانت مع رجل فرد وليس مع نظام سياسي، إنها طريقة لتبرئة نظام من جرائم فرد وهي طريقة مفضوحة للالتفاف على مكتسبات الثورة وإجهاضها.

من الدستور وسارعت إلى نقل المسالة إلى مقتضى الفصل 57 بعد فتوى من المجلس الدستوري بوجود حالة من الفراغ في منصب رئاسة الجمهورية لتسلم السلطة الانتقالية لرئاسة مجلس النواب(عبد

الإله بلقزيز 2012 ص 30-31).

المحطة الثالثة

مطلب إخراج التجمع الدستوري الحاكم من السلطة والسياسة الذي بدا في صورة احتجاج على مشاركة وزراء منه في الحكومة الانتقالية وتطور إلى المطالبة بحله وكان ضغط الشارع قويا مما أدى الى بروز تجاوب اضطراري مثل استقالة الوزير الأول محمد الغنوشي والرئيس المؤقت فؤاد المبزع من التجمع الدستوري الديمقراطي إلى إعلان كل منهما اعتزام الحكومة الانتقالية الإقدام على إجراءات الفصل التام بين الحزب والدولة بما في ذلك استعادة أملاك وأموال الدولة التي منحت للحزب في عهد بن علي ولم تصرف هذه الجراءات الشارع التونسي من المطالبة بحل حزب النظام.(عبد الإله بلقزيز2012 ص 31)

المكتسبات التي حققتها الثورة

حققت الثورة في فترة وجيزة قدرها ستة أيام مجموعة من المكتسبات هي (عبد الاله بلقزيز2012 ص 31-32)

- إسقاط بن علي وإجباره على الفرار وبعض عائلته إلى خارج البلاد.
- حل أجهزة أمنه الخاص الرئاسي التي كانت تمثل دولة داخل دولة.
- وضع اليد على الأملاك العامة المسروقة من الشعب باسم الرئيس وزوجته وصهره وقرابته.
- تشكيل حكومة ائتلافية لإدارة الفترة الانتقالية.
- الاتفاق على الإصلاح السياسي والدستوري.
- التحقيق في ملفات الفساد.
- الاتفاق على محاكمة المسؤولين عن القمع في العهد الديكتاتوري والترويع وبث الفوضى بعد نجاح الثورة.
- فك الارتباط بين الحزب والدولة.
- الترخيص للأحزاب والصحف الحرة.
- التحضير لانتخابات نزيهة بإشراف هيئة مستقلة.
- الاتفاق على إعلان عفو عام تشريعي على المعتقلين السياسيين والمغتربين.

المحاضرة الرابعة عشر

الإعلام والتغير الاجتماعي

سنعالج في هذا الدرس إشكالية مفادها ماهو دور الإعلام في التغير الاجتماعي؟ وماهي تجليات هذا الدور في مجال الحياة الاجتماعية للمجتمع.؟

مفهوم الإعلام

يشير مفهوم الإعلام إلى عملية الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة من خلال التواجد السريع في مكان الحدث والحصول على المعلومات بصورة متعمقة ثم نقل هذه المعلومات إلى الآخرين من خلال الوسائل المتعددة وبالطريقة المناسبة. (حسن أبو زيد، ص 3)

الإعلام والتغير الاجتماعي

يقوم دور الإعلام في التغير الاجتماعي على أربعة ركائز(عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد عربي 2007 ص 59-60).

- الاعتراف المتزايد بدور وسائل الإعلام في المجتمع من هنا تأتي التوعية بهذا الدور مع الانتباه للفروق الرئيسية لدور الإعلام طبقا لطبيعة المجتمعات واحتياجاتها الإعلامية.
- اختلاف الاحتياجات الإعلامية لمختلف المجتمعات فالدول النامية تواجه مشاكل خاصة لا بد ان يعالجها ويساهم في مقاومتها فالإعلام يقوم بدور أساسي في تحقيق تطور هذه المجتمعات عن طريق ما ينقله من أفكار وقيم تسهم في رفع مستوى أفرادهم الفكري والثقافي وفي تنمية وتدعيم قدراتهم.
- عدم وجود حدود لجدوى وسائل الإعلام في التنمية الوطنية فالعبرة تكمن في الدور الذي يمكن ان تؤديه هذه الوسائل لخدمة التنمية الوطنية واستخدامها ايجابيا لإحداث التغير الاجتماعي المنشود.
- من الضروري أن نتبين الفروق بين المجتمعات التقليدية والحديثة والتي تمثل المجال التي تعمل فيه وسائل الإعلام ونؤدي دورها وفقا لطبيعة المجتمع ونوعية مشكلاته ودرجة استجابة الأفراد لمتطلبات التنمية.

اهتمت الكثير من الأبحاث والدراسات بفحص العلاقة بين وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال الحديثة وعمليات التغير الاجتماعي والثقافي، ذلك بالنظر إلى قوة هذه الوسائل وأهميتها المتزايدة، في مختلف مجالات الحياة،وتأثيراتها الظاهرة والكامنة على الفرد والمجتمع.

من خلال تحليل الباحث جوزيف كليبر kleber عن بعض الدراسات التي تمت عن تأثير وسائل الإعلام والاتصال على المجتمع خرج ببعض التعميمات (احمد عبدلي 2013-2014 ص34-35) منها:

- أن وسائل الإعلام ليست عادة السبب الكافي أو الضروري لإحداث التأثير في الجماهير. ولكنها تعمل مع ومن خلال بعض العناصر والمؤثرات الوسيطة.
- أن طبيعة العناصر الوسيطة تجعلها تعمل على عل وسائل الاتصال عنصرا مساعدا وليست السبب الوحيد في تدعيم أو تقوية الاتجاهات الموجودة.

- في الأحوال الخاصة التي تساعد وسائل الاتصال فيها على إحداث التغيير تسود حالتين:

- أن العوامل الوسيطة لا تعمل وبذا يصبح تأثير الاتصال فيها مباشرا.

- أن العوامل الوسيطة التي تميل عادة إلى تدعيم وتقوية الاتجاهات الموجودة تساعد هي نفسها على إحداث التغير.

علاقة الإعلام بالتغير الاجتماعي

يرتبط الإعلام ارتباطًا وثيقاً بالتغير الاجتماعي , وما ينشأ عنه من مشكلات تؤثر في درجة تماسك المجتمع.و تتجلى علاقة الإعلام بالتغير فيما يلي(حسن أبو زيد، ص 31):

- تدعيم اتجاهات التغير الايجابية التي تعبر عن الوجدان الاجتماعي والثقافي السائد وتعديل مسارها وتوجيهها بحيث تصبح قوة مدعمة لتقدم المجتمع وتحقيق أهداف المجتمع والحفاظ على تماسك المجتمع.
- مقاومة اتجاهات التغير التي من شأنها إحداث الخلل والتصدع ببناء القيم والذي يرى فيه الأفراد حاضرهم ومستقبلهم الذي يتطلعون إليه.
- تفسير اتجاهات التغير المختلفة وأنماطه الداخلية والخارجية والكشف عن اتجاهات التغير حتى

يكون أفراد المجتمع على وعي بعمليات التغير الاجتماعي التي تحدث في المجتمع.

دور الإعلام في عملية التنمية:

1- الإعلام وتحقيق الوعي بأهمية التنمية:

هناك شبه إجماع بين العلماء على أن وسائل الإعلام يمكن أن تهيئ المناخ الصالح والصحي للتنمية والتغير, فهي تتيح الانفتاح على العالم وتبرز ما أحرزته الدول المتقدمة من تقدم في كافة المجالات. كما توسع من أفق الأفراد وتزيد من حصيلة معلوماتهم وقدر ثقافتهم.

كما تلعب وسائل الإعلام دورا هاما ومؤثرا في عملية الإقناع واتخاذ القرار (حسن ابو زيد،ص 34)

يمثل الإعلام تعبيرًا موضوعيا عن عقلية الجماهير وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت , فهو أداة للمخاطبة مع المستويات العقلية المختلفة.

ولكي ينجح الإعلام في تحقيق الوعي بأهمية التنمية ينبغي أن يتحلى بالموضوعية والصدق والأمانة في جمع البيانات من مصادرها الأصلية وان يقدم الحقائق.

فوسائل الإعلام التقليدية والحديثة يجب أن تعمل من أجل تهيئة المجتمع وأفراده على قبول برامج التنمية والتكيف معها. ويكون لتلك الوسائل دور مهم في التوعية بأهمية المشاركة في التنمية, ويتم ذلك بالجمع بين وسائل الإعلام الجماهيرية كالراديو التليفزيون والوسائل المباشرة عن طريق الاتصال الشخصي وبخاصة في المجتمعات التقليدية والمستحدثة التي تخضع لعملية التنمية.

2-الإعلام وقضية الأمية:

يقوم الإعلام بدور مساعد ومهم في مجال التعليم ومحو الأمية على المستوى المجتمعي والمحلي، حيث تقع المسئولية الرسمية على أجهزة التعليم والتدريب. ولا بد أن ترتبط برامج محو الأمية بأولويات التنمية ويتحدد دور الإعلام في محو الأمية في:

نشر المشكلة والتعريف بأبعادها وخطورتها على التنمية وحث المثقفين والمتعلمين على المشاركة والتطوع في العمل في برامج محو الأمية وتوعية الأميين أنفسهم على السعي نحو التعلم والتخلص من الأمية ولما كانت نسبة الأمية مرتفعة في البلاد النامية وبخاصة في المجتمعات الريفية، فإن الخطوة الأولى في إعداد المجتمع للتنمية تكون بالعمل على إعداد برامج مناسبة للتعليم ومحو الأمية ويزداد بذلك

دور وسائل الإعلام في الدول النامية.

3-الإعلام وقضية الوعي الصحي:

تمثل الصحة ركنا أساسيا ومهما من أركان التنمية فلا يمكن أن تقوم برامج تنموية حقيقية دون الاهتمام بالجانب الصحي،فالذين ينفذون برامج التنمية ويستفيدون منها في نفس الوقت هم الأفراد وهؤلاء الأفراد ينبغي أن يتمتعوا بصحة جيدة ويعني ذلك ضرورة وجود وعي صحي عالٍ لديهم بأسباب الأمراض وكيفية مواجهتها (حسن أبو زيد،ص 35.)

وانطلاقا من أهمية الصحة ودورها في عملية التنمية , فإن وسائل الإعلام تلعب دورا هاما في رفع الوعي الصحي بين المواطنين، وقد أشارت الدراسات إلى أن الحملات الإعلامية التي تقوم بها وسائل الإعلام وخصوصًا التليفزيون والخاصة بالتطعيم وتنظيم النسل حافظت على صحة الأمهات والأطفال.

وكشفت الدراسات أيضًا عن أن وسائل الإعلام وخاصة التليفزيون تسهم في نشر الوعي الصحي في المجتمع وزيادة المعلومات الصحية السليمة لدى الأفراد، والتوعية بتجنب الإصابة بالأمراض المعدية من خلال الاهتمام بالصحة العامة ونظافة البيئة التي تتضمن النظافة الشخصية ونظافة المنزل والشارع.

الإعلام والتنمية الاقتصادية:

يمثل الجانب الاقتصادي في التنمية بعدًا هامًا في رفع مستوى معيشة الأفراد وزيادة مستوى دخولهم وذلك من خلال الاهتمام بالأنشطة الاقتصادية كالزراعة أو الصناعة أو المشروعات التجارية المتعددة، ففي مجال الزراعة يمكن أن تلعب وسائل الإعلام دورًا مهمًا في تقديم الأفكار الجديدة والسليمة المتعلقة بالزراعة التي يمكن أن يستفيد منها المزارعون في الدول النامية، كالتوعية بأهمية استخدام الآلات والأدوات الجديدة في الزراعة وضرورة تعلم طرق استخدامها وإدارتها والتوعية بمقاومة الآفات والأمراض الزراعية.

و بالإضافة إلى ما سبق، فإن وسائل الإعلام تلعب دورًا هامًا في النواحي الأخرى للتنمية، ومنها:

- المساهمة في نقل التراث الشعبي وتنميته وإبراز الجوانب الإيجابية وإضاءتها ومحاولة القضاء على الجوانب السلبية.

- ويمكن أن يساهم الإعلام في رصد المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات واقتراح

الحلول لها.

-يتكشف لنا بوضوح الدور المهم الذي يمكن أن يقوم به الإعلام في قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية. الأمر المهم الذي ينبغي الإشارة إليه في هذا الصدد هو ضرورة أن يكون هناك تعاون علمي منظم بين رجال الإعلام وعلماء الاجتماع والنفس والأنثروبولوجيا من أجل التخطيط السليم لكي تؤدي الرسالة الإعلامية دورها في تنمية المجتمع،فلا يمكن أن تؤدي هذه الرسالة دورها بدون أن يكون هناك وعي بطبيعة البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع , وهذا ما يقوم به العلماء الاجتماعيون في مختلف تخصصاتهم العلمية(. حسن ابو زيد،ص36).

خلاصة

من الواضح أن لوسائل الإعلام المقدرة على تشكيل الآراء والاتجاهات وتعديلها، بطرق وأساليب متنوعة منها الإقناع بمختلف أشكاله وتشكيل الرأي العام،كما أنها تتدخل في صلب العمليات الاجتماعية لتوجيهها، وتستمد قدرتها من إمكانيتها النشر والبث والإذاعة على نطاق جماهيري واسع،للحقائق والمعلومات والمعارف ومختلف أشكال الثقافة.

المحاضرة الخامسة عشر

العولمة والتغير الاجتماعي

تعد العولمة من أهم التغيرات العالمية المعاصرة بكل ما تحمله من تجليات وحقائق ومخاطر وتأخذ أهميتها من الانعكاسات والآثار الجمة التي تنتج عنها والتي تؤدي إلى تداعيات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية على كل أنظمة العالم مما أثار خفيضة العلماء والباحثين للبحث عن السبل الكفيلة بالتخفيف من أثارها وإضرارها باعتبارها حدث واقعي لا يمكن تجنبه.

وظاهرة العولمة ليست ظاهرة جديدة، حيث إن الحضارات الكبرى شهدت محاولات للتوسع واكتساح الحضارات الأخرى التي لم تكن تراها في مستوى البقاء والاستمرار.

تعريف العولمة

العولمة في دلالتها اللغوية هي جعل الشيء عالميا بما يعني ذلك من جعل العالم كله وكأنه في منظومة واحدة متكاملة وهذا هو المعنى الذي حدده المفكرون بالغات الأوروبية للعولمة GLOBALIZATION في الانجليزية والألمانية و MONDIALISATION بالفرنسية. ووضعت كلمة العولمة في اللغة العربية مقبلا للدلالة على هذا المفهوم (عبد العزيز بن عثمان التويجي، ص 14)

ووفقا لإصدار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا oecd فان مصطلح العولمة استخدم لأول مرة عام 1985 من قبل تيودرلفت، عولمة الأسواق، واستخدمه لتوصيف التغيرات التي حدثت خلال الحقبتين الماضيتين في الاقتصاد الدولي.

وتأكيدا لهذا الرأي ذهبت سيلفيا اوستي 2001 من خلال عرضها لكتاب روبرت جيلبن(تحديات الرأسمالية العالمية) إلى أن كلمة عولمة ظهرت لأول مرة خلال النصف الثاني من الثمانينيات والآن أصبحت هي الكلمة المحورية أو كلمة السر في لغة العلاقات الدولية.

أما البعض الأخر إلى أنها استخدمت في قاموس اوكسفورد الانجليزي أواخر 1926 وتم التوسع في استخدامها خلال التسعسنيات (رضا عبد السلام، ص 25-26)

يلخصها برهان غليون في كلمتين كثافة انتقال المعلومات وسرعتها إلى درجة أننا أصبحنا نشعر

أننا نعيش في عالم واحد وموحد أو قرية كونية صغيرة , فهناك إذن اثر وتأثير متبادلان مستمران يؤديان إلى توحيد القيم وتوحيد الوعي وتوحيد طرائق السلوك وأنماط الإنتاج والاستهلاك أي إلى قيام مجتمع أنساني موحد (برهان غليون وسمير أمين، 2002 ص 21)

ويرى السيد يسن أن هناك ثلاثة عمليات تكشف عن جوهر العولمة العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى الجميع والثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول والعملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات (خليل نوري مسيهر العاني، 2009 ص 111).

وتعرفها نادية مصطفى بأنها عملية إرادية تعكس اتجاه نموذج حضاري للهيمنة بسبل إكراهية وقسرية على النماذج الأخرى ليس على الأصعدة الاقتصادية والسياسية فقط لكن على الصعيد الثقافي بالضرورة (خليل نوري مسيهر العاني 2009 ص 113).

ويفرق اسعد السحمراني بين العالمية والعولمة والأمركة فيرى أن:

العالمية تعني انفتاح الأمم على بعضها في إطار التواصل الحضاري وتبادل المعارف والاكتشافات وصياغة علاقات تقوم على أساس من الاحترام والحرية والتعددية. (اسعد السمحراني، 2000 بيروت ص 16).

أما العولمة فهي تعميم النمط الغربي الليبرالي الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وبذلك تكون العولمة المطروحة مشروعا استعماريا لكن طرحه يتم بشكل يخفي حقيقة المضمون(اسعد السمحراني 2000 ص 19)

فالعولمة هي مشروع أمركة يصل إلى درجة التعصب للنموذج الغربي وتعميمه وفرض سيطرته مع السعي إلى اختراق خصوصيات الغير وطمس السمات التي تتشكل منها شخصيات الأمم والشعوب الأخرى وهذا النموذج المدعوم بالتفوق المادي والثقافي يسخر كل انجازاته العلمية والتقنية وقدراته الاقتصادية وإمكانياته الإعلامية بل وقوته العسكرية إذ اقتضى الأمر ليفرض تصوراته الخاصة عن السلام والأمن والحرية وحقوق الإنسان وغيرها من المفاهيم(اسعد السمحراني 2000 ص 23).

أما محمد عابد الجابري فيرى أن العولمة هي ايدولوجيا صريحة تقوم على ثلاث ركائز(محمد عابد

الجابري،1997، 145):

- شلل الدولة الوطنية وبالتالي تفتيت العالم لتمكين شبكات الرأسمالية الجديدة والشركات العملاقة متعددة الجنسيات من الهيمنة عليها.
- توظيف الأعلام ووسائل الاتصال الحديثة في عملية الاختراق الثقافي واستعمار العقول وذلك بربط المثقفين وخاصة التكنوقراطيين بدائرة محدودة هي دائرة التسيير التي تصرف العقل عن أي شيئا أخر يقع خارجها فتجعل منه العقل الأداة وبهذا تسود النفعية الجديدة التي قوامها ابتكار الأدوات النظرية الكفيلة بتخفيض التوترات والصراعات واعتماد الحلول التقنية المعلوماتية.
- التعامل مع الإنسان في كل مكان تعاملا لا إنسانيا يحكمه مبدأ البقاء للأصلح والذي هو الناجح في كسب الثروة والنفوذ وتحقيق الهيمنة.

العولمة والتغير الاجتماعي

لقد أثرت العولمة بشكل كبير على مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية للبلدان.

1- فهي في وجهها الثقافي كما يراها عبد الإله بلقزيز فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات أنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف فيهدر سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها عملية العولمة... فهي لا تعني سوى سيطرة الثقافة الغربية على سائر الثقافات بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والتقانة في ميدان الاتصال وهي التتويج التاريخي لتجربة مديدة من السيطرة بدأت منذ انطلاق عمليات الغزو الاستعماري منذ قرون وحققت نجاحات كبيرة في الحاق التصفية والمسخ بثقافات جنوبية عديدة وبخاصة في إفريقيا وأمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية (خليل نوري مسيهر العاني، 2009 ص 120).

فالقول بسيادة ثقافة واحدة من خلال ثورة الاتصالات لن يعني شيئا سوى سيادة وهيمنة الثقافة والقيم الأمريكية على العالم ككل... كما أن القول بعولمة ثقافية يهدد بصورة اكبر دول العالم الإسلامي الذي تسوده ثقافة وقيم تختلف تماما عن تلك التي تسود الولايات المتحدة الأمريكية التي تعكس في اغلبها قيم الانحلال الديني والأسري وتروج لقيم المصلحة الذاتية قبل كل شيء (اسعد السمحراني 2000 ص 20).

وتذهب الدكتورة نعمات احمد فؤاد أن الغرب لا يريد تعميم النموذج الغربي فحسب بل إن هدفه الأساسي هو تشكيك أمم الحضارات العريقة في حضارتها ونفسها وعقائدها وتغريب إنسانها في أفكاره

ونماذج تعليمه (رأفت دسوقي، 2006 ص 36).

إن الاختراق الثقافي يستهدف السيطرة على الإدراك من خلال الصورة السمعية البصرية سعيا للتأثير في الوجدان والفكر والسلوك بالعمل على تنميط الذوق وقولبة السلوك في أنماط استهلاكية لأنواع محددة من المعلومات والسلع والترفيه يصبح من خلال التكرار السقف والمثل الأعلى لطموحات الإنسان(عواطف عبد الرحمان، ص 35).

إنها تقوم على ترويج نماذج ثقافية تعمل على خلق الانبهار بها وتساعد على القابلية للاستعمار مما دفع احد المعاصرين للقول أن أكثر ما يلفت الانتباه من ظواهر العولمة المدى الذي وصلته الثقافة الشعبية الأمريكية من الانتشار والسيطرة على أذواق الناس في العالم من موسيقى وتلفزيون وسينما كما أن النمط الأمريكي في اللباس والأطعمة السريعة وغيرها من السلع الاستهلاكية انتشرت على نطاق واسع بالأخص بين الشباب (اسعد السمحراني 2000 ص33).

ويرجع انتشار أنماط الثقافة الأمريكية وتغلغلها إلى مجموعة من الأسباب (عواطف عبد الرحمان، ا ص 40-42).

- هيمنة شركات الإعلان الأمريكية على التسويق العالمي مما ساعد على قولبة الأذواق والأزياء وصبغها بالطابع الأمريكي.
- تفوق الولايات المتحدة في صناعة الموسيقى الشعبية والأفلام والمسلسلات واكتساحها للعالم في ظل البث الفضائي.
- الولايات المتحدة الأمريكية لا تصدر إلى الخارج إلا أسوا ما تنتجه من سلع ثقافية ويرجع ذلك إلى هيمنة وكالات الإعلان وأباطرة هوليود الذين يفضلون ترويج المنتج الثقافي الاستهلاكي ذي الطابع الشعبي التجاري ضمانا للربح الهائل والسريع.
- سمات الثقافة الأمريكية التي تجعلها قابلة للتسويق والمتمثلة في تنوع الأنساق الثقافية الفرعية التي تتشكل منها الثقافة الأمريكية وقد استثمر تجار العولمة التنوع ألاثني والعرقي علاوة على المرونة وسهولة الانتشار وتوافقها مع مفردات العصر التي تميل إلى السرعة والسطحية
- تكثيف صناعة الثقافة الأمريكية اهتمامها على الشباب مما ساعد على سرعة انتشارها وتأثيرها بين الشباب في المجتمعات الأخرى.

2- أما في مظهرها الاجتماعي

فالهوة، التي كانت أصلا واسعة بين الدول الغنية والفقيرة، كما أنها كذلك بين الأفراد أيضا في الدولة الواحدة، قد زادتها العولمة اتساعا الى مزيدا من الربح بأيسر السبل وأقل التكاليف، وهو ما يمكن أن نراه في تحويل الاستثمار إلى مناطق العمالة الرخيصة، وما قد يتسببه ذلك من إغلاق مصانع وانتشار البطالة،وقد ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 1999 م، بأن انكماش الزمن والمكان يؤدي إلى ظهور تهديدات جديدة للأمن البشري، فالعالم السريع المتغير ينطوي على مخاطر كثيرة لحدوث اختلالات مفاجئة في أنماط الحياة اليومية، في فرص العمل وفي سبل الر زق، وفي الصحة والسلامة الشخصية، وفي تماسك المجتمعات اجتماعيا وثقافيا، فوسائل الاتصال السريعة التي جاءت بها التكنولوجية المتطورة، تؤدي أيضا إلى سرعة انتقال تهديدات الأمن البشري حول العالم، التي منها انهيار الأسواق المالية، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية، والجريمة العالمية ... وما إلى ذلك، وبذلك تتعرض الدول الوطنية إلى المزيد من التهديدات، والتي تكون في أحوال عديدة غير قادرة على مواجهتها منفردة. (مولود زايد الطبيب، 2005ص 140.

كما جاء في ذات التقرير عندما تتم العولمة في إطار من التفاوت، وهو ما يحصل بالفعل في العالم، فأنها لا تؤدي إلى اندماج فقط، بل أيضا إلى تفتت، بحيث تقسم المجتمعات والدول والمناطق إلى مجتمعات ودول ومناطق مدمجة وأخرى مستبعدة، فيؤدي ذلك الى عدم التماسك، وظهور التوترات والصراعات.

الاجتماعية، التي تحدث حينما تشعر تلك المجتمعات بانعدام المساواة بين المهمش والقوي، إن العولمة توسع فرص تقدم بشري غير مسبوق للبعض، ولكنها تؤدي إلى انكماش تلك الفرص بالنسبة لآخرين، والى تآكل الأمن البشري فالعولمة في هذه الحقبة تسعى، مدفوعة بقوى السوق التجارية، إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية، وتوليد النمو، لكنها تغفل أهداف العدل، والقضاء على الفقر، وتعزيز الأمن البشري (مولود زايد الطبيب،2005 ص 141)

3- ويتجلى المظهر الاقتصادي للعولمة في:

أنها أكثر النتائج ظهورا وأكثرها فاعلية وتأثيرا لان الاقتصاد العولمي يستمد قوته من فراغ الساحة العالمية من فعاليات اقتصادية منافسة ونزداد خطورته لان انعكاساته السلبية على الإنسانية أكثر تدميرا

(رعد شمس الدين الكيلاني، 2012 ص 67).

العولمة تجعل الدول النامية مكشوفة كلية وغير قادرة على حماية نفسها أو أسواقها، فالعولمة الاقتصادية تؤدي إلى موت الشركات الصغيرة في الدول النامية... فالسوق الحر ليست سوقا متحررة من الألم (رضا عبد السلام، ص 104).

4- أما فيما يخص مظاهرها السياسية

فقد ارتفعت أصوات عديدة في محاولة لرسم التجليات السياسية للعولمة، والمتمثلة في سقوط الشمولية والسلطوية والنزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، إلا أن الموجود على أرض الواقع هو مشكلة ازدواجية المعايير – حيث أصبح الكيل بعدة مقاييس من المكاييل – وذلك تجاه تطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويرجع ذلك بصورة واضحة ومباشرة الى سبب رئيسي واحد، وهو الهيمنة الأمريكية على منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها وخاصة مجلس الأمن، الذي تستخدمه كأداة للتدخلٌ في شؤون الدول الداخلية والخارجية، وذلك من خلال استصدار قرارات باسم الشرعية الدولية، لتهديد وضرب وحصار الشعوب الرافضة لسياستها الرامية لإذلال تلك الشعوب (مولود زايد الطبيب، 2005. ص 175).

كما أن من انعكاسات العولمة السياسية ان تقويض الدولة دون إيجاد بديل إداري أو عامل ضبط مركزي يؤدي إلى فك ارتباط المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من الدولة يسهل عملية الاختراق للأمن القومي ويضعف القرار السياسي ويسلم الدول الى متاهات من الفوضى والاضطرابات ويوفر إلى مركز القرار العولمي فرصة التدخل في الشؤون الداخلية للدول بما يخدم مصالح دول المركز على حساب دول الأطراف (رعد شمس الدين الكيلاني 2012 ص 68).

المحاضرة السادسة عشر

مقاومة التغيير

تمهيد

لا يخلو اي مشروع للتغيير من ردود أفعال متباينة تجاهه ويمكن إرجاع ذلك إلى التغيير نفسه من ناحية عدم رضا الأفراد أنفسهم وتخوفهم من الآثار التي ستنجم عن التغيير. وفي هذا الدرس سنتطرق الى تعريف مقاومة التغيير أسبابها واستراتيجيات التغلب عليها.

تعريف المقاومة

تعرف المقاومة بأنها ردّ فعل الأفراد اتجاه التغيير، كما أنها ليست في جميع الأحوال ردّ فعل سلبي، فقد تكون دفعاً للمسؤولين للتفكير ملياً في التغيير أو تكون تحذيراً أو إشارة إلى وجود بعض جوانب القصور، فيما يقومون به وفي هذه الحالة ستستفيد الإدارة من ذلك. (محمد رضا شندي،1996. ص286).

وتعتبر مؤشرات مقاومة التغيير ذات ايجابيات عظيمة للمنظمة يقول احد الخبراء في التغيير في مؤتمر لما تبدأ المقاومة في الظهور لا تفزعوا محاولين طمسها بكل الوسائل، استمعوا وحاولوا أن تفكوا رموزها ومعناها الحقيقي، بعدها فقط تستطيعون أن تتحركوا بطريقة مناسبة مع تحمل جزء من الخطأ كنتم السبب فيه) Pierre collerette-Gilles Deliste-Rrichard Perron. 1979. p97-98

والمؤشرات التي يمكن أن تكشف عنها المقاومة متعددة يمكن ذكر بعض منها:

- تعتبر درجة المقاومة مؤشر على درجة الأهمية التي يوليها الأعضاء لموضوع التغيير كلما كانت ردود الأفعال قوية دل ذلك على أننا في الموضع المقصود بالتغيير.

- تبين المقاومة درجة انفتاح النظام على التغيير.

- المقاومة يمكن أيضا أن تظهر بعض التأثيرات والانعكاسات التي لم توضع في الحسبان عند تشخيص الوضعية مما يعدل برنامج التغيير.

– كما تظهر المقاومة الأخطاء التي يمكن ان يتضمنها مشروع التغيير أو الإستراتيجية المستعملة لإدخاله.

الأسباب

بعضها متعلق بالأفراد أنفسهم

يحمل التغيير الاجتماعي ملامح تجديد في محيط الفرد وحياته وباعتبار انه لا يمكنه توقع الآثار الناجمة عن التغيير على حياته فيتخذ ردود فعل سلبية.نتيجة خوفه من المجهول.

كما يلعب الإدراك الذي يمثل ما يحمله الفرد والجماعة من قناعات نحو التغيير أو الصورة التي يحملونها عنه وهي عادة ما ترتبط بتجارب سابقة دورا مهما في قبول التغيير أو مقاومته فإذا كانت مشاريع التغيير التي مرت على الإنسان قد أثرت سلبا على المجتمع فانه بالطبع يبدي مقاومة لمشاريع التغيير اللاحقة.

وتعتبر العادات من أهم أسباب مقاومة التغيير حيث يكتسب الفرد والجماعة من خلالها خبرة في التعامل مع الأشياء وتجعل حياته أسهل مما يجعل عملية التغيير صعبة لأنها تمس إطارا ثابتا يشكل حماية للفرد وتخرجه الى عالم جديد لم يتعود عليه.

كما ان البعض يعتبر التغيير عامل تهديد للمكاسب التي حققوها خلال مرحلة ماضية وبالتالي تكون ردود أفعالهم سلبية تجاهه

وتمثل عدم المشاركة في إعداد وصياغة المشروع التغييري،سببا في رفض التغيير ومقاومته.

وبعضها مرتبط بطريقة إحداث التغيير :

فكلما كانت مشاركة أفراد المجتمع في اقتراح مشاريع التغيير تقل مقاومة التغيير، عن طريق المجالس المنتخبة او اللجان او جمعيات المجتمع المدني ولما لا عن طريق الاستفتاء.

اما التغيير الذي يفرض من فوق دون مشاركة المعنيين فانه يؤدي الى ردود افعال سلبية تجاهه.

كما يعتبر الوقت عاملا حاسما في قبول التغيير او رفضه فكلما اتيحت فرصة كبيرة لتكيف الفراد زالت مقاومتهم تدريجيا فخطة التغيير التي يتطلب تنفيذها مراحل مدروسة ومحددة تلقى استحسانا من

المجتمع اكثر من التغيير المفاجئ الذي يترك اثارا سلبية ويسبب عدم تكيف ومقاومة من طرف افراد المجتمع.

وتلعب مصداقية وشرعية الفرد او المجموعة التي اقترحت مشروع التغييرا دورا كبيرا في قبوله او رفضه.

ويعتبر توفر الامكانات والوسائل التي تتطلبها مشاريع التغيير عاملا مهما في تشكيل ردود فعل ايجابية تجاهه اما ان تطرح مشاريع التغيير دون مراعاة لامكانيات المجتمع المادية والبشرية تكون وان تكلفتها تفوق طاقة المجتمع فان هذا يسبب رفضا لها

أسباب تتعلق بالبنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع:-هناك أسباب أكثر أهمية تشكل الإطار العام الذي تتحرك فيه كل الأنظمة والأنساق الفرعية وهو بنية المجتمع والتي يمكن أن تشكل عائقا أمام مجهودات التغيير:

-السياسات والأهداف العامة للمجتمع والتي تفرض نمط معين للتغيير التنظيمي في إطار إيديولوجيا معينة وتقاوم التغيير في اتجاه آخر.

-المنظومة التشريعية التي تضبط وتحدد شكل التغيير واتجاهاته

-العادات والتقاليد السائدة في المجتمع والتي قد تقاوم التغيير الذي يفرض انماط سلوكية حديثة.كان تمنح المكانة وفق معايير الكفاءة والمؤهلات بدل مقاييس القرابة والمكانة الاجتماعية في المجتمع المحلي

أساليب المقاومة

أهمها (عامر خضير الكبيسي،إص24-25):

- التمسك بالوضع القائم والدفاع عنه ورفض البدائل .
- معارضة الجهات المنادية بالتغيير والتشكيك بنواياها ومقاصدها .
- التقليل من شان الإيجابيات المصاحبة للتغيير المتوقع وبيان سلبياته .
- الانسحاب من الاجتماعات واللجان في حالة عدم التقبل لمعارضتهم .
- رصد وكشف الأخطاء والآثار السلبية للتغيير بهدف إفشاله .
- التحول لسلوكيات الدفاعية وعدائية لإشغال المسؤولين بقضايا جانبية لتحول دون إنجاح مشروع

التغيير وبالتالي إفشاله.

- تكوين الشلل والجماعات غير الرسمية المقاومة للتغيير.
- بث الإشاعات السالبة الموضحة لمخاطر التغيير بعد تضخيمها والمبالغة في آثارها.
- الاستعانة بوسائل الإعلام لنشر مواقفهم العدائية وإيصالها للرأي العام .
- الاستقراء بالمنظمات والجمعيات في المجتمع المدني والتحالف معها.
- وقد تتجه القوى المعارضة للتغيير لأساليب أكثر عنفا وتطرفا عندما تلجا للاعتصام والإضراب أو الاتصال بقوى خارجية تنتظر مثل هذه الذرائع للتدخل في القضايا الداخلية.

مقاومة المقاومة

وهي مجموع الاستراتيجيات التي يمكن أن تستخدمها الجهة المسؤولة عن إحداث التغيير حتى تسهل إدماجه وتنفيذه وقد اقترح جون كوثر مجموعة استراتيجيات تخص التغيير التنظيمي نقوم بإسقاطها على التغيير الاجتماعي (حسين حريم.2004 ص388-389)

– التعليم والاتصال: وتتضمن مناقشة أمر التغيير مسبقا مع أفراد المجتمع أو ممثليهم وإعلامهم من خلال المناقشات والمذكرات واللقاءات بالتغيير المزمع إحداثه ومبرراته وأهدافه.

– المشاركة: وتتضمن السماح للآخرين بالمساعدة في تخطيط وتصميم التغيير وتنفيذه والطلب من الأفراد إعطاء مقترحاتهم وأفكارهم ومشورتهم أو تشكيل لجان وفرق عمل.

– الدعم والمؤازرة: ويشتمل على تقديم الدعم الاجتماعي العاطفي للتغلب على صعوبات ومخاطر التغيير والإصغاء بعناية لمشكلات التذمر وتوفير التدريب على الأساليب والطرائق الجديدة والمساعدة على التغلب على مشكلات الأداء.

- التفاوض والاتفاق:تقديم الحوافز للأفراد المحتمل قيامهم بمقاومة التغيير وإجراء بعض المساومات لتقديم مزايا خاصة مقابل الحصول على تعهد بعدم إعاقة التغيير.
- التحكم والاستمالة وتشمل استخدام المحاولات والجهود الخفية للتأثير على الآخرين وتزويد الأفراد بمعلومات بصورة انتقائية وترتيب الحوادث بوعي وعقلانية بحيث ينال التغيير المطلوب أقصى دعم ومساعدة.
- الإكراه الصريح والضمني: وتتضمن استخدام القوة والسلطة لجعل الناس يتقبلون التغيير وتهديد أي

فرد يقاوم التغيير بأنواع النتائج السلبية الممكن اتخاذها بحقه في حال عدم موافقته على الخطة.

خلاصة

يتبين مما سبق أن التغيير لا يقابل في كل الأحوال بالمقاومة ولإضعافها وكسب المؤيدين للتغيير اقترح الباحثين مجموعة استراتيجيات تتبعها الجهة المسؤولة عن التغيير حتى يتم إدماجه بدون عوائق وابرز هذه الاستراتيجيات المعتمدة في مختلف مشاريع التغيير هي استراتيجيه المشاركة التي تضمن مسح الاحتياجات الفعلية للأفراد وصياغتها في شكل برنامج يلبي طموحاتهم وتطلعاتهم.

المراجع

كتب ورقية

1. احمد الخشاب، التفكير الاجتماعي دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية دار النهضة العربية بيروت 1981
2. احمد رأفت عبد الجواد، مبادئ علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق جامعة القاهرة 1983
3. أحمد زايد اعتماد وعلام التغيير الاجتماعي، المكتبة الأنجلو مصرية، 2006
4. اسعد السمحراني، صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية، الطبعة الأولى دار النفائس 2000 بيروت.
5. انتوني غدنز، علم الاجتماع مع مدخلات عربية، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العالمية للترجمة توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت أكتوبر 2005
6. اوكيل سعيد، صالح محمد، بوتين محمد ولعلالي علاوة، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي، جامعة الجزائر معهد العلوم الاقتصادية 1994.
7. ايان كريب،النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت 1999،
8. ايفرز تيلمان، السلطة البرجوازية في العالم الثالث:نظرية الدولة في التشكيلات الاجتماعية المتأخرة. اقتصاديًا، ط1 ، ترجمة ميشيل كيلو عين الكرش، دمشق1987
9. تركي رابح، التغليم الفرنسي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للتوزيع الجزائر 1981
10. تشارلز تلي، الحركات الاجتماعية 1867–2004، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الاعلى للثقافة القاهرة الطبعة الاولى 2005
11. توم بوتومور، الصفوة والمجتمع دراسة في علم اجتماع السياسي،، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1988
12. جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم الاساسية، ترجمة محمد عثمان، الشبكة العربية للابحاث والنشر، الطبعة الاولى بيروت 2009

13. جون فوران، مستقبل الثورات، إعادة التفكير بالتغير الجذري في عصر العولمة، ترجمة تانيا بشارة ط 1، دار الفرابي بيروت، منشورات anep الجزائر 2007.
14. حجازي مصطفى، التخلف الاجتماعي :سيكولوجية الإنسان المقهور، ط4 ، معهد الانماء. العربي، بيروت، 1986 .
15. حريم حسين، السلوك التنظيمي، سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان الأردن 2004.
16. خليل نوري مسيهر العاني، الهوية الإسلامية في زمن العولمة الثقافية، ديوان الوقف السني مركز البحوث والدراسات الإسلامية الطبعة الأولى بغداد 2009.
17. خيري محمد إسماعيل،الأنتروبولوجيا العامة،منشأة المعارف الاسكندرية 1971
18. دلال ملحس استيتية، التغيير الاجتماعي والثقافي، دار وائل عمان 2008.
19. رأفت دسوقي، عولمة المدير في العالم النامي، الطبعة الأولى،دار العلوم للنشر والتوزيع القاهرة 2006.
20. رشيد واضح، المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر 2003.
21. رعد شمس الدين الكيلاني، العولمة وتاريخ الصراع مع الغرب الطبعة الاولى، دار الجنان للنشر عمان 2012.
22. ريمون بودون وف بوريكو المعجم النقدي لعلم الاجتماع ترجمة الدكتور سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
23. زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية انجليزي فرنسي عربي، مكتبة لبنان بيروت 1982.
24. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر،كلية الحقوق، جامعة القاهرة 2007
25. سيد قطب، معالم في الطريق، الطبعة السادسة، دار الشروق، بيروت، 1983 .
26. شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003.
27. طلعت ابراهيم لطفي،كمال عبد الحميد الزيات،النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة.

28. طه حسين فلسفة ابن خلدون الاجتماعية تحليل ونقد ترجمة محمد عبد الله عنان، مطبعة الاعتماد ط الاولى 1925.
29. عادل شكارة،نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية،دار الطليعة بيروت 1981.
30. عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد الاعلام التنموي والتغير الاجتماعي،الاسس النظرية والنماذج التطبيقية ط 5 دار الفكر العربي 2007.
31. عبد الاله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل الطبعة الاولى، منتدى المعارف، بيروت 2012.
32. عبد الباسط حسن، التغيير الاجتماعي في المجتمع الاشتركي القاهرة الحديثة 1974.
33. عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت 1998.
34. عبد العزيز بن عثمان التويجي، العالم الإسلامي في عصر العولمة، دار الشروق القاهرة
35. عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980 ديوان المطبوعات الجزائرية الجزائر 1982
36. علي بودربالة، منهج التغيير الاجتماعي في الفكر الاسلامي الطبعة الاولى، دار قرطبة المحمدية 2005
37. غريب عبد السميع غريب،علم الاجتماع مفهومات، موضوعات ودراسات، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 2009
38. فادية عمر الجولاني، دارسات حول الأسرة العربية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية1995
39. فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة 2007
40. فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، علم الاجتماع من النظريات الكبرى الى الشؤون اليومية، اعلام وتواريخ وتيارات، ترجمة اياس حسن، ط 1 دار الفرقد دمشق 2010.
41. كامل بكري،محمود يونس،عبد النعيم مبارك،الموارد واقتصادياتها،دار النهضة العربية،بيروت 1986.
42. كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم التنمية، القاهرة دار المعارف 1993.
43. مالك بن نبي، شروط النهضة ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر للطباعة والنشر دمشق

.2000

44. مالك بن نبي، مشكلات الحضارة، القضايا الكبرى، دار الفكر المعاصر دمشق 2000

45. محمد أحمد الزعبي التغير الاجتماعي بين علم البرجوازي وعلم الاشتراكي دار الطليعة بيروت 1980.

46. محمد الجوهري، المدخل الى علم الاجتماع 2007 الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، بيروت.

47. محمد السويدي،التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية والتجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1986.

48. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى بيروت 1997.

49. محمد عبد الكريم الحوراني، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفية والصراع، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ط 1 عمان 2008.

50. محمد عبد المولى الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي لنشر والتوزيع، عمان 2005.

51. محمد، علي محمد. الشباب العربي والتغير. د ط .بيروت: دار النهضة العربية،1985 .

52. محمود عودة، اسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت.

53. مصطفى بوتفنوشت، العائلة الجزائرية التطور والخصائص ترجمة دمري احمد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984.

54. مصطفى خلف عبد الجواد، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع،مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة 2002.

55. موسى سمحة، جغرافية السكان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة 2008.

56. مولود زايد الطبيب، العولمة والتماسك الاجتماعي في الوطن العربي ط الأولى، المر كز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، دار الكتب الوطنية، بنغازي2005

57. مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، ط 1،دار الكتب الوطنية بنغازي2007

58. ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة, دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة 2007

59. هاشم صالح، الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ، ط الأولى، دار الساقي بيروت

.2013

كتب الكترونية

1. احمد زايد، النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر www.kotobarabia.com
2. رضا عبد السلام، انهيار العولمة www.kotobarabia.com
3. عواطف عبد الرحمان، الإعلام العربي وقضايا العولمة www. Kotobarabia.com
4. كمال التابعي، علي المكاوي، علم اجتماع العام www.kotobarabia.com

مراجع باللغة الاجنبية

1. GRIGORI LOZAREV , Changement social et développement dans les compagnes marocaines B.E.S.M, N°103, 1968 ,
2. GUY ROCHER – Le changement social. T3. COLL. Print N-15 PQRIS 1970
3. Necib Redjem Necib Redjem, Lentreprise publique algerienne, Socialisme et participation, opu, alger1987
4. Pierre Colerette, Gilles Delisle, Richard Perron, Le changement organnisationnel theories et pratiques, presses de l،université du quebec canada 1979

مقررات دراسية جامعية

1. أحمد شلبي برنامج دراسة المجتمع،تنمية اجتماعية آالمستوى الأول فصل دراسي ثاني مركز التعليم المفتوح جامعة بنها.
2. احمد عبدلي محتوى مادة الصحافة والتغير الاجتماعي جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية– قسنطينة كلية أصول الدين،قسم الدعوة والإعلام والاتصال،تخصص:صحافة 2013–2014.
3. ثروت محمد شلبي، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، برنامج دراسة المجتمع، تنمية اجتماعية، المستوى الأول الفصل الدراسي الثاني جامعة بنها، مركز التعليم المفتوح.
4. حسن أبو زيد،محتوى مادة علم اجتماع الإعلام، جامعة الملك قيصل للتعليم عن بعد.
5. فهد عبدالرحمن الخريف، محتوى المقرر التغير الاجتماعية جامعة الملك فيصل التعليم عن بعد.

المجلات

1. جغيم الطاهر، بعض أساليب التنظيم والتسيير ومشكلاته في المؤسسة الصناعية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية،جامعة منتوري، العدد 12، 1999.
2. صالح ياسر, الحركات الاجتماعية , الجوهر , المفهوم والسياقات المفسرة 27 جانفي 2015 مجلة "الثقافة الجديدة" العدد 371 كانون الثاني 2015
3. ضامر وليد عبد الرحمن، اشكالية التغيير الاجتماعي المعاصر من خلال –مقاربة لنظرية التخلف الثقافي عند وليم اوكبرن– لأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ج /قسم العلوم الاجتماعية العدد 11، جانفي، .2014.
4. مبارك بوعيشة، الخوصصة كإحدى الأدوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، العدد8، 1997.

الملتقيات العلمية

1. الدكتور سعود المولى:علم الاجتماع أمام ثورات الشباب في العالم العربي، مداخلة في ملتقى علماء الاجتماع العرب– تونس–27 تموز 2011

تقارير ونصوص رسمية

1. وزارة التربية الوطنية1998 – الديوان – وضعية قطاع التربية الوطنية مسح شامل من 1962–1998 ديوان المطبوعات المدرسية الجزائر افريل 1998
2. الميثاق الوطني،حزب جبهة التحرير الوطني الجزائر 1976
3. الميثاق الوطني، حزب جبهة التحرير الوطني الجزائر 1986

مواقع انترنيت

1- الديوان الوطني للاحصاءhttp://www.ons.dz

2- محمود الاحمدية، النظريات الثلاث في علاقة الانسان بالبيئة،النبا، 7 ماي 2015
http://anbaaonline.com/?p=325360

3- ابراهيم طه العبادي ، التمثل الثقافي 2012/04/30
http://rooad.net/news-417.html

فهرس الموضوعات

مقدمة	1
التغير الاجتماعي والمفاهيم القريبة	4
عوامل التغير الاجتماعي (العوامل الطبيعية والعوامل الديمغرافية والاقتصادية والعوامل التكنلوجية والسياسية والايديولوجية)	9
نظريات التغير الاجتماعي (النظرية الحتمية والوظيفية ونظرية الصراع والنظرية التطورية ثم النظرية التفاعلية)	13
معوقات التغير الاجتماعي (المعوقات الاجتماعية والاقتصادية السياسية الطبيعية والسيكولوجية والثقافية)	33
أنماط التغير الاجتماعي (التحديث والتحضر، الانتشار والتمثل الثقافي)	39
مجالات التغير الاجتماعي (الأسرة،الاقتصاد التعليم والسكان)	42
الفاعلون الاجتماعيون في التغير الاجتماعي (النخب والحركات الاجتماعية والجماعات الضاغطة).	59
التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر (مالك بن نبي وسيد قطب).	71
التغير الاجتماعي في الوطن العربي (الثورات).	79
دور وسائل الإعلام وتأثيرها في التغير الاجتماعي.	88
العولمة والتغير الاجتماعي.	93
مقاومة التغير الاجتماعي.	99
قائمة المصادر والمراجع	109